قاسيون

العدد 335
السبت 15 كانون الأول 2007
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (4.345.708) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

«حوش الريحانية» في ريف دمشق

حي محكوم بالتجريد من الحقوق الخدمية

ص5

الافتتاحية

الاستثماريين «السياحي» و«السياسي»

قام رئيس مجلس الوزراء في يوم واحد، بتدشين أربعة مشاريع سياحية بدمشق من درجة أربعة نجوم، تستوعب ١٢٠٠ سرير تقريباً، وتبلغ كلفتها الاستثمارية خمسة مليارات ليرة سورية تقريباً، ويمكن تقدير العمالة التي ستشغلها بأقل من ٥٠٠ فرصة عمل.

أي أن السرير الواحد سيكلف استثمارياً أربعة ملايين ليرة، أما فرصة العمل الواحدة فستكلف بدورها عشرة ملايين ل.س.

لا أحد طبعاً ضدّ الاستثمار في السياحة الذي تتصاعد باضطراد والذي يمكن اعتباره أحد أشكال الاستثمارات العقارية والخدمية، ولكن أن يجري هذا الأمر في وقت تتناقص فيه الاستثمارات في الصناعة، والزراعة، القطاعات الرئيسية للإنتاج المادي، والمنتج الأهم للقيم المضافة، أي للثروات الحقيقية الجديدة، فهذا أمر يدعو للاستغراب، ويتطلب التوقف عنده.. وطرح العديد من الأسئلة..

– من هي الشريحة الاجتماعية المستفيدة من هذه التوظيفات الضخمة؟

إن استثماراً بهذا الحجم كي يبرر نفسه، يتطلب تحديد أسعار عالية جداً للخدمات التي سيقدمها، والتي حتماً لن تكون من نصيب ذوي الدخل المحدود، ومن بحكمهم، الذين يشكلون ٩٠٪ من سكان سورية. إذ أن أجر الليلة الواحدة وخدماتها ستعادل أجرهم الشهري، وبالتالي يصبح غير مفهوم هذا التوجه الأحادي الجانب اجتماعياً...

– ما هو مبرر التركيز على استثمارات كهذه، لا تشغّل إلا عمالة محدودة؟

المعروف أن فرصة العمل في القطاعات الإنتاجية حسب التقديرات الدولية، تكلف نحو مليون ليرة سورية، أي أن تشجيع استثمارات كهذه في قطاعات إنتاجية حقيقية، سينتج عنه تشغيل أضعاف اليد العاملة التي ستعمل في هذا المشاريع تحديداً، إضافة إلى أن المواقع الإنتاجية بحكم طبيعتها لديها قدرة على خلق فرص عمل إضافية تخديمية لها، تعادل ثلاثة أضعافها هي نفسها، أي أن حجم الاستثمار نفسه المذكور أعلاه، لو دُشّن في قطاعات إنتاجية رائدة، لأمكن تشغيل بصورة مباشرة وغير مباشرة، ٢٠ ألفاً من العاطلين عن العمل.

– ما حجم القيمة المضافة التي تخلقها هذه الاستثمارات السياحية بالمقارنة مع مثيلتها الإنتاجية؟

من المعروف أن القطاع السياحي يساهم في إنتاج القيمة المضافة بقدر ما يجلب سياحاً من الخارج، وتحديداً من الخارج... أما السياح الداخليّون فيقومون فقط على المستوى الاقتصادي الإجمالي بتدوير الثروة المنتجة مسبقاً. وبما أن السياحة من الخارج، ليس في ظروفنا فقط وإنما في كل العالم، مرتبطة بالسياسات العالمية مثلها مثل الاستثمارات وتوجيهها جغرافياً، فإن التعويل عليها كمصدر مضمون ودائم هو وهمٌ، بل مغامرة لا تحمد عقباها.

– ما الآثار الاقتصادية المتوسطة والبعيدة المدى لاستثمارات كهذه؟

إذا كانت هذه الاستثمارات جزءاً من سياسة كلية تحفز الاستثمار الإنتاجي ولا تسود في إجمالي الاستثمارات، فإن الأمر سيكون ممتازاً، ولكن أن يصبح هذا الشكل من الاستثمار هو المطرح الرئيسي للاستثمارات، فهنا المشكلة، لأنه على المستوى المتوسط والبعيد ستؤدي إلى:

اختلال التوازن بين الكتلة النقدية والسلعية، لأن مردود الموظف على المستوى الكلي سيكون غير محميٍّ بكتلة سلعية توازنه، مع كلّ ما يحمله ذلك من أخطار تضخمية تؤدي إلى ارتفاعات في الأسعار وانخفاض في القدرة الشرائية، وقد لمسنا شيئاً من هذا في آثار التدفق الأخير لهذه الاستثمارات على قطاع العقارات والأراضي...

والخلاصة أن مهمة تحفيز أو كبح اتجاه الاستثمارات هي مهمة حكومية من الدرجة الأولى، وتدخل في صلب السياسات الاقتصادية التي يتحدد محتواها الاجتماعي، أي من تخدم؟ من خلال طبيعة توجهها.

إن اقتصاداً قوياً وحقيقياً، لا يسمح لنفسه بخلل في بنية الاستثمارات بالشكل الذي يجري حالياً، لأن إزالة هذه التشوهات في بنية الاقتصاد الوطني سيتطلب وقتاً طويلاً، ناهيك عن التشوهات التي سيحدثها في البنية الاجتماعية.

إن الحياة تثبت أن الطريق الأفضل ليس حتماً الطريق الأسهل الذي يعطي نتائج استعراضية، ولكنها كارثية وخطيرة بالنسبة للمستقبل، لأنها تقوض أساس أي اقتصاد يسعى ليكون مقاوماً كما تفرض علينا الظروف الإقليمية والعالمية.. أي بكلمة: إن بنية الاستثمارات والتحكم بها هي أمر اقتصادي – سياسي يحدد في نهاية المطاف درجة المناعة والصلابة في الدفاع عن السيادة الوطنية التي أصبح الحفاظ عليها ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

■■

استملاك بساتين حمص
مدينة فاضلة لشعب جائع... 6

حي المعصرانية في حلب
تحالف الفساد والتعسف ضد الفقراء... 7

د. غالب أبو مصلح لقاسيون:
ينبغي طرح كل القضايا الوطنية كحزمة واحدة... 8

الموالاة أدانت العميد الحاج قبل عام وأعدمته الأربعاء

بالتأكيد لم يكن من قبيل المصادفة أن يأتي اغتيال مدير العمليات في الجيش اللبناني العميد فرانسوا الحاج، بعد أيام قليلة عن صدور تسريبات في العاصمة بيروت بأن المعارضة تريد في حال إنجاز الاتفاق على تولي العماد ميشال سليمان سدة الرئاسة الأولى في لبنان بتعديل دستوري، أن يتولى قيادة الجيش خلفاً له، من ضمن بقية مكونات سلة الاستحقاقات اللبنانية، شخص وطني يحترم عقيدة الجيش اللبناني وداعم للمقاومة الوطنية اللبنانية، أي معادي لإسرائيل وأمريكا. ولم يكن من قبيل المصادفة أيضاً أن الذي تمت تصفيته بانفجار بعبدا هو ضابط تنطبق عليه هذه الصفات بل وتم تداول اسمه كخليفة محتمل لسليمان على امتداد أيام قليلة سبقت اغتياله وهو الذي سبق وتعرض لمحاولة اغتيال إسرائيلية في السبعينات وتم تهديده في عدوان تموز بسبب مواقفه الداعمة للمقاومة وتاريخه طيلة ٣٥ من الخدمة العسكرية من الوقوف المشرف بوجه العدو الإسرائيلي أولاً، وأعداء لبنان من دعاة التقسيم ثانياً إبان الحرب الأهلية!!

ومعنى هذا ببساطة أن من قام بتصفية الحاج هو ذاك الطرف/الأطراف الذين كانوا يرون أرجحية هذا التطور وامتلاك المغدور لحظوظ وافرة في توليه المنصب الحساس، دون أن يمتلكوا إمكانيات مواجهة ذلك بالطرق السياسية سواء بالأصالة أو بالوكالة.

واللافت أيضاً في المعطيات المتوافرة اليوم هو ما تم تداوله حول ما نشرته صحيفة السياسة الكويتيّة بتاريخ ٢٦-١-٢٠٠٧، وهي التي أفردت طيلة سنتين سابقتين لها صفحاتها لقوى السلطة وعرض مواقفها السياسية والدفاع عنها، وكان من بين ذلك المادة المشار إليها بالتاريخ المذكور والتي نقلت فيها عن أوساط في لجنة المتابعة المنبثقة عن قوى الرابع عشر من آذار في بيروت أن الشروط الجديدة التي وضعتها قوى «ثورة الأرز» «كنتيجة لفشل عملاء سورية وإيران في تحقيق أي من مطالبهم رغم ما قاموا به من تخريب وتدمير للبلاد منذ يوم الثلاثاء الماضي» (مظاهرات المعارضة بتاريخ ٢٣-١-٢٠٠٧)، باتت تتقدم بنود المبادرة العربية... وهي ثلاثة شروط يجب تطبيقها قبل البحث في أي مبادرة:

إخلاء ساحة رياض الصلح ومتفرعاتها من محتليها وخيامها فوراً، وتقديم ضباط الجيش اللبناني الذين لم يلتزموا أوامر قيادتهم الثلاثاء الماضي بالنسبة لحياديتهم فيما حصل، إلى التحقيق ومن ثم المحاكمة، واتخاذ إجراءات مسلكيّة بحقهم اقلّها الطرد من المؤسسة العسكرية.

وقد شملت لائحة «السياسة» الكويتيّة ١٤ ضابطاً على رأسهم العميد الركن فرنسوا الحاج، وجميعهم إما مقربون من المقاومة أو من حلفائها في التيار الوطني الحر!!

وأوضحت أوساط لجنة المتابعة في قوى ١٤ آذار لـ«السياسة» أنها كانت أرسلت أسماء هؤلاء الضباط إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة مرفقة بمذكرة تشرح علاقات هؤلاء الضباط بحزب الله «المدرج على لوائح الإرهاب الدولية» وتطالب بالتالي بمعاملتهم دولياً حسب «قانون مكافحة الإرهاب الدولي» أي البدء بمحاكمتهم ومنعهم من دخول الدول الغربية والعربية.

تحرير الأرض المغتصبة رأس الأولويات

تمر هذه الأيام، الذكرى السادسة والعشرون لمحاولة الكيان الصهيوني الغاصب ضم الجولان السوري المحتل لما يسمى «دولة إسرائيل»، والتي فشلت فشلاً ذريعاً بعد أن اصطدمت برفض شعبي وغضب عارم امتد إلى عموم الأراضي السورية المحتلة..

ففي ١٤ كانون الأول ١٩٨١ أصدر الكنيست الإسرائيلي ما أسماه «قانون الجولان» الذي نص على ضم الجولان السوري المحتل، واعتباره «محافظة إسرائيلية»، لكن أبناء الجولان الأباة هبوا في انتفاضة بطولية دفاعاً عن هويتهم وهوية أرضهم السورية، واصطدموا مع القوات الصهيونية أكثر من مرة، وأعلنوا في الرابع عشر من شباط ١٩٨٢ إضراباً شاملاً، صار يُعرف لاحقاً باسم «الإضراب الكبير»، وقد طالب أبناء الجولان بما يلي:

– إلغاء قانون ضم الجولان، واعتبار الجولان منطقة محتلة من الجيش الصهيوني..
– إطلاق سراح كافة المعتقلين..
– الكف عن مضايقة السكان وعدم المس بمصالحهم وممتلكاتهم.
– عدم تبديل الهوية السورية بأية هوية أخرى.
– إعادة الأراضي والأملاك المصادرة والسماح لأبناء الجولان باستخدام مياههم.
– معاملة سكان الجولان حسب المواثيق الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية.

وقد استمر الإضراب نحو ستة أشهر، رغم الظروف الدولية والإقليمية السيئة، ومنها الاجتياح الصهيوني للبنان الذي استحوذ حينها على وسائل الإعلام العربية والدولية، ولم ينته الإضراب إلا بعد أن رضخ المحتلون لمطالب الجولانيين الملخصة في «الوثيقة الوطنية» التي أقرت في اجتماع شعبي واسع حضره آلاف من المواطنين، ونصت على:

– الامتناع عن فرض الجنسية الإسرائيلية على السكان..
– منع التجنيد الإجباري في جيش الاحتلال.
– إطلاق سراح كل المعتقلين السوريين، وإعادتهم إلى ديارهم دون شروط.
– إبراز اسم «هضبة الجولان» في بطاقة الهوية التي يحملها مواطنو الجولان بدل اسم «إسرائيل».
– الكف عن المضايقات التي يتعرض لها السكان في أماكن عملهم..

يذكر أن المجتمع الدولي لم يعترف بالقرار الصهيوني بضم الجولان ورفضه مجلس الأمن في القرار رقم ٤٩٧ .

وتبلغ مساحة المنطقة التي احتلتها القوات الصهيونية في هضبة الجولان ١٢٠٠ كم٢، وهو ما يعادل ٠,٦٥٪ من المساحة الإجمالية لسورية، ولكنه بالمقابل كان يمثل حتى العام ١٩٦٧، قبل الاحتلال، ١٤٪ من مخزون سورية المائي.

الجولان أرض سورية وتحريره يجب أن يكون في رأس أولوياتنا.

ما أضيق العيش

تصرف الناس وأخلاقهم ونفسياتهم وأفكارهم، هي انعكاس لواقع حياتهم الاقتصادية.. وقد قال ماركس ذات يوم: «كل نمط من المعيشة يطابقه نمط من التفكير»، فإذا كان أصحاب القصور والخدم والحشم، يسيرون بعنجهية، فتهتز الأرض تحت أقدامهم، ويتصرفون كسادة البلاد والعباد، لا يشغل بالهم إلا أمران: السعي إلى زيادة ثرواتهم ونفوذهم اللذين لاحدود وشبع لهما، بالوسائل المشروعة وغير المشروعة، ومن ثم اقتناص المزيد من لذائذ الحياة.. فإن الأغلبية العظمى من الشعب، وخصوصاً أصحاب الدخل المحدود تختلف تصرفاتهم ونفسياتهم عن هؤلاء..

وإذا القينا نظرة تأملية على حركة الناس في الشارع، نراهم على عجلة من أمرهم، يتحرك بعضهم كدمى اصطناعية على مسرح.. وجوه مثقلة بالهم والتعب المضني، عابسة متوترة كوتر قوس مشدود، ملبدة بالسأم والملل، ونفوس يضج فيها هلع وغضب مكبوت، من مواجهة غول الغد المجهول، بأيد فارغة من آمال وأمان مستقبلية.

إن هؤلاء يعيشوّن دوامة ولدت في نفس كل فرد هماً، بل هموماً تشغل معظم تفكيره واهتمامه، وتضغط عليه لا إرادياً للإسراع إلى تلبيتها. هذا يفكر في تأمين إيجار البيت قبل أن يرمى عفشه في الشارع، وذاك في كيفية الحصول على مبالغ لتسديد فاتورتي الماء والكهرباء، وآخر يأمل في شراء المازوت لأن الشتاء القارس بدأ يلسع أطفاله، وغيره لا يعرف كيف يدبر مستلزمات مدارس الأولاد، أو شراء أدوية لمرضاه، رغم تقصيره على مصاريف البيت، لعل الراتب الشحيح يتمدد إلى ما بعد منتصف الشهر، وأخرى تقارن بين رضوخها لتهديدات مديرها بالانخراط في جوقة الفساد الذي أصبح قاعدة عامة، وبين رفضها الذي قد يعرضها إلى تلفيق تهمة طويلة ضدها قد تدخلها السجن، وتقذف بها خارج وظيفتها ... وغيرها يفكر تحت ضغط الحاجة بالارتباط بعصابات السرقة والإجرام، أو بترويج المخدرات أو تسهيل الدعارة.. طالما سبل الوصول إلى عمل شريف مسدودة في وجهه تقيه غائلة الجوع، إلخ....

والفريق الاقتصادي، المسؤول عن نسبة كبيرة من مشكلات الشعب آنفة الذكر، بتنفيذه تعليمات صندوق النقد الدولي، لتحويل اقتصاد سورية الموجه الذي كان يحمل بعض الملامح التقدمية إلى اقتصاد السوق الليبرالي، نشوان بإنجازاته التجويعية لأغلبية الشعب السوري، ويصر بلسان رئيسه السيد الدردري من خلال تصريحه في لندن، على الاستمرار في نهجه لإفقار الشعب أكثر فأكثر، كرمى لمصالح البورجوازيين الطفيليين والبيروقراطيين.

ولعل الأنكى والأمر من هذا كله، تصريح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الذي يفقأ العين ويطعن القلب لغرابته وتجنيه على واقع العوز لأغلبية الشعب المأساوي بقولها: (لا يوجد في سورية فقراء، بل فئات أقل دخلاً). إنها لمفارقة عجيبة حقاً، أن يجهل أو يتجاهل وزير واقع حياة شعبه المعاشية.

ما أتعس حظ ذلك الشعب الذي يتآمر بعض وزرائه والقيمين عليه، على لقمة عيشه، وما أضيق أفق هؤلاء المسؤولين الذين يتناسون، أن أي شعب تحت تأثير العوز والجوع قد يفعل ما لا يتوقعه ظلامه وسارقو لقمته!!

■ عبدي يوسف عابد

آخر الكلام، بانتظار التنفيذ

انتهت أعمال المؤتمر الخامس والعشرين للاتحاد العام لنقابات العمال منذ زمن، ولم ينته الحديث عما يُنتظر تنفيذه على أرض الواقع، فالمطروح كبير، والمأمول أكبر، ولكن ما هو المحصول؟! وكما انتهى الكلام في حينه، ننشر ما تبقى من مداخلات مطلبية، ألقيت في جلسات المؤتمر:

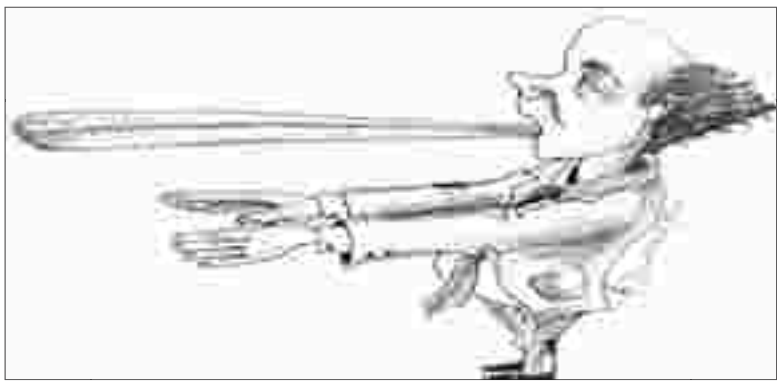

كلمة عضو المؤتمر العام نزار العلي:

«إن السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة، قد تصل بهذا الاقتصاد إلى الانهيار، حيث أصبح اقتصادنا حقل تجارب لهذه الحكومات، فمن لجنة الـ(٣٥) لإصلاح القطاع العام، إلى دمج الشركات، إلى سياسة تشريك الشركات «بيع أصول هذه الشركات»، إلى نهج اقتصاد السوق اللا اجتماعي، مروراً بشعارات الحكومة بالتخلي عن دور الدولة الأبوي، أمام هذه السياسة الاقتصادية للحكومات، ظهرت النتائج السلبية، وكان أبرزها العجز والتراجع المستمر، في الكثير من شركاتنا ومؤسساتنا الوطنية، وخاصة الشركات الإنشائية والصناعية، وازدياد نسبة البطالة إلى أكثر من (٢٢٪)، وفلتان الأسعار بشكل جنوني، في ظل غياب دور وزارة التجارة ومؤسساتها، فتآكلت الطبقة الوسطى في المجتمع، مما يهدد التوازن الاجتماعي، ونؤكد هنا أنه على الحكومة أن تقوم بما يلي:

١ ـ رصد الاعتمادات الاستثمارية للشركات الرابحة والمتوازنة.

٢ ـ دراسة حالة الشركات الخاسرة بموضوعية، ووضع الحلول للإقلاع، وعدم طرحها لأي شكل من أشكال الاستثمار.

٣ ـ التوسع الدائم في القطاع أفقياً وشاقولياً، حتى يتسنى للدولة حل مشكلة البطالة من خلال زيادة النمو الاقتصادي.

٤ ـ الاعتماد على القيادات الإدارية المتميزة بكفاءتها ونزاهتها، ومحاربة الفساد عبر ركيزتين: أولهما مكافحة الفاسد الكبير والتركيز عليه قبل الصغير. والثانية: إصلاح سياسة الأجور والرواتب.

٥ ـ الاعتماد على الصناعات البتروكيماوية، وعدم تصدير النفط الخام، والتركيز على الصناعات الإستراتيجية، كصناعة الإسمنت والحديد الصلب ومشتقاته.

٦ ـ إيجاد حل لمشكلة الفاقد الكهربائي الذي وصل إلى ٢٤٪، مما يؤدي إلى خسائر سنوية بمليارات الليرات السورية، والاعتماد على الطاقات البديلة في توليد الطاقة الكهربائية، كالطاقة الريحية والشمسية، بما يوفر المليارات التي تصرف على الغاز والفيول والمازوت.

٧ ـ خلق المناخ التشريعي والقانوني الذي يضمن حقوق العمال، وتوسيع شبكة الضمان الاجتماعي لكافة شرائح المجتمع، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، والإصرار على أن يكون النمو باتجاهين معاً: اقتصادي واجتماعي.

٨ ـ تفعيل دور وزارة العمل، بحيث تكون راعيةً لمصالح الطبقة العاملة من جهة، وأرباب العمل من جهة ثانية.

نؤكد أن أحد هواجس الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي، هو عمال القطاع الخاص، البالغون حوالي ٣ مليون عامل، ولا توجد دراسة حقيقية لعدد العمال غير المسجلين بالتأمينات الاجتماعية. وقد أجريت دراسة رقمية بسيطة على مليون عامل، فكان متوسط رواتبهم ٦٠٠٠ ل.س، وهم محرومون من الإجازات السنوية وعطل الأعياد الرسمية: (عيد المولد النبوي، عيد الجلاء، الثامن من آذار، والأول من أيار)، أضف إلى ذلك خسارة ١٧٪ من الراتب مظلة تأمينية، و١٤٪ نسبة اشتراك رب عمل، و٣٪ تأمين إصابة. أي أن كل مليون عامل، يخسرون في العام الواحد ما يزيد عن ٢٢ مليار ل.س، لتذهب هذه الأموال إلى جيوب التجار وأرباب العمل، الذين قال عنهم رئيس الحكومة: «أثرياء حرب»، ولو أعطي هذا الرقم للعمال، فسيكون له أثر إيجابي كبير على الاقتصاد السوري.

٩ ـ رفض سياسة إلغاء الدعم رفضاً كلياً، والاعتماد على السياسات الشعبوية، وإبقاء دور الدولة رائداً في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

القطاع الخاص تهرب حتى نهاية عام ٢٠٠٤ من دفع مليار ل.س، ومع ذلك تشرع الدولة وتسن قوانين لتخفيض الضرائب عن القطاع الخاص والتجار، فلصالح من ذلك؟!.

وهنا أيها الرفاق في مجال إلغاء الدعم الذي طرحته الحكومة ندخل بلغة الأرقام.

ـ الحكومة تقول إن الدعم في عام ٢٠٠٧ يكلف ٣٥٠ مليار ل.س. وقد رصدت ٥٠ مليار ل.س للدعم، أي أن هناك عجزاً قيمته ٣٠٠ مليار ل.س.

بينما هناك دراسة تؤكد الأرقام التالية:

ـ تنتج سورية ٣٨٠ ألف برميل فقط يومياً بكلفة ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مليون دولار سنوياً.

ـ يضاف إلى هذا الرقم مبلغ مماثل تكلفة التكرير في المصافي ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مليون دولار سنوياً.

ـ وكلفة استيراد المشتقات النفطية بين ٢.٥ ـ ٣ مليار دولار سنوياً، فيكون مجموع التكاليف ٤ ـ ٤.٥ مليار دولار.

بالمقابل تحصل الحكومة على ١٨٠ مليار ل.س مبيعات مشتقات النفط داخلياً:

ـ عن الصادرات الخام مبلغ ٢.٥ مليار دولار بعد حسم حصة الشركات الأجنبية.

ـ عن بيع المشتقات النفطية الفائضة تحصل الحكومة على ٨٠٠ مليون دولار.

فيكون مجموع العائدات أكثر من ستة مليارات دولار، بينما التكاليف أقل، وبالتالي لدينا فائض ولا يوجد عجز في القطاع النفطي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلا يجب أن نرفع أسعارنا لتساوي الأسعار في لبنان وتركيا والأردن لأن هذه الدول مستوردة للنفط وغير منتجة له.

وإذا أردنا أن نقارن فلنقارن مع مصر، فهي تنتج /٧٠٠/ ألف برميل يومياً، وعدد سكانها أربعة أضعاف عدد سكان سورية، ومع ذلك يباع ليتر المازوت ٦ ل.س، وليتر البنزين ١٠ ل.س، وهنا نقول أن على الحكومة أن ترمم أضرارها الناتجة عن العجز في الميزان النفطي، كما تدعي هي، بعيداً عن المواطن والعامل، عبر زيادة إيراداتها على أساس العدالة الضريبية في المجتمع، ويكفي التذكير بتصريح السيد وزير المالية بأن القطاع الخاص تهرب حتى نهاية عام ٢٠٠٤ من دفع مليار ل.س، ومع ذلك تشرع الدولة وتسن قوانين لتخفيض الضرائب عن القطاع الخاص والتجار، فلصالح من ذلك؟!.

نؤكد أخيراً على كامل حقوق الطبقة العاملة، والتي هي قواسم مشتركة لجميع العمال، منها طبيعة العمل، الإجازة الساعية، الاختصاص الفني، الفحص الدوري للعاملين، تأمين آليات لنقل العاملين، وزيادة اعتمادات الطبابة للمتقاعدين، وشكراً» ●●

عمال القطاع الخاص.. حقوق منسية

عبد الرزاق الخليل عضو المؤتمر:

أردنا التذكير في بداية الدورة النقابية الخامسة والعشرين، بالقطاع العام، وكلنا أمل أن يكرس عام ٢٠٠٨ لتطويره، وهذا يتطلب تفعيل دور الاتحاد العام، وتعميق حضوره على الساحة الاقتصادية في المرحلة القادمة، فهي أكثر دقة، لأنها واقعة بين نهجين اقتصاديين متباينين، وهذا يحتاج إلى وجود قيادة نقابية قوية ومدركة لمصالح الطبقة العاملة التي تمثلها، للوصول بأقل الخسائر إلى أفضل النتائج.

إن الخطة الخمسية العاشرة راهنت على القطاع الخاص، الذي حصل على كل ما يريد من التزامات على حساب القطاع العام. وشعر هذا الأخير بالغبن الذي لحق به بسبب تلكؤ الحكومة في إنجاز إصلاحه وتطويره. وما يثير القلق والخوف هو مآل هذا القطاع وعامليه، ولمن سيُترك؟ وقد ثبت أنه الضامن لمستقبل الوطن، والقادر على الصمود في أحلك الظروف، وثبت كذلك أنه ليس خاسراً، بل مخسّر، وأن أعداءه يتكاثرون، وغير الراغبين في تنميته يتزايدون. لذلك نطلب من الحكومة رصد الاعتمادات لتطويره، وإذا لم تتوفر الإمكانية لدى الدولة، فعن طريق الشراكة مع شركات عريقة في كل صناعة، وتطبيق التجربة الماليزية في هذا المجال لإخراجه من المأزق الذي وصل إليه، فمن المسؤول؟ وهنا نقول: هل من المعقول تشجيع القطاع الخاص لردم الفجوة الاستثمارية؟ ولماذا الإصرار على عدم تطوير القطاع العام؟ لماذا الدراسات والمناقصات والجدوى الاقتصادية وفتح الاعتمادات تتعثر في القطاع العام، ولا تتعثر في القطاع الخاص؟! وهنا نسأل: ما هو الدور المطلوب من القطاع العام، هل هو اقتصادي أم اجتماعي؟ وهل يجوز الجمع بين الدورين؟ وكيف سنوازن بينهما؟.

عدد عمال القطاع الخاص قد بلغ أربعة أضعاف عمال القطاع العام، لذا فهو بحاجة إلى نُظُم قانونية، من حيث الاستخدام، الأجور، ساعات العمل، وقواعد العمل البيئي والاجتماعي، وإلى متى سيظل يتعرض العامل للاستغلال والظلم، دون أية حماية قانونية، ومتى سيصدر قانون العمل الذي يحمي هذه الشريحة الكبيرة من العمال، الذين يجب تسييسهم للتنظيم النقابي، لحمايتهم من أي ضغط، ومن محاولات تسريحهم متى أراد صاحب المنشأة.

يجب تحديث القوانين والأنظمة والتشريعات، المعمول بها منذ عشرات السنين، وأحياناً يصدر مرسوم أو قانون، ثم تصدر التعليمات التنفيذية التي تفقد القانون أو المرسوم مضمونه.

يجب تطبيق قانون التنظيم النقابي في الانتخابات النقابية، والأخذ حسب تسلسل عدد الأصوات وإلغاء المحسوبيات، وتطبيق الديمقراطية، وتحميل العمال المسؤولية لتطبيقها. ●●

كلمة المكتب التنفيذي لاتحاد عمال الحسكة، ألقاها رئيس الاتحاد فهمي إيليو:

«نظراً لمعاناة محافظة الحسكة من ضعف الموارد المائية، وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، فإن الإسراع في تنفيذ مشروع جرّ مياه دجلة قد أصبح ضرورة ملحة، لما له من أهمية لتحقيق الاستثمار الأفضل في قطاع الزراعة.

بناءً على قرارات المؤتمر القطري العاشر، المتضمن أهمية تنمية المنطقة الشرقية، حيث أن محافظة الحسكة تتميز بوجود الإنتاج الزراعي، مما يتطلب إحداث صناعات تحويلية تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، مما يؤمن فرص عمل جديدة.

لابد من تأمين أجهزة طبية للمحافظة (مرنان مغناطيسي، قثطرة قلبية، بنك دم في منطقة المالكية ومنطقة رأس العين)، وتأمين الكوادر اللازمة للمشافي بالمحافظة».

كلمة حسين العلي، رئيس اتحاد عمال حلب:

«من المفيد أن نضع نصب أعيننا في الفترة المقبلة، قضايا على جانب كبير من الأهمية، وتلامس حياة العمال والمواطنين، وفي مقدمتها:

١ ـ الارتفاع المتزايد للأسعار وخاصة المواد الغذائية، ووضع آلية عمل تلازم الأسعار مع المداخيل، وإيجاد الضوابط اللازمة لمكافحة الغلاء، والتصدي لظاهرة البطالة في صفوف الشباب الوافدين سنوياً إلى سوق العمل.

٢ ـ العمل على تثبيت العمال الوكلاء والمؤقتين، الذين مضى على استخدامهم أكثر من عامين.

٣ ـ العمل على تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠٠٤/١/١٠ المتضمن عطلة يوم السبت في كافة الشركات والمؤسسات، وخاصة ذات طبيعة العمل الواحدة، أو صرف بدل نقدي أو ساعات عمل إضافية، بدلاً من العطلة.

٤ ـ العمل على إصدار قرار يلزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية، بتشميل العمال المتقاعدين بالرعاية الصحية.

٥ ـ طبابة المتقاعدين وزيادة رواتبهم التقاعدية لتتلاءم مع ظروف الحياة المعيشية الصعبة.

٦ ـ الاهتمام بعمال القطاع الخاص وإلزام أرباب العمل على تسجيلهم وتوثيق عقودهم، لدى التأمينات الاجتماعية ومكتب النقابة المختص، وبمعرفة الشؤون الاجتماعية والعمل». ●●

من ينصف عمال حقل «العمر» للنفط؟

يعد النفط من أهم الثروات الطبيعية في سورية، وهو يرفد خزينة الدولة في بلادنا بمليارات الدولارات، رغم سوء استثماره والنهب الكبير الذي يجري فيه، ولكن الملفت للنظر في هذا القطاع أن معظم من يقوم بعمليات الإنتاج الحقيقية فيه من عمال وفنيين ومهندسين، لا يحصلون على حقوقهم، ومن هؤلاء الكثير من عمال شركة الفرات للنفط، وتحديداً في حقل العمر، الذين بُخسوا، وهضمت حقوقهم أو تكاد، بعد أن تاهت في أروقة المحاكم..

فهؤلاء العمال يطالبون منذ مدة طويلة بصرف التعويضات لهم، وأقاموا الدعاوى القضائية من أجل ذلك، لكن أطرف وأعجب ما جرى معهم، أن قسماً صغيراً منهم ربح الدعوى، فيما القسم الأخر، وهو الأكبر، قد خسر وردت دعواه وهضم حقه، رغم أن هذه الدعاوى، الرابحة والمخسرة، كلاهما صورة طبق الأصل عن بعضهما!!

السؤال هنا: وفق أي معيار، أو حسب أي اعتبار أصدر القضاء حكمه؟؟ لا ندري؟!

وفي زيارة رئيس الجمهورية لمحافظة دير الزور قام السيد علي مطر رئيس اتحاد عمال دير الزور بوضع هذه الشكوى بيد السيد الرئيس، الذي وعد بحلها وإنصاف هؤلاء العمال، لكن الذي حدث عكس ذلك تماماً، فقد أوقف مجلس القضاء الأعلى البت بهذه الدعاوى بناءً على توجيهات الحكومة الرشيدة، وفي ذلك مخالفة صريحة لتوجيهات رئيس الجمهورية..

ورغم أن رئيس اتحاد عمال دير الزور قام بتسليم وزير العدل مذكرتين بهذا الخصوص لكن لا حياة لمن تنادي.. ومما زاد في الطين بلة هي الخطوات التي اتخذها وزير النفط والتي تمثلت بنقل عدد من العمال من حقل العمر إلى حقول رميلان رغم العمر الزمني لهؤلاء العمال في حقل العمر، والذي تجاوز عند البعض منهم الخمسة عشر عاماً، وتهديده بفصل بعض العمال بحجة وجود فائض لدى الحقل، وعدم الموافقة على صرف تعويضاتهم التي يطالبون بها والتي تكون على أساس الراتب، هذا الكلام جرى في الشهر الماضي أثناء اجتماع عقده فرع النفط في حقل العمر، والأهم من ذلك أن هؤلاء العمال لم يستلموا اللباس الصيفي المخصص لهم رغم أن فصل الشتاء قد حل منذ شهرين، ناهيك عن ساعات العمل الطويلة والتي تبدأ من السادسة صباحاً وتنتهي في السادسة مساءً، دون أن يقدم لهؤلاء العمل وجبة طعام آسوة ببعض المؤسسات. فهل يكون القضاء منصفاً مستقلاً، وتكون وزارة النفط مع العمال لا عليهم؟؟ نأمل ذلك صوناً لحقوق العمال، ولكرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

■ حقل العمر
مراسل قاسيون ـ تحسين الجهجاه

دع الموتى يدفنون موتاهم!

بلغ الحزب الشيوعي السوري عامه الثالث والثمانين (١٩٢٤-٢٠٠٧) في شهر تشرين الأول؛ وقد بلغ من العمر عتياً، وغدا أشلاء مقسمة؛ ولم يبق منه سوى الاسم الواحد يستخدمه زعماء الأقسام بمناسبات معينة لتقوية مناصبهم وترسيخ التشرذم والانقسام. وبمناسبة ذكرى تأسيسه هذا العام أقام زعماء الأقسام- كما في السنوات السابقة- احتفالات ومهرجانات احتفاء بمولد الحزب، علماً أن جسمه قد تمزق وانقسم منذ (٣٥) عاماً، وبات اليوم واضحاً للجميع مدى الضعف والتراجع الذي بلغه، ولا يعرف المواطن السوري اليوم، وخاصة الشاب أي قسم من هذه الأقسام هو الحزب لأن الجميع يطلق على نفسه اسم الحزب الشيوعي السوري، فمسكين اسمه كم من الادعاءات والخطابات العنترية ارتكبت وترتكب باسمه.

ويبدو أن قيادات الفصائل قد بلغت اليوم درجة جديدة من العزلة (والتعالي في الوقت ذاته) عن قواعدها وما بقي من الجماهير، بحيث انعدمت رؤيتها السياسية للواقع ومتغيرات توازنات القوى، وبدل أن يتداركوا شيئاً من حجم المفارقة الهائلة بين استحقاقات الواقع واللغة الغريبة العجيبة السائدة في (المهرجانات) – الذكرى، وبدلاً من أن يتنادى الزعماء للاشتراك باحتفال واحد، وبدلاً من أن يتكلم كل منهم عن تاريخ ونضال الحزب ودوره الهام والمؤثر – سابقا – خلال حوالي (٥٠) عاماً من مسيرة الوطن.. بدلا من كل ذلك يقيم كل واحد تجمعاً واحتفالا على صورته ومثاله، يدعو الناس إليه، ويستخدمه للبرهان أن قسمه هو الحزب، أما الآخرون فهم الباطل غير الموجود، ويستخدمه أيضا لتعزيز واستعراض المناصب (القيادية) داخل تجمعه وتكتله، وأخيرا يستخدمه كي يستعرض ما تبقى من جماهير الحزب (ولا يهم هنا لأي فصيل) أمام القوى الحليفة الأخرى بغية تعزيز المواقع وسط ترتيبات وتوازنات جديدة بعد المهرجان – الذكرى – وبعدها يمكن تثبيت المكاسب والمناصب المختلفة وربما زيادتها.

وفي هذا العام عمد بعض خطباء المهرجانات من القادة وكعادتهم أن يذكروا عبوراً ضرورة وحدة الحزب، وسرعان ما يعبرون أنهم يريدون الوحدة، ولكن الآخرين لا يتجاوبون، وهكذا يستريحون وكفى الله المؤمنين شر القتال..

(٣٥) عاماً مرت مع مسلسل الانقسامات، وزعماء الفصائل اليوم يتذرعون بهذه الكلمات ليسكتوا أنصارهم، ويرفعوا العتب عن أنفسهم، ويرسخوا تقاليد ومدرسة الانقسام والتشرذم.

وعموماً فقد كانت المهرجانات هذا العام ضعيفة الحضور، والخطب روتينية، مع ارتفاع منسوب الحديث عن التنسيق والتوحيد لدى (البعض) مقارنة بالأعوام السابقة. والاستنتاج الأهم في ذلك هو أن هذه القيادات الممانعة بدأت تشعر بحجم التململ في القواعد، وترى الخطورة والجدية في التطورات على الأرض، وما يجري مؤخرا من تلاقي للشيوعيين في تجارب عمل ولقاءات مشتركة فرضها تطور الظرف ذاتيا موضوعيا.

إن الأصوات التي ارتفعت (هذا العام بشكل خاص) تنادي وتضغط بضرورة التوحيد على قيادات الفصائل بدأت تحقق بعض النجاحات، وهي تعطي علماً أنه بغض النظر عن ممانعة القيادات، فالقواعد بدأت بالتوحيد فعلاً، ويجب البدء بتشكيل لجان وحدة محلية ومناطقية والامتداد تدريجاً إلى سائر المناطق مع رسم النظام الهرمي تنظيمياً لقوى الشيوعيين المتلاقية بازدياد.

وهكذا تغدو احتفالات ومهرجانات قادة الأقسام إزاء هذا العمل التوحيدي هزيلة وضعيفة، وستجعل من لجان التوحيد الناشئة والمفعمة بالشباب القوي والمتحمس للوحدة (وهي مستقبل الحزب القادم بقوة)، سيجعلها تقول لمن يعول على (مكاسب) مهرجانات واحتفالات التقسيم والتشرذم: «تعال ودع الموتى يدفنون موتاهم».

■ **جرجس عيسى**
قيادي سابق في الحزب الشيوعي السوري
مشتى الحلو

الترابط الديالكتيكي بين الإنساني والطبقي

◄ **جبران الجابر**

في ندوة باسم ماركس طرح أحد المشاركين فكرة أعلن فيها اكتشافاً آخر من «اكتشافاته»، حيث زعم أن الماركسية فلسفة إنسانية قبل أن تكون فلسفة سياسية وطبقية..

إن تلك الفكرة تضع سوراً بين الإنساني والطبقي، وتضع إشارة مساواة واحدة بين الظواهر وكل طبقة من الطبقات الاجتماعية والشرائح الاجتماعية، وتلغي أحد خصائص الديالكتيكي الذي يتطلب بحث العلاقات المتكونة بين الظواهر والعامل المادي البشري وموقفه ودوره في الظواهر. إن الظواهر الاجتماعية والبيئية لا يستقيم بحثها بدون الذهاب في عمق المسائل حيث أن تلك الظواهر تتكون وتتغير في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تستند إلى علاقات إنتاجية محددة.

لقد رأى صاحبنا المعنى الثانوي للإنساني والطبقي، وجعل المساحة الديمغرافية هي الحد الفاصل بين ما هو إنساني حيث أن الظواهر التي تؤذي كافة الناس هي إنسانية والظواهر المتعلقة بطبقة أو شريحة هي ظواهر طبقية.

طبيعي القول إن الفقر والمجاعات والحروب والأوبئة وغيرها لم تهبط من علياء، لها علاقاتها الوثيقة والمتنوعة مع الطبقات الاجتماعية، وإلا فإننا سنحمل فقراء أفريقيا وآسيا وجياعهما المسؤولية الكاملة عن الفقر، ولا يبقى فعلاً أية مسؤولية على الاحتكارات ما فوق القومية واستغلالها ونهبها، وهو المغزى العميق لفصل الإنساني عن الطبقي، ثم أن الفرق في سفسطات المنطق الشكلي لا تؤدي فقط إلى عزل الظواهر عن العوامل البشرية ودورها وموقفها، بل تنتهي فعلياً إلى تبرئة الطبقات المستغلة التي سبب استغلالها ونهبها عبر مئات السنين تلك الأوضاع اللا إنسانية التي تعيشها تلك الشعوب.

ومعروف جيداً أن النضال ضد الحروب هو مهمة الطبقات الشعبية، في حين أنه معروف أن تلك الحروب لا تشتعل نيرانها بعيداً عن مصالح الطبقات المستغلة، وهي في حقيقة الأمر ضد السلام وضد مناضليه وقواه، سقت ذلك المثال لتوضيح أن الظواهر الطبقية والإنسانية تتكون بفعل دور لطبقة أو أكثر، ويعود ذلك إلى علاقات الإنتاج السائدة، ولكن الصورة لا تكتمل إلا إذا رأينا أن المواقف الطبقية مختلفة ومتضادة من الظواهر الإنسانية والطبقية.

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن نضال الطبقات المستغلة تمكن من جعل العديد من المشكلات الطبقية والاجتماعية مسائل إنسانية، وبعبارة أخرى يتحول الطبقي والتحرري إلى إنساني هكذا انتهت الأمور في الحرب الأمريكية على فيتنام. وهكذا تتحول قضية الشعب الفلسطيني إلى مشكلة إنسانية وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمجاعات والفقر والأوبئة.

إلا أن الكوارث لا تغيّب عن تأثيراتها ومفاعيلها وتداعياتها، ظهر ذلك جلياً في الولايات المتحدة عندما ضرب بعض موانئها الإعصار، فخلف أناساً مشردين دون بيت أو شجرة أو مخدة، لكن أثرياء تلك المنطقة كانوا قد ذهبوا إلى قصور أخرى لهم في أماكن أخرى من الولايات المتحدة.

إن فلسفة ماركس إنسانية لأنها فلسفة عميقة في طبقيتها، ولم يجد ماركس معبراً فعلياً للإنساني إلا بإنهاء استغلال الإنسان للإنسان، وفي ضوء ذلك كانت فكرة الماركسية أن الطبقة العاملة تحرر نفسها، وفي الوقت نفسه تحرر البشرية..

هذا هو جوهر المنهج الديالكتيكي المادي حيث الترابط بين الإنساني والطبقي. ■■

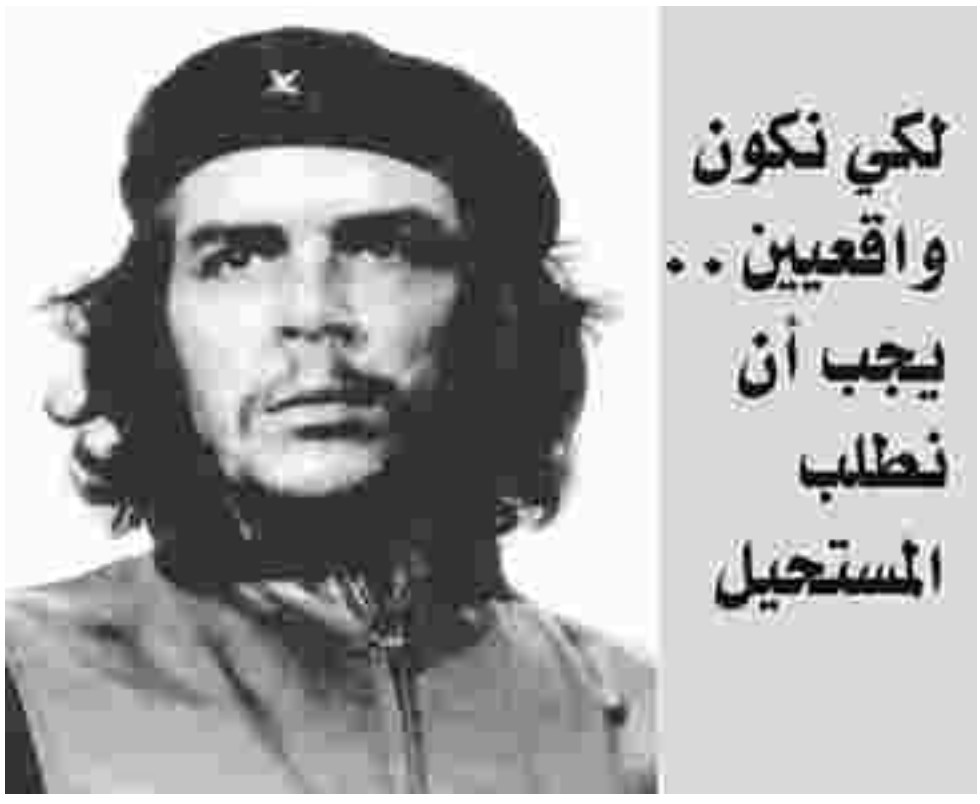

كيف أصبحت شيوعياً؟

منذ أن بدأت كتابة هذه الزاوية، وصدى قول الجواهري ينبض ملء خيالي ويثير وجداني:

ستبقى ـ ويفنى نيزك وشهاب ـ
عروق أبيات الدماء غضاب
لطاف كأنفاس النسيم لوافح
كريّاه.. صم كالصخور صلاب
هوت عذبات العمر إلا صوامدا
على لفح إعصار فهن رطاب
وجفّ وريق منه إلا ندية
تعاصت على الأيام فهي شباب

أولاء رفاقنا.. سنابل قمح وشقائق نعمان وائتلاق فكر وفيض عطاء عمّ رحاب الوطن من أقصاه إلى أقصاه..

ونفحة اليوم من أريج ساحلنا الرائع.

ضيفنا لهذا العدد الرفيق **جرجس عيسى جرجس**، وهو قيادي سابق ومناضل معروف وواحد ممن عركوا الأيام وعركتهم.

رفيقنا المحترم أبو جهاد نحييك ونسألك أن تحدثنا كيف أصبحت شيوعياً؟.

سؤال مباشر وعميق في الوقت ذاته، يحتاج إلى استحضار أحداث مسار أكثر من نصف قرن، ومن ثم تلخيصه في سطور معدودة تبقي ما يفيد وينفع، وبخاصة لدى شبابنا المقبلين على الحياة بدافع من حب الشعب والوطن.

أنا من مواليد مشتى الحلو عام ١٩٣٢ من عائلة معيلها عامل نجار استجاب لأفكار العدالة شأنه شأن الكثيرين من أبناء شعبنا، فانحاز إلى صف المناضلين ضد الإقطاع والظلم والفقر، مع بدايات وصول الفكر العلمي إلى مشتى الحلو على يد فلاح من قرى سهل مصياف هو الرفيق بدر مرجان، الذي عمل في شراء وبيع البيض من الفلاحين، وكان يتجول في قرى سورية ولبنان، وعلى ما أعتقد، فقد كان ذلك غطاء لعمله الحزبي، وقد تعرف على مجموعة من شباب قريتنا، وراح يحدثهم عن الحزب الشيوعي وأفكاره الداعية لمكافحة كل صور الجور والاستغلال والقهر، وهكذا نشأت أولى الفرق الحزبية في قريتنا، وكان والدي أحد أعضائها الذين افتتحوا مكتبا للحزب في الساحة الرئيسية لمشتى الحلو.

ومن الحوادث التي مازلت أذكرها بوضوح تلك المظاهرة الكبيرة التي قام بها الرفاق في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بمناسبة انتصار السوفييت على النازية، والهتافات التي كنا نرددها «بلمعة سيفك ياستالين... ضويت شوارع برلين»، وكذلك الاحتفال الحاشد في مقهى «تحت الدلبة» في المشتى. وكما هو معلوم فقد حدثت تطورات سياسية هامة فيما بعد على كل الأصعدة، ومع استفحال الأخطار على فلسطين وصدور مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ قامت السلطات الرجعية السورية بشن حملة هوجاء على الحزب الشيوعي السوري متهمة إياه بالموافقة على التقسيم، واعتدت على مكاتبه واعتقلت الكثير من الشيوعيين، وأغلق مكتب الحزب في المشتى، وبدأ عهد العمل السري، وترافق ذلك مع فترة الانقلابات العسكرية. في تلك المرحلة انتسبت إلى صفوف الحزب متأثرا إلى حد بعيد بمنبتي الطبقي الفقير وبمعاناة الفلاحين في بيئتي، وصرت أحضر الاجتماعات الحزبية والجماهيرية في صافيتا والمشتى، ومن الرفاق الذين أذكرهم باحترام وتقدير المحامي فايز بشور والأستاذ عبد الله دياب المدرس القادم من دمشق، وطالب الحقوق دانيال نعمة، وغيرهم..

لقد عملت في تلك الفترة بكل جد ونشاط مع رفاق منظمتي التي أذكر أن تعدادها بلغ قرابة مئة رفيق، كانوا موزعين على أكثر من عشرين فرقة حزبية، وفي تلك الفترة كلفت بمسؤوليات تنظيمية، حيث كنا نجتمع في بيوت سرية وفي مواقع آمنة في مغاور وأحراش مشتى الحلو، بعيدا عن عيون الدرك والجواسيس، ورغم ذلك العمل التنظيمي السري فقد كان نشاطنا السياسي فعالاً، وكنا نوزع البيانات والمنشورات، ونشرح للجماهير سياسة حزبنا في كل المجالات. ومن الأنشطة الهامة التي أذكرها باعتزاز تلك المظاهرة الكبيرة التي نظمها الحزب في العاصمة ضد حكومة رئيس الوزراء حسن الحكيم التي عقدت صفقة بترول مع شركة التابلاين الأمريكية، وقد أكدت قيادة الحزب على ضرورة مشاركة الرفاق من كل المحافظات بالمظاهرة وعلى الرغم من الظروف الصعبة آنذاك فقد شارك أكثر من خمسين رفيقا من تنظيمنا في تلك المظاهرة، حيث سرنا من المشتى على الأقدام ليلاً إلى حمص (حوالي خمسين كيلو مترا)، ومن هناك ركبنا في شاحنات إلى دمشق حيث انضممنا للمظاهرة، ورفعنا يافطاتنا المنددة بالتعامل مع المستعمرين الأمريكيين والإنكليز، وسارت المظاهرة باتجاه محطة الحجاز، وقريباً منها اشتبكنا مع قوى الشرطة التي قدمت بأعداد كبيرة، وتصدينا لهراواتهم بعصي قصيرة من السنديان كنا نحملها معنا دائما في المظاهرات ونخبئها داخل أكمام القمصان، وكانت معركة سقط فيها جرحى من الطرفين، وتم اعتقال عدد من الرفاق منهم: ظهير عبد الصمد ودانيال نعمة، وسقطت حكومة حسن الحكيم، وفي اليوم التالي نقلت الصحف أخبار ذلك، ومن هذه الصحف جريدة «الرأي العام» التي نشرت كاريكاتير يوضح ما حدث من خلال نافذة مفتوحة يسقط منها رئيس الوزراء حسن الحكيم وحكومته واتفاقية التابلاين الأمريكية..

ويستمر النضال وتتكاثر الأحداث والمواقف الهامة لتخلف في البال شريط ذكريات حافلاً بالعمل والكفاح، ومنه على سبيل المثال ذكرى المظاهرة الضخمة التي قام بها طلاب دار المعلمين بقيادة رفاقنا، تلك المظاهرة التي جابت شوارع مدينة حلب، وانتهت باشتباك مع الشرطة اعتقلتُ خلاله ودخلتُ الزنزانة أول مرة.

وفي غمار النضال السياسي والطبقي، لم يتردد الرفاق في بذل التضحيات، وعانوا أهوال السجون والتعذيب، وقدموا الشهداء الذين سطروا بدمائهم تاريخ الحزب، وما نتحدث عنه الآن هو جزء بسيط من هذا التاريخ الحافل الذي ينتظر من يكتبه ليكون شاهدا وحافزاً لمزيد من البذل والعطاء لخير جماهير الشعب وعزة وازدهار الوطن الغالي.

هكذا أيها الرفاق أصبحت شيوعياً، لقد كان النضال رغم صعوبته آنذاك يبث العزيمة والثقة بالنفس والاعتزاز بمجابهة المخاطر في سبيل الشعب والوطن. لقد كان حزبنا الشيوعي السوري حزباً ثورياً وشعبياً محاطاً بالجماهير، وكان حزبا قويا موحداً، أما اليوم، فأنا أتحدث والألم يعتصر قلبي من واقع الضعف والانقسام الذي ألم به، وأرى اليوم من واجبي مع جميع الشيوعيين المخلصين أن نعمل بكل ما نملك من جهد وإخلاص لإعادة الوحدة إليه، ليأخذ مكانه النضالي المطلوب، خاصة في هذه الظروف الصعبة التي يتعرض فيها وطننا الحبيب لمؤامرات وهجوم مستمر من الداخل والخارج.

إلى الأمام أيها الرفاق أينما كنتم للدفاع عن الوطن وملاقاة مطالب الكادحين بينهم ومعهم، إلى الأمام بنضال يستنبط ويعتمد أساليب جديدة ومعاصرة ضد الرأسمالية المتوحشة والسائرين بركبها..

■ **محمد علي طه**

الواقعية (المتهافتة) في سياسة الفريق الاقتصادي.. ج(٢)

◄ د. منير الحمش

إن الدعوة إلى الاندماج بالاقتصاد العالمي، والالتحاق بالعولمة، دعوة باطلة لأنها، بالمحصلة، تقوم على تغليب مصالح الخارج على المصالح الوطنية. إن هذه النظرة هي الواقعية السليمة، وكل ما عدا ذلك، واقعية متهافتة ورديئة. وعلى هذا، فالرهان على الاندماج بالاقتصاد العالمي وتحرير التجارة الخارجية على أن ذلك يجلب لنا الخير ويحقق لنا النمو والتنمية، هو رهان فاشل.

ثانياً: السياسة المالية ومسألة الدعم:

تندرج السياسة المالية للفريق الاقتصادي، بما في ذلك موضوع إزالة الدعم، تحت عناوين الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهي جزء أساسي من برنامج (توافق واشنطن)، ولا يخلو أي تقرير للبنك الدولي أو للصندوق الدولي من دعوة الحكومة السورية إلى انتهاج هذه السياسة، وكل ما يعلنه الفريق الاقتصادي من نفي لخلفية توجهاته في سياسته المالية هو مخالف للحقيقة. وكلما صدر تصريح من أحد أفراد الفريق الاقتصادي بأن سياستهم لا تأخذ (بالوصفات الجاهزة) يعني في حقيقة الأمر الاعتراف بأن سياستهم تطبيق حرفي لتوجهات تلك الوصفات الجاهزة التي طالما جلبت الخراب والكوارث للبلدان التي (اضطرتها ظروفها) إلى انتهاجها، في حين أن سورية ليست مضطرة إلى الرضوخ لهذه الوصفات.

وكما تراهن السياسة الاقتصادية على الخارج (بدعوتها الاندماج بالاقتصاد العالمي وتحرير التجارة)، تراهن في الداخل على فئة معينة من المواطنين، فتمنحهم الإعفاءات والمزايا، وتخفض الضرائب عنهم، في حين تبقيها مرتفعة على المواطنين متوسطي الدخل ومحدودي الدخل والفقراء.

إن السياسة المالية الضريبية إذ تتجه إلى محاباة الفئات الغنية، على أمل أن تزيد من الحصيلة الضريبية وبالتالي تزيد من الإيرادات عن طريق الإقلال من التهرب الضريبي، إن هذه السياسة سوف تؤدي إلى تخفيض الإيرادات، ولن تلغي التهرب الضريبي.

إن الهدف غير المعلن لهذه السياسة، هو بند رئيسي من بنود برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أقره (توافق واشنطن)،ويقوم هذا البند على تشجيع تراكم رأس المال، فعن هذا الطريق تخلق الأجواء المناسبة للنظام الرأسمالي حيث يزداد غنى الأغنياء ويزداد فقر الفقراء.

وتقرير صندوق النقد الدولي المقدم إلى الحكومة السورية مؤخراً، يُشيد باستجابة الحكومة إلى نصائح ومشورة الصندوق في السياسة المالية، ويقول إن هناك بندين أساسيين يجب تنفيذهما، وهما:

آ- إزالة الدعم، تحت عنوان إعادة هيكلته، وقد بدأ بزيادة أسعار البنزين.

ب- ضريبة القيمة المضافة، وهو ما يُعلن عن تطبيقها في العام القادم.

وإلى جانب السياسة الضريبية المحابية للأغنياء، هناك في الجانب الآخر تقليص النفقات الجارية والاستثمارية، (وبالأخص الاستثمارية) من خلال مقولة انسحاب الحكومة من الشأن الاقتصادي والاجتماعي، توصلاً لأحد أهم بنود (توافق واشنطن)، ألا وهو (حكومة الحد الأدنى)، وهذا يمثل جوهر اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية الجديدة.

ولكن لماذا الربط بين (اقتصاد السوق) و(حكومة الحد الأدنى)؟

الجواب هو أن افتراضات العولمة والليبرالية الاقتصادية الجديدة، تقوم على ذلك الافتراض المزدوج أي (اقتصاد السوق) و(حكومة الحد الأدنى)، فيعتمد على السوق في تخصيص الموارد، وفي تحديد مسارات النمو، وفي حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وتجري من جهة ثانية عملية (تصغير) حجم الحكومة، وذلك بقصر أدوارها على الحد الأدنى من المسؤوليات والواجبات، التي تنحصر في كفالة الحماية لحقوق الملكية الخاصة وتهيئة ظروف أو مناخ مؤات لتراكم رأس المال الخاص المحلي والأجنبي.

ويرتبط بهذا التوجه الأخير إطلاق الحرية الكاملة للقطاع الخاص وخصخصة القطاع العام والتحرير المالي وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم أو تقليصه إلى أدنى الحدود.

هكذا فإن على السياسة المالية، أن تخدم هذه التوجهات، وأن تساعد رأس المال الخاص على التراكم، مما يتطلب العمل على تخفيض التزامات الفئات الغنية من الضرائب والرسوم، وتخفيض الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) إلى الحدود الدنيا.

إذا نظرنا إلى السياسة المالية كما أُعلن عنها، وكما هي مطبقة فعلاً، نجدها تلتزم بهذه التوجهات وتقدم السياسة المالية (إعلامياً) كمكاسب للقطاع الخاص، وللفئات الميسورة، وللمستثمرين الأجانب، كوسيلة إغراء، لكي يقوموا باتخاذ قرارهم بالتوجه للاستثمار في سورية.

ويبرر الفريق الاقتصادي تخفيض الضرائب والرسوم، على أنه وسيلة لتوسيع قاعدة التحصيل الضريبي ومنع التهرب من دفع الضريبة. لكن الواقع الفعلي ينفي هذه النتيجة، ومن واقع بيانات الحكومة.

إن مجموع الضرائب والرسوم الفعلية (حسب قطع حسابات عام ٢٠٠٦) كان ٢٢٢.٦٩٧ مليار ل.س. لكن بعد سريان التخفيضات بموجب القوانين الأخيرة، نجد أن مشروع موازنة عام ٢٠٠٨ تضمن تقديرات الضرائب والرسوم بما مجموعه:

عام ٢٠٠٧ : ٢٠٢.٦٢٧ مليار ل.س.

عام ٢٠٠٨ : ٢١٩.٢٦٨ مليار ل.س.

فإذا كان تبرير تخفيض معدلات الضرائب والرسوم من أجل زيادة الحصيلة الضريبية، فلماذا تخفض الحكومة إذن تقديراتها لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨؟

من الواضح أن مشروع موازنة عام ٢٠٠٨، يظهر حقيقة السياسة المالية للحكومة، ما تريد إعلانه، وما لا تريد الإفصاح عنه، تحقيقاً لهدف تضعه كأولويات لإحكام واستكمال سياستها المالية.

فالمطلوب هو:

تخفيض حجم الحكومة، في إطار سياسة الإصلاح المرسومة وفقاً لتوجهات الليبرالية الاقتصادية الجديدة. ويبرز ذلك في:

- تخفيض نسبة مجموع الموارد المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق من ٢٧.٥٦٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠.٨٥ عام ٢٠٠٨.

- تخفيض اعتمادات الاستثمار العام من ٢٥٨ مليار ل.س عام ٢٠٠٧ إلى ٢٣٠ مليار ل.س عام ٢٠٠٨.

- يظهر مشروع الموازنة لعام ٢٠٠٨ عجزاً مقداره ١٩٢.٢ مليار ل.س بنسبة ٩.١٢٪ من الناتج المحلي الاسمي المقدر حسب تقرير صندوق النقد الدولي بـ ٢١٠٦.٦ مليار ل.س لكن الإدارة الاقتصادية تضيف إلى العجز ما دعته (الخسائر التجارية) البالغة حوالي ٢٨٩.٨ مليار دولار ليصبح إجمالي العجز حوالي (٤٨٢ مليار ل.س). وهي تطالب، من أجل تخفيض هذه العجوز، بزيادة أسعار المشتقات النفطية، وتتذر باستخدام الاحتياطي، أو اللجوء إلى القروض، وهنا نجد أن الفريق الاقتصادي يلجأ دائماً للحلول الأسهل ولا يريد التراجع عن أخطائه.

المسألة المطروحة، بالغة الأهمية، لأنها تختصر الخلفية الاقتصادية التي تفكر بها الإدارة الاقتصادية، وتعكس السياسة الاقتصادية الحقيقية لهذه السياسة.

إن دعم أسعار المواد والسلع الاستراتيجية أو التي تتعلق بغذاء الشعب أو كسائه، مسألة تتعلق بتوجهات النظام السياسي والاقتصادي، والدعم المقدم من الدولة إلى المجتمع أو إلى الصناعة أو الزراعة، هو سياسة ثابتة لجميع دول العالم بغض النظر عن توجهات السياسة الاقتصادية، ولكن تختلف الأنظمة في تناولها لهذه المسألة وفقاً لظروفها.

إلا أن المهيمنين على النظام الاقتصادي العالمي، يفرضون برامج اقتصادية على الدول النامية بقصد إبقاء هذه الدول في إطار النظام الاقتصادي العالمي، مع المحافظة على التقسيم الجائر للعمل لصالح الدول الغنية. ومن مقتضيات هذه السياسة، إبقاء الدول النامية في حالة من التخلف، وإضعاف حكوماتها في علاقتها بالخارج والحيلولة دون تحقيق تنمية حقيقية.

وهذا يعني، توسيع دائرة الفقر والحرمان، وتخفيض حجم الحكومة وتحويلها إلى طرف هش، تَسهُل قيادته وتوجيهه لما فيه مصلحة الخارج، على حساب المصالح الوطنية.

وفي معرض تطبيق هذه السياسة في سورية، نجد أن حجم الحكومة، عندما كانت حكومة تنموية قوية في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وصل إلى حوالي ٥٠٪، (وهي نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وقد تناقصت هذه النسبة مع (انسحاب) الدولة من الشأن الاقتصادي إلى ٢٧٪ (عام ٢٠٠٧).

ومع تخفيض الضرائب على أصحاب الفعاليات والطبقات الغنية (فضلاً عن التهرب الضريبي)، ومع اتساع رقعة الاقتصاد غير المنظم، تنخفض الإيرادات العامة، ويزداد العجز في الموازنة، وتظهر الحاجة إلى تخفيض الإنفاق العام (خاصة الاستثماري وفقاً لسياسة انسحاب الحكومة من الشأن الاقتصادي)، وتتعالى أصوات الفريق لاقتصادي منذرةً بالويل والثبور وعظائم الأمور، ما لم ترفع أسعار المشتقات النفطية.

وهي بالوقت ذاته تطالب المستثمرين الأجانب بالتوجه للاستثمار في سورية.

هنا تكمن إحدى مفارقات النظام الاقتصادي الذي يحاول الفريق الاقتصادي (فرضه). فمن جهة تتراجع خدمات الدولة، وتكاد تتوقف أعمال البناء في البنية التحتية، وترتفع الأسعار وتتصاعد معدلات التضخم وتنتشر البطالة، ويعم الفقر (وتتراجع القوة الشرائية في الأسواق) وينتشر الفساد، ومن جهة أخرى تطالب المستثمرين بالقدوم للاستثمار.

فأية سياسة هذه، ومَنْ يحاسب ويناقش؟

يقولون دائماً، إنكم تعارضون، أين الحلول؟ ونقول ببساطة الحلول موجودة. فقط عليكم التصدي للفساد، ومنع الهدر، وتخفيض الإنفاق غير الضروري، مع إعادة النظر في السياسة الضريبية، عندها سوف ينخفض العجز، ويتحقق الفائض الضروري للتنمية. لكن هل يريد الفريق الاقتصادي التنمية؟

ثالثاً: إصلاح القطاع العام:

١ - القطاع العام في سورية ليس حديثاً، بل له تاريخ طويل ارتبط بتاريخ الاستقلال السياسي (إذ تم تأميم بعض المنشآت الأجنبية في المراحل الأولى للاستقلال) كما ارتبط بالاستقلال الاقتصادي (المتمثل في بداية الستينات بالتأميم، ثم بإقامة منشآت جديدة تابعة للقطاع العام).

٢ - خضع القطاع العام، بجميع فروعه، المؤمم والمحدث، التجاري والصناعي والخدمي، لآليات الإدارات الحكومية. وطبقت عليه أنظمة المؤسسات التي يغلب عليها الطابع البيروقراطي، ودخل في الروتين الحكومي، فضلاً عن التدخلات من جهات متعددة في إدارته.

٣ - كانت هناك تجارب مشرقة في مؤسسات القطاع العام، ولكن كان هناك أيضاً تجارب فاشلة، ولا ننسى أن العديد من معامل القطاع العام الصناعي التي أقيمت في السبعينات، خضعت لأساليب غير سليمة سواء في أسلوب إقامتها، أم في مواصفاتها الفنية، فكان العديد منها لا يرقى إلى المواصفات والشروط الفنية لا من حيث جودة المنتج ولا من حيث الطاقات الإنتاجية، هذا فضلاً عن التأخر في إنجازها.

لكن هذا شيء، والمحافظة على القطاع العام وتطويره وإصلاحه شيء آخر.

فالقطاع العام، قام بدور وطني – سياسي – اقتصادي – اجتماعي، هام في أوقات عصيبة مرَّت بها سورية.

واليوم وبعد أن (سلبت) مهمات عديدة من القطاع العام، لم يبق سوى القطاع العام الصناعي (التحويلي والاستخراجي) ومنشآت المياه والكهرباء وبعض المؤسسات الخدمية في مجال الصحة والتعليم.

ومن خلال طروحات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وفق الوصفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، فإن النوايا تتجه إلى خصخصة ما تبقى من منشآت القطاع العام.

وجرى، ويجري، التمهيد لهذه العملية، بالإعلان من حين لآخر، وخاصة في المؤتمرات التي يقيمها الفريق الاقتصادي، عن خسائر القطاع العام، وفشله، وأصبحنا نسمع، وبأصوات عالية، من يروج لإلقاء التهم على أن القطاع العام هو سبب الخراب الاقتصادي، ومن ينادي (بروح ثأرية) بإعادة المنشآت المؤممة إلى (أصحابها)، ومن يقول بأنه حرام أن يصرف قرش واحد على إصلاح منشآت القطاع العام، ودعوها (تموت) لوحدها.

لذلك، فإننا لا نستغرب قول رئيس الفريق الاقتصادي، إن «القطاع العام يشكل حاجزاً للتطور» وهذه (التهمة) جديدة على القطاع العام، فقد اعتدنا سماع أن القطاع العام فاشل، أما أن يقال إنه «حاجز للتطور» فهذا أمرٌ جديد جدير بأن يتخذ ذريعة لقرار خصخصته.

ولا شك أن الحاجة ملحة لإصلاح القطاع العام، وقد كانت هناك محاولات منذ منتصف الثمانينات لإصلاحه، ولكن قوى عاتية كانت تقف دائماً دون ذلك، وتجد دائماً مبرراً للاندفاع نحو القطاع الخاص، فقد امتنعت الحكومات السابقة عن إصلاح المصارف العامة لتهيئ الأجواء لإقامة المصارف الخاصة، وأوصلت قوى السوق حالة السوق إلى أزمة فقدان للمواد الأساسية والاستراتيجية لتتلقف الإدارة الحكومية هذا الوضع فتنهي حصر استيراد هذه المواد وتوزيعها بالقطاع العام وتعطيه للقطاع الخاص، فتفرغ بذلك مؤسسات التجارة الخارجية الحكومية من مهماتها الأساسية.

وكان دائماً هناك ذرائع تكيل الاتهامات للقطاع العام، من أجل تسهيل إعادة بعض أفراد من القطاع الخاص إلى الواجهة، وليتولوا قيادته الاقتصاد الوطني، فقد كان أشد ما يزعج البعض في الداخل والخارج شعار «قيادة القطاع العام للاقتصاد الوطني».

والحال، فقد وقفت القوى المعادية (لوجود) القطاع العام في وجه إصلاحه، وامتنعت الإدارات الحكومية المتلاحقة عن إصلاحه، إما بسبب الجهل أو الخوف، أو الاستسلام لقوى السوق أو محاباة للمؤسسات الدولية.

والآن، هناك إصرار من القيادة السياسية على إصلاح القطاع العام، ولا بد لجميع المخلصين والموالين لاقتصاد وطني مستقل وقوى أن يتكاتفوا ويلتقوا من أجل النهوض بهذه المهمة الوطنية الخطيرة.

وهناك أكثر من مشروع لإصلاح القطاع العام، لكن الخطوط الأساسية لأي إصلاح لا بد أن يولي النقاط التالية الأهمية المطلوبة:

١ . القناعة التامة بأن إصلاح القطاع العام ضرورة وطنية، وأن هذه المهمة ليست مستحيلة.

٢ . المسألة ليست تقنية بحتة، إنما هي قضية سياسية – اجتماعية – اقتصادية، لها أبعاد فنية وتقنية وتكنولوجية.

٣ . الانطلاق في الإصلاح من بعدين:

الأول: إعطاء الإدارات صلاحية تامة، ومعاملة مؤسسات القطاع العام كوحدات اقتصادية مستقلة تدار على طريقة المحاسبة الاقتصادية.

والثاني: هو التجديد التكنولوجي لتجهيزات ومنشآت القطاع العام، وذلك عن طريق:

آ- إدخال بعض التحسينات (غير الجذرية) في التكنولوجيات المستخدمة بما يرفع من كفاءتها.

ب- إنشاء أقسام للبحث والتطوير في الشركات الكبيرة لزيادة القدرة التنافسية.

جـ- الشراء المباشر لتكنولوجيات جديدة واستيعابها في بعض المنشآت القائمة.

٤ . إخضاع كل من منشآت القطاع العام والخاص للأساليب نفسها، وإعطاؤها التسهيلات ذاتها وإخضاعها للقيود نفسها ومنحها القدر ذاته من الحرية في الإدارة.

٥ . المحاسبة والمساءلة – المكافأة والمجازاة..

٦ . منح العمال نسبة من الأرباح، وتحويلهم إلى شركاء في الإدارة والإنتاج.

رابعاً: الاستثمار الأجنبي:

يعول الفريق الاقتصادي كثيراً على الاستثمار الأجنبي، وهو يراهن على أنه قادر على جذبه للاستثمار في سورية، وقد خصص له حيزاً مهماً في الخطة الخمسية العاشرة، وعقد من أجل ذلك العديد من المؤتمرات والندوات في الداخل والخارج.

وبعد أن فشل الفريق الاقتصادي في إقناع السوريين في الخارج بالعودة إلى أرض الوطن والاستثمار فيها، اتجه إلى المستثمرين العرب في السنتين الأخيرتين، لكن استثماراتهم (المحدودة) اتجهت للاستثمار العقاري – السياحي، فخلقوا بذلك أزمة جديدة في السكن والمضاربة في بيوت السكن والأراضي، مما زاد في حدة المشكلة الاقتصادية في البلاد.

وبالاستعانة بالمؤسسات الدولية، وببعض الوسطاء في الخارج، يتجه الفريق الاقتصادي اليوم إلى الاستثمار الأجنبي عله يجد من (يقامر) فيقدم على تلبية دعوتهم، التي وصلت إلى حد (الاستجداء) عندما يقول رئيس الفريق الاقتصادي لمجموعة منهم في مؤتمر (التركيز على سورية) إن الحكومة مستعدة لسماع نصائحهم وملاحظاتهم وتصويبهم لسياساتها.

سعى، ويسعى، الفريق الاقتصادي إلى إيجاد (المناخ الاستثماري) الذي طالما طالبت به المؤسسات الدولية، وتصور هذا الفريق أن مجرد وجود تشريعات وأنظمة وإعفاءات وتسهيلات، كاف لجذب الاستثمار.

إن (المناخ الاستثماري) الذي يشترطه رأس المال الأجنبي، هو إلى جانب ذلك:

- الأمن والأمان.
- الشفافية وخلو البلد من الفساد.
- قضاء تام على البيروقراطية والروتين.
- تسهيلات كاملة في الدخول والخروج مع الأرباح.

والأمن والأمان يرتبطان بالوضع الأمني والسياسي في المنطقة العربية عموماً، وخصوصاً في منطقتنا. وكيف يمكن أن يتحقق ذلك مع وجود القوات الأميركية المحتلة في العراق، ومع احتلال الجولان والتهديدات المستمرة لسورية، ومع ما يجري في لبنان، وما يجري في فلسطين؟ كيف؟

لا يمكن لبلد، مثل سورية، أن تراهن على الاستثمار الأجنبي، ومهما قدم من التسهيلات والمزايا والإعفاءات، قرار التوجه للاستثمار في سورية مرهون بأوامر عليا هي التي تتحكم بتوجيه الاستثمارات. وهذه الأوامر العليا لم تصدر بعد، لأنها تتطلب أكثر من (الاستجداء) والكلام عن دعوة المستثمرين لتوجيه سياستنا الاقتصادية، وعن الكلام عن الاندماج بالاقتصاد العالمي مهما كانت الكلفة.

إن (الأوامر العليا) المنتظرة تتوقف على ما تردده الإدارة الأميركية والاتحاد الأوربي من أن «على سورية أن تغير سلوكها» والفريق الاقتصادي أيضاً يريد التغيير وهو يعد بذلك، ولكنه لا يملك اتخاذ مثل هذا القرار حتى وإن ادعى ذلك، ومهما أعطى من وعود..

لا بديل عن الإمكانات الوطنية، لا بديل عن حشد مواردنا الذاتية، ولا يمكن المراهنة على الاستثمار الأجنبي، الذي (مهما) أُعطي من مزايا وإعفاءات فإنه بالنهاية لا يمكن أن يساعد مساعدة عملية في تحقيق التنمية، إن همه الأول والأخير هو تحقيق أعلى الأرباح عن طريق المضاربة والاستثمار الجائر، فهل نعود إلى رشدنا؟! ■■

• الفريق الاقتصادي يسعى إلى «مناخ» استثماري تطالب به المؤسسات الدولية.

• لابديل عن الإمكانيات الوطنية ولا يمكن المراهنة على الاستثمار الأجنبي.

• الاستثمارات العربية في سورية اتجهت نحو العقارات والسياحة، مما زاد حدة المشكلة الاقتصادية.

• الرهان على تجارة خارجية تحقق نمواً رهان خاسر.

• سياسة ضريبية محابية للأغنياء وتقليص للنفقات الاستثمارية.

• الاستثمار الأجنبي نحو سورية مرهون بأوامر عليا خارجية

«حوش الريحانية»..

حيٌّ محكوم بالتجريد من الحقوق الخدمية!

عبسي سميسم

بالرغم من عمره الذي يزيد عن خمسين عاماً وحجمه الذي أصبح بحجم قرية، إلا أن حي (حوش الريحانية) التابع لمنطقة الحجر الأسود لا يزال محكوماً بالتجريد من الحقوق الخدمية من مجلس مدينة الحجر، والحجج جاهزة، فمرة بسبب تبعية قسم من الحي لبلدية يلدا، وتارة بسبب عدم اعتماد الحي كمنطقة مخالفات من المحافظة، وسكان الحي الذين يتجاوز عددهم المئتي عائلة مازالوا يعيشون ظروفا مأساوية بسبب رفض مجلس المدينة تخديمهم بأي نوع من أنواع الخدمات، فالشوارع ترابية، تتحول إلى مستنقعات في فصل الشتاء، والأطفال يقطعون أكثر من ٢ كم مشياً على الأقدام عبر هذه الطرقات للوصول إلى مدارسهم، ومياه الاستعمال المنزلي يشتريها سكان الحي بـ١٢٥ ل.س لكل خزان سعة ٥ براميل، وعليهم قطع ٣ كم على دراجاتهم الهوائية لشراء بيدون من مياه الشرب، وعليهم قطع ١.٥كم لرمي كيس قمامة على طرف طريق بعيد عن المنازل، أما الكهرباء فهم يستجرونها من أقرب عمود كهرباء عن الحي عبر أسلاك تمتد مئات الأمتار، مقابل بعض الرشاوى لعمال طوارئ الكهرباء الذين يأتون بين الحين والآخر ويقطعون تلك الأسلاك ويأخذونها، ليعود الأهالي لشراء أسلاك أخرى بعد اتفاق آخر مع الطوارئ، أما مشكلة الصرف الصحي فهم إلى الآن لا يعلمون كيف سيحلونها، فهم يصرفون مياههم المالحة عبر «جور» فنية تتسرب المياه منها إلى أساسات بيوتهم، وإلى بلاط الغرف الذي هبط معظمها..

شهادة حية

السيد عوض محمد عيتاوي شرح لنا عن معاناته في الحي فقال: لقد بنيت منزلي على مراحل (من الجمعيات التي كنت أشترك بها مع أبناء الحي) وأنا أراه الآن يتصدع أمام عيني من مياه الصرف الصحي التي تتسرب من الحفر الفنية إلى أساساته، وتابع السيد عوض: حاولت تأمين بعض الخدمات للحي عن طريق مراجعة بعض المسؤولين في المحافظة، وفي قسم كهرباء السيدة زينب الذي يتبع له حينا كهربائياً، وفي شركة كهرباء ريف دمشق، ولكن دون فائدة، فبالرغم من عمر حينا الذي يتجاوز الخمسين عاماً، إلا أننا لانزال إلى الآن محرومين من خدمة الكهرباء، وقد تقدمنا بعدة طلبات إلى مؤسسة الكهرباء، ولكن دون فائدة، ونتيجة الطلبات المتكررة التي تقدمنا بها، جاءت لجنة فنية من قسم كهرباء السيدة زينب وقامت بالكشف على المنطقة في عام ٢٠٠٥م، وقالوا لنا حينها إن توصيل شبكة الكهرباء إلى الحي يحتاج إلى محطة تحويل، وطلبوا منا أن ندفع ٣.٥ مليون ل.س ثمن محطة التحويل ليتمكنوا من تزويدنا بخدمة الكهرباء، وطبعاً لو كان أهل الحي يملكون هذا المبلغ لما سكنوا فيه أساساً، فتوجهنا إلى مديرية كهرباء الريف وتقدمنا بطلب لتزويدنا بالكهرباء، فأرسلوا لجنة فنية جاءت للحي مرتين، وخرجت بنتيجة أن الحي يحتاج إلى محطة تحويل، وطلبت منا أن نأتي بموافقة من المحافظ من أجل تزويدنا بتلك المحطة. وتابع السيد عوض: تقدمنا بطلب إلى محافظ الريف الذي وافق على طلبنا بموجب الكتاب رقم ١٧١٠ /٤٠٢ تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢ بعد موافقة المجلس التنفيذي بجلسته رقم ٢١/تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٦ على اعتماد منطقة التجمع السكني في حوش الريحانية بيلدا كمنطقة مخالفات لتزويدها بالكهرباء ، ولكن مدير كهرباء ريف دمشق قال لنا عندما أخذنا له موافقة المحافظ بأنه لا يوجد إمكانية الآن لتزويدنا بالكهرباء وطلب منا أن لا نراجعه قبل العام ٢٠٠٨ فقد ندرجكم بخطة ذاك العام وتابع السيد عوض : لقد قلنا للسيد مدير كهرباء الريف أننا نستجر الكهرباء من مسافات بعيدة وبطريقة غير نظامية فهل من المعقول أن نبقى سنة ونصف أخرى دون كهرباء فأجابنا دبروا رأسكم الآن فليس لدينا الإمكانات ، وقام بدوره بإخبار قسم كهرباء السيدة زينب بأننا نستجر الكهرباء والتي أصبحت ترسل الطوارئ بشكل مستمر فتقطع الأسلاك وتأخذها معها فنضطر لشراء أسلاك أخرى، ولا نزال إلى الآن نعاني من هذه المشكلة مع الكهرباء.

أما السيد شحادة .ع، فقد أكد أن حجة البلدية في عدم تخديمنا هي أنها لن تستطيع ذلك ما لم نخدم بالكهرباء، ولا ندري ما هو الرابط بين خدماتهم وبين تزويدنا بالكهرباء؟ وأحياناً يتحججون بأننا لا نتبع لهم كوننا نتبع عقارياً لبلدية «يلدا»، مع العلم أن هناك أحياء كاملة تتبع عقارياً ليلدا، وتقع في منطقة الحجر الأسود وتخدم بكل أنواع الخدمات من مجلس مدينة الحجر. وأضاف أن «خط الصرف الصحي للحجر الأسود لا يبعد عنا أكثر من ٢٠٠ متر، ومع هذا فهم لا يصلون حينا به، علماً أن مياه الصرف الصحي تتسرب من الحفر الفنية التي نستعملها إلى أساسات بيوتنا وتهددها بالانهيار. وعن خدمة الهاتف أكد السيد شحادة أن هناك بعض العائلات القليلة مدت خطوط هاتف من علب تبعد عن الحي بين ٤٠٠ –٦٠٠ متر. وتابع السيد شحادة: أما بالنسبة لمياه الشرب، فنحن محرومون منها، إضافة إلى أن باعة المياه لا يصلون إلى حينا فنضطر للذهاب على الدراجات الهوائية لمسافة ٣كم من أجل شراء بيدون ماء للشرب، أما بالنسبة لمياه الاستعمال المنزلي، فإننا نشتريها بأعلى من ثمنها في باقي المناطق، إضافة إلى أن نوعية المياه التي يبيعوننا إياها سيئة جداً ولا تصلح لشيء، وكثيرٌ من أطفالنا أصيبوا بأمراض جلدية نتيجة استعمال تلك المياه التي لا ندري من أين يأتي بها الباعة، فالبعض يقول إنها مياه مسابح، والبعض الأخر يقول أنها مياه آبار ارتوازية.

> **مسؤولو بلديتي «الحجر الأسود» و «يلدا» يتهربون من المسؤولية ويلقون اللوم على محافظة ريف دمشق**

شهادات أخرى

أما السيدة وداد حسين فقالت: «عمر بيتنا تسع سنوات، ومنذ أن بنيناه ونحن نعاني الأمرين بسبب عدم وجود أي تخديم، فكل بلدية ترمي بالمسؤولية على البلدية الأخرى، وأنا أقطع يومياً ٣كم مشياً على الأقدام لأصل إلى سوق الخضار وأتسوق حاجيات أطفالي، كما أضطر لقطع أكثر من ١.٥كم كي أرمي القمامة بعيداً عن حينا الذي لم يدخله عامل تنظيفات منذ إنشائه»!

أما السيدة آمنة فقالت: «لدي طفل في الصف السادس يضطر يومياً للسير ٥كم ليصل إلى مدرسته عبر طريق زراعي مملوء بالحفر والطين، علماً أن في الحي أكثر من ٢٠٠ طالب ابتدائي يعانون معاناة ابني نفسها .

أما محمد نصار، فقد أكد أنه موظف ويعاني الأمرين للوصول إلى وظيفته، ففي فصل الصيف عليه قطع مسافة ٢كم عبر طريق غير معبد مليء بالغبار والأتربة، أما في فصل الشتاء فتتحول الطرقات إلى برك من الماء والوحل. وأضاف: في الشتاء أستهلك يومياً ٤ أكياس نايلون للذهاب إلى وظيفتي، فأنتعل اثنين في الذهاب كي أسير بهم فوق الطين، وأرميهم حين أصل إلى الإسفلت، وأحتفظ بكيسين آخرين كي أنتعلهما حين عودتي من الوظيفة!! وأضاف: بالنسبة للقمامة في الحي هناك بعض العائلات تحمل قمامتها مسافة ٢ كم لترميها في الخلاء، وبعضهم يرمي قمامته على أطراف البيوت مما يتسبب بروائح كريهة وأمراض لسكان الحي، وأضاف: هناك الكثير من الخدمات توفر الكثير من الجهد علينا، وهي لا تكلف البلدية كثيراً، فنحن لسنا بعيدين عن مناطق الخدمة في الحجر الأسود، فالكهرباء قريبة والهاتف ليس ببعيد والصرف الصحي لا يبعد أكثر من ٢٠٠ متر، ولو أن البلدية تقوم بمد خط صرف صحي للحي وبتزفيت الشارع، وترسل آلية لنقل القمامة ولو مرة في الأسبوع، لارتحنا من عناء كثير، فنحن في النهاية مواطنون سوريون.. أما السيدة آمنة سالم فقد قالت: البلدية لا تقدم لنا أي نوع من أنواع الخدمات فأبسط الخدمات، وهي تأمين آلية لترحيل القمامة قد حجبوها عنا، مما يضطرني للسير أكثر من ١كم لرمي القمامة على طرف أحد الطرقات المتطرفة عن الحي، كما يسير أبنائي الثلاثة يومياً حوالي ٥كم من أجل الذهاب إلى المدرسة والإياب منها عبر طرقات موحلة شتاءً ومغبرة صيفاً، ويضطر زوجي للذهاب يومياً على دراجته الهوائية مسافة ٣كم من أجل تأمين بيدون من ماء للشرب.

> **محافظة ريف دمشق: على الأهالي انتظار المخطط التنظيمي!!**

رأي من بلديتين

في بلدية يلدا أكد المساعد الفني في البلدية أن التجمع السكني الواقع في منطقة حوش الريحانية هو تجمع يتبع إداريا للحجر الأسود، وعقارياً لبلدية يلدا، وأضاف هناك بعض البيوت التي لا تتجاوز العشرة في تلك المنطقة يتبعون إدارياً لبلدية يلدا، ولكن من المستحيل تخديمهم بسبب بعدهم الكبير عن البلدة، إضافة إلى أن سكان تلك البيوت لم يطلبوا من بلديتنا تخديمهم لأنهم يعلمون أن هناك استحالة في الموضوع.

أما رئيس مجلس مدينة الحجر الأسود فقد بين أن (حوش الريحانية) منطقة مخالفات تقع في حرم حماية خارج المخطط التنظيمي، ولكي يتم تخديمها فهي بحاجة إلى موافقة المحافظ لاعتمادها كمنطقة مخالفات والإيعاز بتخديمها . وأضاف: حتى لو قررنا وصل الحي بالصرف الصحي فإننا لن نتمكن من ذلك لأن منسوب منطقة حوش الريحانية أخفض من منسوب خط الصرف الصحي، لذلك فهي تحتاج إلى محطة ضخ لتخديم المنطقة ككل وضخ مياه صرفها ضمن خطوط الصرف الصحي لمدينة الحجر، وهذا الأمر يحتاج لموافقة المحافظ.

أما بالنسبة لتزويد المنطقة بمياه شبكة مؤسسة المياه، فالمؤسسة لا تخدم منطقة إذا لم تكن ملتصقة مباشرة بالشبكة، لأن تخديم حي مخالف بهذا الشكل بمياه الشبكة يحتاج إلى دراسة ومشروع خاص وموافقات ليست موجودة إلى الآن. أما بالنسبة للتعبيد والتزفيت فهو لا يصح إلا إذا أنجزت شبكة الصرف الصحي والهاتف والمياه، وأضاف: هناك مشكلة أخرى بالنسبة لموضوع الكهرباء، فبعد أن حصل سكان الحي على موافقات المحافظ وشركة كهرباء الريف لتزويدهم بالكهرباء، أقرت شركة كهرباء ريف دمشق مشروع تخديم المنطقة بالكهرباء وتزويدها بمحطة تحويل، وقد تم تأمين قطعة الأرض التي ستقع عليها المحطة، ولكن إلى الآن لم نتمكن من الحصول على تنازلات من أصحاب الأراضي للطريق الذي ستمر به شبكة الكهرباء، وكون المنطقة خارج المخطط، فستحصل معنا المشكلة نفسها بالنسبة لتنفيذ باقي الخدمات في حال قررنا تنفيذها ..

وتابع رئيس مجلس المدينة: لقد رفعنا عدة كتب إلى الوزارة منذ وقت طويل من أجل توسيع المخطط التنظيمي، وحالياً تتم دراسة توسيعه في وزارة الإدارة المحلية، وحين تنتهي هذه الدراسة فسيلحظ حتماً هذا الحي على المخطط الجديد، وحينها ستقدم له كل الخدمات التي تقدم لباقي أحياء مدينة الحجر، علماً أن إمكانات مجلس مدينة الحجر قليلة جداً، فمخطط الحجر الأسود التنظيمي مساحته ٢كم٢ فقط ويقطن فيه أكثر بكثير من ٢٥٠ ألف نسمة، وهو الرقم الذي يراسل به مجلس المدينة المحافظة.

وفي النهاية بيّن رئيس مجلس مدينة الحجر: في بعض الأحيان يتقدم الأهالي بطلبات لتأدية بعض الخدمات عن طريق كتاب إلى المحافظ الذي بدوره يرسل كتاباً إلى مجلس المدينة بوجوب تقديم الخدمة دون معرفة إمكانات مجلس المدينة ومقدرتها على تقديم تلك الخدمات؛ وهي في معظم الأحيان إمكانات غير متوفرة، فكيف سنقدم خدمات دون توفر الإمكانيات اللازمة؟

ختامها ليس مسكاً

وفي محافظة ريف دمشق أكد أمين سر المحافظة أنه لا جدوى من تقديم شكوى إلى المحافظ كون المنطقة غير مصنفة كمنطقة مخالفات، ووضع اللوم على الأهالي لأنهم بنوا بيوتهم في منطقة نائية خارج المخطط التنظيمي!!.

وفي النهاية إن سكان حي حوش الريحانية هم مواطنون سوريون يدفعون الضرائب ويستحقون الخدمات، أما عن بنائهم خارج المخطط التنظيمي، فاللوم يقع بالدرجة الأولى على الحكومة التي لم تتوسع في المخططات التنظيمية للمدن، وتركت الناس يبنون بشكل مخالف مقابل دفع رشاوى كبيرة فُرضت على كل من يرغب بالحصول على بيت من أجل أن تأوي إليه عائلته المعدمة.

■■

مطبّات

دودة الأرض المعترضة

◄ عبد الرزاق دياب

بشهوانية، وبرقصة محمومة، محرمة وفاجرة، يصل (زوربا) إلى محكمة الرفض.. ممثلاً الضعفاء والمسحوقين الواقفين في وجه الظلم، ويطلق صرخته كالرصاص: «لقد قلت لك أيها الرئيس، إن كل ما يجري فوق هذه الأرض.. غير عادل... غير عادل، وأنا دودة الأرض (زوربا) الحلزون، لا أوافق على ذلك».

في الشرق المشحون برائحة الإثارة والمؤامرات.. يصنع (الماغوط) مثل (كازانتزاكس)، أنشودته عن الرفض، هذا الشرق الفسيح، المتلاطم كبحر، اللا منتهي كمحيط.. الحانات، المواخير، الهمس الرافض للظلم، المقاهي الحزبية.. بأغاني الانكسارات، والهزائم والنكسات: «حسناً، أيها العالم لقد هزمتني، لكنني لا أجد في هذا الشرق مكاناً مرتفعاً أنصب عليه راية استسلامي».

إنها اللغة المعاندة، حيث يتفق الشرق مع روح الغرب البائدة، اليونان تشبه أساطيرنا، عن الحلم والذاكرة والرسم على الأرض والجدران، والمواثيق والحقوق، أما الغرب فقاده الغرور الصارخ إلى الحديد والموت، لذلك لايعرف معنى الأسطورة القابعة فينا، حينما يصبح الدفاع عن البقاء خياراً أخيراً.

كذلك هي لغة المسحوقين، الذين يكابرون تحت إرث الفقر، وظلم التاجر المحتكر، ولغة البائع المناورة والبشعة، لكنها لغة لا تحني رأسها إلى الأرض، تستيقظ كإعلان عصيان دموي.

في قمة اليأس يستيقظ الأمل، حين تستوي الأمور.. موت أو حياة، ذل أو كرامة، جوع أو كسرة خبز، تنهزم الرايات لكن النفوس عزيزة وأقفة، حين يلتفت الشاعر فلا يجد أرضاً لرايته المنكسة... لا تلاً مرتفعاً، لا جبلاً شامخاً... سوى هزائم وأودية تملؤها(الوطاويط) المرتعشة.

هذه المقدمة الطويلة، عن الرفض.. الأمل.. التآمر السري من أجل الخلود، لنا نحن الذين نطبق جفوننا كثيراً، على اليأس فيحرقنا، أو نلقي برؤوسنا على الوسائد علّ الصباح ينذر بأمل جديد .. طيف عدالة على وجه الأرض.. نحن القابعين تحت خط الفقر، مستندين إلى الجدران الآيلة للسقوط علينا، الذاهبين إلى لقمة جديدة لأطفالنا، المتدافعين للركوب، الصامتين عند الحديقة، نؤمن بفسحة أمل تأتي من حيث لا نحتسب أو نحتسب.

كنا نعتقد في غفوتنا، أن الفساد حلَّ في كل مكان.. وهو ليس شعوراً خاطئاً... وأن لا يد تطال أولئك القابعين خلف الكراسي الوثيرة.. متذرعين بحب الوطن تارةً، والخوف من الله تارةً أخرى.. ويدوسون عظامنا إما عسفاً أو وعظاً.. لكن الحقيقة تخرج صارخة، ربما بما لا يخفف كثيراً من يأسنا ولكنه بعض الأمل.. حين يسفح وجه وزير غارق في فساده ونهبنا، أو متوجهاً من منبره المقدس ليدعو لنا بالفرج، والغيث، وهزيمة الأعداء... ومن خلف عباءته يسرق مقدراتنا ويشفق علينا، ويملأ كرشه.. ويفصّل ما يشاء من تسابيح لنا عند الفجر ليغفر الله ذنوبنا .

مع ذلك.. مازال لنا طمع في البعض. من الصغار أبناء الحلقة الأولى فساد، والحلقة الثالثة، وكل حلقات الفساد المتعاضدة على مال الوطن وتجويعنا، في بعض الأمل وبعض اليأس الصارخ. في محاسبة كل من تجرأ على لقمتنا، وعلى خيرات هذه البلاد، أن يصفد، ليس في الآخرة، بل أمام أعيننا ... وأن ينظر إلى تقارير التفتيش الماضية، التي تمس جميع الفاسدين، بدءاً من الفاسدين الكبار جداً مروراً برئيس بلدية في ريفنا الجميل، إلى مدير مؤسسة، إلى عامل على موقد فرن يلم الصراصير مع الطحين، إلى سائق يطلبُ أكثر من أجره، إلى موظف مرتش علناً، إلى شرطي يستبدل المخالفة بالرشوة، إلى كل من يبيعنا الكلام الجميل عن الوطن، ويسرقنا جهاراً ونهاراً .

شرف الرفض مازال فينا، والتلال تبدو الآن شاهقة، ورائحة تأتي من بعيد، عن يدٍ تعمل معنا ضد الفساد ..

شكراً لمن يشاركنا شرف الرفض... في الزمن الصعب.

■■

استملاك بساتين حمص.. مدينة فاضلة لشعب جائع!!

◄ علي نمر

لم يعد مقبولاً ما يسلكه بعض المسؤولين والإداريين في بلدنا الذين جعلوا من كراسيهم سلطاناً على العباد، ومن مكاتبهم مزارع شخصية لهم يصدرون قراراتهم دون أي خوف أو خجل أو احترام لأبسط المبادئ الإنسانية والأخلاقية والقانونية. والأخطر من ذلك أن يصل الأمر ببعضهم إلى نقل ملكيات خاصة لمواطنين بموجب صكوك ودفاتر رسمية من جهات عدة إلى ملكية عامة مستباحة لهذا المسؤول أو ذاك له حق التصرف بها كما يشاء.. هكذا وبكل سهولة نرضخ لقانونهم الذي أصبح يصدر حسب المزاج، لنجد أنفسنا في نهاية المطاف عراة لانملك شيئاً في هذا الوطن سوى الجلد والعظم!!.

ولعل ما جرى في حمص لأهالي حي «القرابيص» و«الغوطة» المطلين على شارع نزار قباني وشارع الأسعدية وشارع بدر الدين الحامد، وسكان البساتين ومزارعيها، وسكان حارة الصخر والبالغ عددهم حوالي/١٥٠٠/ نسمة، تنطبق عليهم تلك المقدمة بعد أن تم استملاك جزء كبير من أراضيهم والمقدرة مساحتها بـ/٤٦٠/ دونم بموجب قرار الاستملاك رقم/٥٠٤٧/ لعام ١٩٩٤ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء، بحجة إنشاء (حديقة الشعب) كما سميت، وهي في الحقيقة ضد الشعب لأن تعريف السيد محافظ حمص لها بأنها :«مشروع حلم حمص» يثير الكثير من التساؤلات والشك والاستغراب، فكما يقول:(إنه حلم يحقق كافة طموحات ورغبات وحاجات وأحلام أبناء حمص جميعاً، وإن الحلم لايرتبط بتوفر المال أو بالتشريعات النافذة وليس له مدة زمنية أو تاريخ للتنفيذ).

فأين مصداقية المشروع من هذا التعريف؟

خرق فاضح للقانون

بعد أن أقام بعض الأهالي من مالكي ومستثمري المنطقة المذكورة دعاوى أمام محكمة القضاء الإداري في دمشق لعدم شرعية الاستملاك حسب القانون/٦٠/، صدر عن المحكمة العليا في مجلس الدولة قرارات قضائية تقضي بأن الاستملاك بموجب القرار /٥٠٤٧/ المذكور منعدم استناداً إلى القانون /٦٠/ لعام ١٩٧٩، والغريب في الأمر أن قرار المحكمة بحد ذاته فيه الكثير من الاختلاطات والغموض واللبس، فالمحكمة أقرت الاستملاك على أساس المرسوم التشريعي/٢٠/ لعام١٩٨٣، وهذا يعني أنه تجاوز لصلاحياتها، وهو بمثابة تعدٍّ على صلاحيات السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء، وهذا يشكل خرقاً للقواعد الدستورية القائمة على أساس استقلال السلطات الثلاث حسب المادة /١٥/. وبالتالي يعتبر قرارها باطلاً لا تترتب عليه أية آثار أو مفاعيل، ولا يحتاج بطلانه إلى أي قرار، وما تزال الدعاوى مثارة أمام القضاء الإداري، إذ أن قرار أمر الحكم المنعدم يُحتج به من الكافة دون الحاجة إلى حكم قضائي يعلن معدوميته.

> إن ما تستند إليه المحافظة وترتكز عليه ، إجراء باطل وما بني على باطل فهو باطل

نقل الملكية بشكل تعسفي

لكي تكتمل اللعبة الاستباقية لدى أصحاب النفوذ والمعالي، تم اللجوء إلى القضاء وخرق القانون والمسارعة إلى انتزاع تلك الأراضي من أصحابها، وجعلوا كل شيء يمشي حسب مشيئتهم، كما فعل المجلس سابقاً عندما أوعز إلى السجل العقاري للقيام بنقل ملكية الأراضي نقلاً جبرياً لتصبح ملكية عامة، رغم أنها أراض خاصة مسجلة أصلاً في الطابو منذ أواسط القرن الماضي، مما حدا برئيس المكتب العقاري الثاني إلى تنفيذ ذلك امتثالاً لمذكرة صادرة إليه عن مجلس مدينة حمص برقم/١٠٩٣١/ تاريخ٢١/١٠/٢٠٠٤. والسؤال: هل بلغ استهتار مجلس المدينة وازدراؤه للقانون وللحقوق إلى هذا الحد، كما ذكر الأهالي في عريضتهم إلى رئيسة المجلس؟

الأنكى من هذا أن اللجان التي قامت بجرد المساكن في العقارات المذكورة لم تسجل كافة الساكنين، وإمعاناً في الكذب والتجني أعلن مسؤولو البلدية بأن الإجراءات تمت كاملة، وأن التعويضات قد صرفت للجميع، وهذه مغالطة وادعاء غير صحيح يرمي إلى طمس القضية، وقطع طريق تدخل أي جهة أو أشخاص في هذه القضية المليئة بالمخالفات والانتهاكات، خصوصاً بعد أن رفع المتضررون عريضة موقعة من /١٢٩٨/ مواطناً طالهم التضرر من المشروع.

للتوضيح فقط

تنص المادة السابعة من قانون الاستملاك رقم/٢٠/ لعام١٩٨٣ على ما يلي:

« ..إن الاستملاك يصدر بمرسوم جمهوري بناء على اقتراح الوزير المختص»، وقد جرى تعديل هذا النص بالترخيص لرئيس مجلس الوزراء بالاستملاك.

ولكن ومن خلال استقراء المرسوم التشريعي رقم/٢٠/ لعام١٩٨٣، نجد أن المشروع لم يمنح مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري صلاحية تعديل مراسيم الاستملاك التي تصدر عن السيد رئيس الجمهورية أو قرارات الاستملاك التي تصدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء، لذا فالأمر يشمل البطلان، إن لم يكن الانعدام، لكل من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم/٥٠٤٧/ لعام ١٩٩٤، لأنه استند إلى القانون /٦٠/ لعام ١٩٧٤، وأيضاً قراري محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا سابقتي الذكر.

اعتصام شعبي

اعتصم المتضررون من المشروع في ٢٠٠٧/١١/١٩ مطالبين بإعادة أراضيهم لعدم شرعية استملاك الأرض من البلدية، وتم تشكيل وفد من المعتصمين لمقابلة المحافظ، وقد أكد أحد أعضاء الوفد أن المحافظ أصر على المضي في المشروع، مؤكداً أن الاعتصامات والتظاهر والدعاوى والعرائض لن تفيد أصحابها شيئاً، وبعد جدال بين الوفد والمحافظ خرجوا من البلدية دون أي اتفاق، ولكن المحافظ أنذرهم بالرد عن طريق الشرطة في المرة القادمة، وأنه لايعترف بالقانون! وينفذ مايريده دون مشورة أحد!! ومع ذلك تابع المعتصمون (أكثر من/٤٠٠/ شاب وامرأة وطفل)إضرابهم، حيث تلا أحد المضربين نص العريضة الموجهة إلى رئيسة مجلس مدينة حمص، وترديد شعارات من أجل الحق في الحياة والعيش والسكن، ومن أهم ما جاء في العريضة:«مهما يكن فإننا نعلمكم بأن ما تستندون إليه وما ترتكزون عليه من إجراءات باطل، وما بني على باطل فهو باطل، إننا ننبهكم إلى أن مهام وواجبات مجلسكم هي حل مشاكل المدينة والتحسين المستمر لأحوالها وأوضاعها، لا إثارة المشاكل والأزمات بسلب أراضي المواطنين وطردهم منها قاطعين بذلك أرزاقهم، وهادمين بيوتهم، دون أن يخطر ببالكم ألا معنى للوطن في غياب المأوى والرزق، بل في غيابهما لاشيء سوى النقمة.

لمصلحة من هذا؟! للصالح العام؟! ومتى كان الصالح العام يقضي بقذف ألف وخمسمائة مواطن مابين رجل وامرأة وشيخ وطفل إلى قارعة الطريق؟؟ إننا ندعوكم إلى احترام القانون وحقوق المواطن، ونحذركم من مغبة المضي قدماً في سلبه وتشريده في وطنه».

وفي ختام العريضة أكد المواطنون على تشبثهم بأرضهم: (أرضنا استقبلتنا فور خروجنا من بطون أمهاتنا، كبرنا ونمت أبداننا من خيرها، مافتئنا نقلب تربتها، وعبق عرق أجدادنا يقتحم أنفاسنا، وهي المأوى والرزق والعمل، هي الوطن وكل معنى للوطن سواها ثرثرة فارغة، فإذا كنتم تريدونها، فتعالوا وخذوها ولكن مجبولة بدمائنا!)

إننا في قاسيون نضم صوتنا إلى مطالب الأهالي، وهي مطالب محقة، لأن قيام مدينة فاضلة كما يدعي بعض مسؤولي المحافظة ضرب من الخيال.. ونذكّر هؤلاء أن تنفيذ أي فكرة لا يقوم على حساب الفقراء والمعدمين.

إن الذي يثير المواطن، ويدفعه للاتجاه نحو تلك اللغة التي جاءت في خاتمة العريضة هو الظلم السافر، والظالم مهما كان مركزه يجب أن يحاسب بسرعة القصوى، وليس المواطن المغلوب على أمره المدفوع للتخلي عن وطنيته..

فلينتبه أولئك الذين يلعبون بالنار.. إذ لن تُحرق أصابعهم فقط، بل سيحترقون كلياً.

■ ali@kassioun.org

وقت البذار انتهى، والبذار لم يصل بعد!

قبل سيطرة المناخ الجاف وقليل الأمطار، على مختلف مناطق القطر، وقبل وصول التصحر بالأراضي الزراعية لدرجة كبيرة، كان الفلاحون في محافظة السويداء ينثرون بذار القمح بعد درسه وجني محصوله مباشرة، أي في شهر آب، أو أيلول على أبعد احتمال، أما مع سيطرة المناخ الجاف وامتداد التصحر، فأصبح الفلاح ينتظر إلى ما بعد التشارين، وفي هذه الأيام، وقد قارب موسم زراعة القمح على الانتهاء، ولم تبق إلا أيامٌ معدودات، فإن مئات الفلاحين في هذه المحافظة، ذات المستوى الاقتصادي والمعيشي المنخفض، مازالوا ينتظرون بذار القمح، وقد تعددت مراجعاتهم للمصرف الزراعي، حيث كان ينتظرهم الجواب نفسه دائماً: «لم يصل البذار إلى المحافظة بعد»، وفي الوقت نفسه، فإن بعض القرى المتاخمة لحدود محافظة السويداء، والتي تتبع إدارياً لمحافظة درعا، قد بذروا قمحهم الذي حصلوا عليه من الدولة، ويبيعون ما زاد عنهم بسعر ١٧ ل.س للكيلو غرام الواحد، وكانوا قد استلموه من المصرف الزراعي بسعر ١٢ ل.س. فهل وصل قمح البذار، الذي هو أساس رغيف الخبز، للفلاح ولكل شرائح المجتمع، إلى السوق السوداء؟! كالإسمنت وغيره من المواد التي يتم احتكارها، والتحكم بسعرها عند الحاجة؟!

سؤال ينتظر الجواب من المسؤول عن قمع هذه الظاهرة، بتأمين البذار النظامي للفلاح من المصرف الزراعي بالسرعة الممكنة.

■ مراسل «قاسيون»- السويداء

شركة الكرنك الإنبعاث من جديد

◄ قاسيون

كانت شركة الكرنك من الشركات الرائدة على مستوى القطر، بدأت عملها بـ/٢/ بولمان، وانتهت بأسطول مكون من /١٦١/ بولماناً، وكانت رحلات بولماناتها تغطي جميع مناطق سورية، والدول العربية المجاورة وتركيا. فأصبحت، بفضل المدير العام، أسوأ شركة بسبب سوء إدارته. أكّد ذلك رئيس مجلس الوزراء السابق د.مصطفى ميرو، ورئيس المجلس الحالي د.ناجي العطري، في الصحف الرسمية والاقتصادية المحلية.

الفريق الحكومي في عهد د.ميرو، شهد تراجعاً لشركة الكرنك بشكل مخيف نحو الهاوية، ومن أجل إنقاذها، كان يجب أن يتصرف بحكمة كبيرة، وهي إقالة مدير الشركة، وبعض الكوادر الإدارية فيها، وفي مكاتب المحافظات، إذ كانت الإدارة لا تهمها المصلحة العامة، بل كان همّ المدير العام: ٤ سيارات تابعة للشركة تحت تصرف زوجته، أولاده، عمه، وسيارة له، وعلى حساب رواتب العاملين، وهناك أمور كثيرة غير ذلك، مثل هدر المازوت، الذي تم حسابه عامَي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، فكان ٨٩٠ ألف ليرة سورية، لمدة شهر واحد، مصروف آليات (البولمانات)فقط.

وقد أعفى المدير العام السائقين المقربين منه، من غرامات الهدر، وبعدها طُوي الموضوع في الأدراج، وأصبح برنامج تسيير الرحلات بين المحافظات سيئاً جداً، واستنفد مركزُ صحنايا طاقة الشركة، بسرقتها والعبث بمقدراتها.

- أكد الزملاء في اللجنة النقابية، قبل وصول الشركة إلى حافة الانهيار، منذ عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٦، من خلال المؤتمرات النقابية، على سوء الإدارة، والانهيار الذي ستتعرض له الشركة، إذا لم يتدخل المسؤولون لإعادة الوضع إلى طبيعته، وظل اتحاد العمال صامتاً، وكذلك مجلس الوزراء، على الشكاوى المقدمة إليهما من بعض العمال.

يتصرف المدير العام، ومدراء مكاتب المحافظات، وخاصة حمص، بالشركة كما لو أنها ملكٌ خاص. وليس هناك رقيب أو حسيب.

بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٧ فوجئنا بصدور القرار رقم ٨٠ من مجلس السياحة الأعلى، برئاسة د.ناجي عطري، وهو قرار حل الشركة وتصفيتها، وكُلف وزير السياحة بوضع الآلية للحل. ومنذ صدور هذا القرار في فرع حمص،يعمل العمال دون رواتب، فكل خمسة أشهر يتم صرف راتب نصف شهر فقط، من أصل خمسة رواتب.

وبتاريخ ٢٠٠٦/١/٢ فوجئنا في محطة حمص بثلة من الشرطة، وبأمر من محافظ حمص، بدخول مبنى المحطة وطردنا منه بالقوة، وإغلاقها بالشمع الأحمر مع محتوياتها. توجهنا إلى التلفزيون والصحافة واحتشدنا في دمشق عند باب وزارة السياحة، وسُمح لأعضاء اللجنة النقابية بمقابلة الوزير، الذي وعدهم بإنهاء الوضع سريعاً، والعودة إلى المحطة، وتكلم مع محافظ حمص لاحتواء الموضوع، ريثما تصدر قرارات نقلنا إلى دوائر الدولة، وعند عودتنا إلى حمص رفض المحافظ إعادتنا إلى المحطة، فاحتشدنا أمام مبنى مجلس الوزراء بدمشق ثانية، من أجل صرف رواتبنا المتراكمة، وإعادتنا إلى المحطة. فعدنا ولكن لمدة /٣/ أشهر فقط.

المفروض من السيد المحافظ أن يتركنا في المحطة، ريثما يتم نقل العمال إلى دوائر الدولة، لا أن يطردنا أذلاء، فنحن بشرٌ ولنا مشاعر وكرامات وحقوق يجب احترامها. وقلنا ذلك، فأصر على طردنا، وكان ذلك بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨.

- بقينا في بيوتنا حتى تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١، حيث تم فرزنا بشكل مؤقت من وزير السياحة ومحافظ حمص، ريثما يتم إصدار صكوك قانونية من رئاسة مجلس الوزراء، بنقلنا ثانية إلى دوائر الدولة.

بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٤ صدر القانون رقم ٥٣ الذي حدد آلية نقل العاملين إلى دوائر الدولة، بناءً على قرار الحل رقم ٨٠ الآنف الذكر، واعتبار الشواغر لهؤلاء العمال محدثة حكماً، وتسوى أمور العمال بمساواتهم مع أمثالهم في الدولة، حسب القانون رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، وفي حال عدم الرغبة من قبل العمال، تصفى حقوقهم خلال شهر وفق القانون والأنظمة، وترد كافة الدعاوى الناجمة عن تطبيق أحكام هذا القانون.

- قامت لجنة مكلفة من وزير السياحة، بتخفيض أجور العاملين، وهذا تصرف غير قانوني، وإنما تابع لأهواء هذه اللجنة، فجدول الأجور الصادر من قبلهم غُيّر أربع مرات، وفي كل مرة كان مناقضاً للسابق، حتى استقروا أخيراً على صيغة واحدة.

الراتب: هو ثمن عمالة العامل، ولا يمكن تخفيضه كيفياً، أو حجبه أو إلغاؤه، وحسب اجتهادات مجلس القضاء الأعلى(النقض)وحسب القوانين الإدارية: لا يمكن أن يمس بتاتاً حسب نص قانوني يحدد «مدة الحصانة المانعة للسحب أو الإلغاء»، فكيف تجاوزت اللجنة القوانين الإدارية، وفعلت فعلها؟! هذا إجحاف بحق الطبقة العاملة، وغبن تتعرض له.

ثم فوجئنا، بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣ بالقرار الصادر عن رئاسة مجلس السياحة الأعلى، رقم ١٧٧ تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٧، الذي يحتوي على عدة فقرات، الأولى: طي قرار حلّ الشركة رقم ٨٠، الثانية: الإبقاء على شركة الكرنك كشركة سياحية...الخ.

وقد تم إخفاء هذا القرار عنا، مما اضطر بعض العمال للاستقالة مكرهين، خوفاً من التخفيض المريع للرواتب، وبعضهم رضخ للنقل إلى مناطق وعمل غير مناسب، وتعرضوا للذل والمهانة، والعبث بأمن بيوتهم، اجتماعياً ومادياً.

هناك أيد خفية تلعب بمصير هذه الشركة: صدور قرار حَلّ وطرد للعمال، هدر آلات وآليات الشركة، وفي المنطقة الصناعية في صحنايا، يتعرض العمال للمعاناة والعذاب وعدم صرف الرواتب، وعدم محاسبة الإدارة وإدارات الفروع عن سوء إدارتهم، وتوصيل الشركة إلى هذا الحد من الدمار، وأخيراً عودة الشركة إلى العمل، والرجوع عن قرار الحل، وللعلم، بدأ عمل الشركة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١ بإبقاء ٢٧ موظفاً في الشركة من الإدارة السابقة، المسؤولة عن انهيار الشركة.

- تقدم كثير من العمال بدعاوى قضائية، منهم الذين استقالوا حيث تم الاحتيال عليهم، بإخفاء قرار عودة الشركة، وبعضهم خوفاً من تخفيض رواتبهم.

- السؤال الذي يطرح: لماذا يبقى من دمر الشركة مديراً لها؟! ونحن نعلم أن الشركة تسقط في الهاوية بسببه! لماذا لا تتم حماية مكاسب الدولة وممتلكاتها، بإحالته إلى القضاء، ومن ثم إلى منزله، هو وإدارته وإدارات الفروع التي وضعها هو بأوامر إدارية منه؟.

اللعبة قامت على أساس القرارين ٨٠ و ١٧٧، فالأول أدى إلى استقالة بعض العمال، وهدر الشركة وبيع جزء من ممتلكاتها، والثاني أعاد للشركة كيانها واعتبارها واستئناف العمل فيها.

وبما أن القرار رقم ١٧٧ قد أعاد الشركة للعمل، فعودة العمال المستقيلين باتت واجبة، كون الأمور عادت بالنهاية إلى نصابها.

■■

حي المعصرانية في حلب... تحالف الفساد والتعسف

المستحقون لا يحصلون على منازل بديلة ومديرية الإسكان هي الخصم والحكم!

في عام /٢٠٠٤/ قامت رئاسة مجلس مدينة حلب بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان فرع حلب بإجراء مسح اجتماعي لشاغلي حي المعصرانية المخالف بهدف تعويضهم بالسكن الشبابي. ورغم شغل بعض العائلات لدورها السكنية لم ترد أسماؤهم بتلك الجداول، وقد راجع السكان المتضررون جميع الجهات المختصة وصاحبة العلاقة، إلا أنه لم يجر إنصافهم حتى هذه اللحظة. ولعل القارئ العابر لهذه المادة لا يعي ما معنى أنه لم يجر إنصافهم، إنها تعني بكل بساطة تهجيرا وتشريدا لهذه العوائل التي بكل تأكيد لا تملك سوى هذا المنزل الذي هو حصيلة شقاء عمرها.

إذا اعتبرنا بحسن نية أن هذا المسح الجائر الذي شرد عددا لا بأس به من العوائل هو من الأخطاء الإدارية، لا يلبث حسن نيتنا أن يزول سريعاً عندما نكتشف أن هنالك من موظفي مديرية الإسكان قد داعبته أحلام الثراء على حساب هؤلاء السكان. وكما هي العادة في هذا الاتساع الخرافي لرقعة الفساد في سورية فقد أصبح أي عمل تقوم به أية جهة رسمية هو مصدر ثراء على حساب نهب الدولة والشعب معاً.

ولكي لا يبقى كلامنا عاماً فقد قمنا بجولة على أهالي حي المعصرانية المتضررين. فماذا وجدنا؟؟

المواطن بكري كوكة بن أحمد حرم من استلام سكن بديل بحجة تشابه اسمه مع قريبه المواطن بكري كوكة بن إبراهيم الذي استلم سكنا بديلاً، مع العلم أن مدير خدمات قاضي عسكر المهندس ماهر شرف الدين وقع على محضر استلام المسكن العائد لبكري كوكة ابن إبراهيم والمسكن خالي من الشواغل والشاغلين وفي حالة هدم تام بينما منزل بكري كوكة ابن أحمد لم يهدم حتى لحظة إعداد هذه المادة.

وحرم المواطن نوار الخلف من سكن بديل لخطأ ارتكبه الموظف القائم على تسجيل أسماء المواطنين المنذرين وذلك بتغيير اسمه إلى فواز.

أما المواطنان صالح و زكريا الأيوبي فقد اعتبرت لجنة المسح منزلهما منشأة صناعية مع العلم أنهما يسكنان منزلهما من سنوات طويلة وشهد بذلك كل من التقيناهم من أهل الحي.

والذي فقأ أعيننا أكثر هو ما جرى مع المواطنين محمد هنداوي ومحمد كلزية وعائلتيهما إذ أنهما حاولا بطرق مختلفة رفع الظلم والجور الذي يقع على سكان الحي فكانت النتيجة تعرضهم للشتم والضرب والاعتقال من حملة المؤازرة التي خرجت لهدم الدور، إلا أن الصفاقة الكاملة هي ما قامت به الجهة المشرفة على المسح التي اعتبرت منزليهما من الأبنية التي بنيت حديثاً وبالتالي لا يستحقان سكنا بديلاً نكاية بهما. وكأن من يوزع السكن البديل يوزعها كصدقة من جيبه الخاص يمنحها لمن يشاء ويحجبها عمن يشاء.

الأمر نفسه ينطبق على عائلة محمد حديدي.

أما الذي جرى مع المواطن محمد زهير قصاب، فليس أقل صفاقة مما جرى مع سابقيه، إذ تم هدم منزله الذي تسكنه ثلاث أسر والمكون من طابقين ٢٥٠ متراً في كل طابق خمس غرف. وقبل الهدم قام أحد موظفي المسح بتوصيف المنزل لكي يتم تأميل البديل المناسب والذي لن يكون بحال أقل من سكنين بديلين، فما كان من مسؤول قطاع قاضي عسكر التابع لمجلس مدينة حلب إلا أن قام بتمزيق محضر التوصيف جهاراً نهاراً أمام عيني صاحب المنزل وأمام عدد لا بأس به من الشهود!!! فلنتصور إلى أي حد وصل الاستهتار بالمواطنين وحقوقهم، دون حسيب أو رقيب.

عائلة أخرى، هي عائلة الهنداوي وتتكون من ست أسر، بيتها مهدد بالهدم القسري في أية لحظة، ومع ذلك لم تمنح حتى هذه اللحظة سكناً بديلاً ولا إشعاراً بتخصيص هذه العوائل بأي سكن بديل.

المواطنة نوال العبد الله وهي سيدة مقعدة، تم هدم منزلها مع العلم بوجود إقرار محكمة بمنزلها وهي شاغلة لهذا المنزل، ولم تحصل على سكن بديل حتى هذه اللحظة.

المواطن محمد علي جواد يتألف منزله من طابقين مساحته حوالي ٢٤٠ متراً ويسكن فيه ثلاث أسر رفض السكن البديل المكون من ٦٠ متراً فقط.

منزلان في الحي واحد للأب واسمه زكريا حداد وآخر للابن واسمه محمد زكريا حداد، يمنح السكن البديل للابن و يحجب عن الأب، لتكون نتيجة الأب وأولاده وزوجاتهم وأحفاده التشرد.

هذا غيض من فيض، ولو بحثنا أكثر لوجدنا ما هو أعجب.

المفارقة... أن أهالي الحي حاولوا لمرات ومرات رفع تظلمات ضد المديرية العامة للإسكان فما كان من الجهات الوصائية في حلب سوى إحالتهم إلى المديرية نفسها!!!! (فيك الخصام وأنت الخصم والحكم).

مفارقة أخرى ... مواطنو الحي أكدوا أن كثيراً ما كان يجري مسح المساكن والشاغلين من قبل عامل البوفيه في المديرية.

وقد يتساءل سائل هل ما جرى ويجري في حي المعصرانية والذي أوردنا جزءاً منه هو نتيجة للإهمال وللتعسف وعدم الاهتمام بشؤون المواطنين.

القارئ حسن النية يمكن أن يظن ذلك.

لكن مؤشراتنا لا تجعلنا حسني النية على الإطلاق، وللأسباب التالية:

١ - يتحدث الكثير عن مواطنين ليسوا من سكان الحي قد تخصصوا بمنازل بديلة وهم من غير المستحقين وعددهم لا بأس به رغم أننا لم نحصه حتى الآن، وقد تم ذلك على حساب من حرم من التخصص ممن يستحقه.

٢ - إذا علمنا أن قيمة التخصص الآن وبدون أن يدفع المستفيد أي قسط من أقساط المنزل المخصص له يتراوح بين ٦٠٠ ألف ليرة سورية و٩٠٠ ألف ليرة سورية . لعلمنا أن بيع عدد من هذه الشقق لغير مستحقيها يمكن أن يشكل ثروة يسيل لها لعاب الفاسدين.

بناء على ما تقدم فإننا نضم صوتنا إلى صوت أهالي المعصرانية ونطالب الجهات المختصة بتشكيل لجنة حيادية ونزيهة ومن خارج محافظة حلب للتحقيق في كل المخالفات القانونية التي تمت في هذا الحي وعلى حساب الفقراء والكادحين من شعبنا، بل إن حجم الضرر الذي لحق بأهالي المعصرانية وعدد المتضررين الذي يبلغ المئات يتطلب لجنة من مجلس الشعب للتحقيق في ذلك.

فأهلنا في المعصرانية ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية في هذا الوطن، ولهم من الحقوق ما لغيرهم.

فهل من مجيب؟؟؟؟

■ **محمد أنس شوكان**
مراسل قاسيون في حلب

برسم «تربية» دمشق

وصل إلى «قاسيون» رسالة من إحدى المواطنات تشير فيها إلى أحد جوانب معاناة تلاميذ المدارس وأهلهم، ومما جاء فيها:

أقطن في حي ركن الدين (ساحة شمدين) بدمشق، ولي طفلةٌ في الصفّ السادس الابتدائي في مدرسة (عثمان ذي النورين)، وقد سعيت جاهدة لتسجيل ابنتي في هذه المدرسة لكثرة ما سمعت عنها وعن تدريسها الجيد، وقد لمست هذا الشيء فعلاً خلال السنوات الماضية، ولكنني الآن أرى العجب!

فنقص المدرسين هو السمة الأكثر وضوحاً في المدرسة، فمنذ عيد الفطر وحتى قبل أسبوع من الآن، تخلو المدرسة من مدرّسة الرياضيات، وعند تقديم تلاميذ هذا الصف (الذي فيه ابنتي) المذاكرة الأولى في الرياضيات، تم تصحيح أوراق المذاكرة من قبل مدرّس غير اختصاصي بهذه المادة. وفي تناولك للمدارس عموماً فإنك لن تسمع أو تقبل بوجود أربع حصص فراغ لدى صفّ تعليمي في أية مدرسة كانت، إلا أن هذا الصف بقي على هذه الحال فترةً ليست قصيرة من الزمن. وفي الوقت الذي أمّنت الإدارة معلمة جديدة لمادة الرياضيات، غابت كل من مدرسة اللغة العربية واللغة الإنكليزية عن المدرسة، وتحديداً عن الصف الذي يجمع ابنتي بزملائها التلاميذ، ولا أحد يعرف السبب وراء اختفائهما!

والسؤال هنا، إلى متى هذا التسيب بتعليم الأطفال وتأسيسهم، وإلى متى ستعاني المدارس من قلّة المدرسين، وما هو المطلوب بالضبط من أهالي التلاميذ، هل المطلوب وضع مدرسين خصوصيين أو تسجيل أولادهم في مدارس خاصة؟!

ولأننا مواطنون سوريون ونعتزّ بما تقدمه لنا الدولة من كتب مجانية وتعليم مجاني لأبنائنا، فأرجو، باسمي وباسم أهالي التلاميذ في هذا الصف، إيجاد حلّ سريع لتأمين كادر تدريسي كامل للمدرسة، لاسيما وأن الفحص النصفي على الأبواب، وأن جميع المدارس تقريباً، قد انتهت من إجراء المذاكرات الثانية إلا هذا الصف بالذات، ووجود غيره ليس بالأمر المستبعد!

■■

مدير التربية بدير الزور...

نريد عنباً!!

سئل أحد (الطفرانين) ممن لاتهمهم لومة لائم، هل تريد العنب... أم قتل الناطور؟!

فأجاب: شبعان عنب... أريد قتل الناطور!!

نسوق هذه الحكاية لنذكر بعض المسؤولين ومدراء الدوائر.. ومنهم السيد مدير التربية بدير الزور ونقول له منذ البداية: نريد عنباً... إلى الآن، ونورد له ثلاث حكايات من مدارس تابعة لمديريته.

● **الحكاية الأولى:**

من مدرسة موحسن الريفية للتعليم الأساسي، حيث تعرضت في العام الماضي لتساقط الأشجار الكبيرة الحجم والعمر بسبب عاصفة، علماً أنه سبق لمدير المدرسة أن رفع عدة كتب لقطعها أو تقليمها.. ولم يستجب أحد، وآنذاك تدخلت قاسيون وبالتعاون مع المركز الإذاعي والتلفزيوني وجريدة الفرات حتى استجاب مدير التربية، ومنذ ذلك الوقت والأسلاك الكهربائية التي تغذي القسم الثاني من بناء المدرسة مقطوعة، ورغم الكتب العديدة الموجهة من مدير المدرسة إلى مديرية التربية لإصلاحها..إلا أن الصفوف لاتزال مظلمة وخاصة في الشتاء.. وقد مضى العام الدراسي الجديد..تقريباً..ولا حياة لمن تنادي؟!

● **الحكاية الثانية:**

من إعدادية الباسل التي تعرضت أيضاً في العام الماضي لسرقة بعض أجهزة الحاسوب، ولم يقفل مدير المدرسة غرفة المعلوماتية هذا العام لعدم توفر باب حماية من الحديد، وأبقى الأجهزة في المستودع، بانتظار استجابة مديرية التربية لكتبه المتعددة بتركيب الباب، إلى أن شكا همومه لأحد الأولياء الذي تبرع مشكوراً بشراء الباب وبتركيبه، وهذا مادفع مدير المدرسة لتوجيه الشكر له في مجلس الأولياء رغم عدم تواجده، فلماذا هذا الاهمال والتجاهل من مديرية التربية؟!، كما شكا أولياء الأمور ومعهم موجهو الاختصاص، من عدم توفر مدرسي الاجتماعيات واللغة الفرنسية، وخاصة أن اللغة الفرنسية قد أقرت في امتحان الشهادة الإعدادية كلغة ثانية في هذا العام الذي مضى نصفه، كما شكا موجهو الاختصاص ومعهم الأهالي من سوء البرامج، وتخبط السياسة التعليمية، وتدني المستوى، مما يدفع الأهالي باتجاه الدروس الخصوصية؟! كما حملهم الأهالي مطالبهم بزيادة عدد المسابقات للمدرسين، وعدد المقبولين، لعل وعسى أن تجد مطالبهم آذناً صاغية في مواجهة من يدفعون البلاد إلى الخصخصة حتى في التعليم.

● **الحكاية الثالثة:**

لاتقل مأساوية عن سابقتيها، وهي من إعدادية مصطفى الأمين التي وصل عدد الطلاب في كل صف إلى أكثر من قدرته على الاستيعاب، مما دفع بعض المدرسين والمدرسات لرفض الدخول إلى الصفوف في ظل هذا الوضع.. لأنهم لايستطيعون إعطاء الدروس ومتابعة الطلاب.. فهل يعتبر السيد مدير التربية الصف في إعدادية مصطفى الأمين مدرجاً جامعياً؟!.. لماذا تهدر الأموال على أشياء أقل أهمية، وعلى سبيل المثال: اللجنة الوزارية التي جاءت لإجراء المقابلات في مسابقة انتقاء المدرسين والمدرسات والمكونة من ١٣ شخصاً، أجرة منامتها في أحد الفنادق الفخمة في الليلة الواحدة ٢٠ عشرون ألفاً، وكلفة الوجبة الغداء أو العشاء أيضاً عشرون ألفاً.. وعلى مدى أربعة أيام على الأقل .. وعليكم الحساب.

وأخيراً نكرر للسيد مدير التربية بدير الزور: نريد عنباً.. لماذا تضطرون المواطنين للمطالبة بقتل الناطور؟!...

■ **دير الزور مراسل قاسيون**
زهير مشعان

السيد وزير التربية... مع التحية:

❖ تبث وزارة التربية في خطوة إيجابية دروساً تعليمية، لكن بثها صباحاً من الساعة الثامنة إلى الحادية عشرة.. فماذا يستفيد الطلاب إذا هم في المدارس؟!.. كما أنها لاتزال تقدم بالأسلوب التقليدي الإلقائي دون الاستفادة من التقنيات الحديثة؟!..

❖ في الثمانينات أصدر الرئيس مرسوماً أعفى بموجبه الطلاب من رسم الطابع حتى نهاية المرحلة الثانوية، لكن واقع الحال غير ذلك وعلى سبيل المثال رسوم الطوابع عند الحصول على الشهادة الإعدادية أو الثانوية... وتصديق صورها، وكذلك طلبات القبول والتسجيل في مختلف المراحل وغيرها.. ألا يكفي أولياء الأمور الغلاء المستمر والمتصاد؟!

●●

برسم وزير النقل!

لا نعود إلى ما قيل عن الصندوق الأسود، وما وراء فرضه على أصحاب سيارات النقل، إذ قيل عنه الكثير، لكن الجديد في الأمر هو وجود ماركات غير مطابقة للمواصفات في السوق، من ماركة sms يتم تركيبها بموافقة الجهات المختصة، ويُفاجأ السائقون بأنها مخالفة، وتفرض عليهم الغرامات، والسؤال المطروح: «من أدخل هذه الماركات؟ وكيف تتم الموافقة على تركيبها؟ نحن لا نملك الأدلة لنتهم أحداً ولكن كل المؤشرات تشير إلى وجود سرقة جماعية موصوفة بحق المواطن. فمن هو السارق؟! سؤالٌ برسم السيد وزير النقل، آملين تعميم المواصفات المطلوبة على المواطنين، ودوائر النقل في المحافظات، قبل أن يضرب المزوّرون ضربتهم!!!

■■

إلى متى ستستمر القوانين الجديدة المجحفة بحق طلابنا؟

في بداية العام الدراسي الحالي صدر قانون جديد في مديرية التربية والتعليم حول مادة السلوك، مفاده أن الطالب يجب أن ينجح في هذه المادة، كي يحق له التقدم للامتحان في الشهادتين الإعدادية والثانوية، وتتضمن علامة السلوك أيضاً حضور الطالب وعدم تغيبه، إذ أنه في القانون إذا لم يحقق نسبة حضور معينة، يُفصل من المدرسة. هذا القانون يضمن انضباطاً نسبياً من الطلاب، لكن المشكلة هي عند الطلاب الراسبين في الشهادة الثانوية في العام الماضي، فهؤلاء أعادوا امتحاناتهم هذه السنة، من أجل الدوام في المدارس بشكل نظامي، وكما بينا في أحد الأعداد السابقة وجدوا أن حقهم في دراسة مادة الرياضيات في مدارسهم قد ضاع، بسبب المنهاج الجديد، فقرروا عدم الحضور والتقدم للامتحان بشكل حر. لكن تغيبهم عن المدرسة جعلهم في عداد المفصولين، بسبب التغيب، أي رسبوا في مادة السلوك، وبالتالي حرموا من التقدم إلى الامتحان الأخير. وهنا القانون غير واضح، وأغلب الموجهين الاختصاصيين أكدوا أن الطالب يُحرم من التقدم للامتحان ولا يزال العلماء مختلفين على تفسير هذا القانون. السؤال: ما ذنب الطالب في كل هذا؟

ولماذا لا توضع قوانين واضحة، بحيث لا يختلف على تفسيرها، المسؤولون عن العملية التربوية؟

هل سيخرج الوزير ويصرح، كما سبق له وفعل في مناسبات سابقة، بأن القانون غير واضح، ويؤجل العمل به إلى السنة القادمة؟

والمعروف أيضاً أن الطالب إذا رسب لهذا العام في مادة الرياضيات، فلا مجال له في التقدم على أساس المنهاج القديم في العام القادم، فماذا يفعل؟

الوزارة قدمت عذراً، بأن الطلاب الراسبين في العام الماضي، يتلقون دروساً داعمة إذا لزم الأمر، لهذا العام في المنهاج الجديد. هذا الكلام قد يطبق في مدينة فاضلة، لكن لنسأل: من سيعطيهم الدروس المطلوبة؟ إذا كان الجواب هو مدرس المادة في المدرسة، يولد السؤال التالي: متى؟ ومن يعوض له الأتعاب؟! أو أن «العوض على الله»؟! طبعاً كل هذا مع الإشارة إلى ضخامة المنهاج الجديد وعدم كفاية الحصص المخصصة لإنهائه.

■■

د. غالب أبو مصلح لـ«قاسيون»:
ينبغي طرح كل القضايا الوطنية كحزمة واحدة

في الوقت الذي تغرق فيه الطبقة السياسية اللبنانية في خلافاتها حول سد الفراغ الرئاسي كأحد تجليات التباين حول سلة استحقاقات بين مشروعين متناقضين، يغرق المواطن اللبناني في أزماته المعيشية تحت وطأة اشتداد الصراع بين هذين المشروعين، ولم يكن ينقصه سوى حوادث اغتيال جديدة تبعد أفق الحل وتطال رموزاً في هيئاته ومؤسساته الحامية له كمؤسسة الجيش. وقبل هذا التطور الأخير والخطير توجهت قاسيون بجملة من الأسئلة إلى الباحث والمحلل السياسي اللبناني غالب أبو مصلح بهدف تسليط الضوء مرة أخرى على بقية جوانب الصراع وكان الحوار التالي من إعداد الرفيق حمزة منذر.

• هناك شعور بأن التجاذبات السياسية تنحصر في الاستحقاق الرئاسي والمواقع التنفيذية الأخرى في حين أن قضايا الشعب اللبناني الاجتماعية الاقتصادية خارج النقاش في الإعلام، فلماذا؟

هذا أسلوب في الإعلام صنعته قوى السلطة منذ أمد بعيد، أن تحذف خلفية الصراع عن الشعارات المتداولة في الصراع في لبنان وبالتالي الخروج من التناقضات الأساسية إلى القضايا التكتيكية بما يبعد خلفية الصراع ويمكن القوى المهيمنة من أن تدخل في نقاشات لا طائل منها. على سبيل المثال، الآن الخلاف حول رئاسة الجمهورية.. فراغ أم لا فراغ. الفراغ في موقع رئاسة الجمهورية ليس جديداً فهو منذ سنة ٢٠٠٥. إذ أن الحكومة الحالية لم تعترف برئاسة الجمهورية وبصلاحياتها. والآن عندما يريدون أن ينتخبوا رئيساً للجمهورية دون البحث عن الأمور الثانية الأساسية في السلطة، يبدؤون في الصراخ حول رئاسة الجمهورية، هم مع الفراغ، هم الذين تجاوزوا صلاحيات رئاسة الجمهورية، وشرعوا بالنقاش حول سلاح المقاومة.

> **• زج النقاش حول تقاسم السلطة وليس حول طبيعتها.. تزوير كبير**
>
> **• العامل الوطني والاجتماعي.. حزمة واحدة**

• قبل النقاش حول سلاح المقاومة، ألا يرمي هذا الهدف إلى إبعاد الشعب من المشاركة بحل الضغوط الحقيقية وعلاج قضاياه؟

إن زج النقاش في أطر تقاسم السلطة، وليس حول طبيعة السلطة ودورها بغض النظر عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية ينطوي على تزوير كبير، لأنهم يجيّشون الناس عبر التهييج الطائفي والمذهبي، عبر تخويف المذاهب والطوائف من بعضها بعضاً. وهذا الأسلوب اتبع بشكل مبدع أمريكياً، إنهم يخوّفون الشعب بـ«بعبع»، وعندما يخاف الشعب يستطيعون قيادته حيث يشاؤون. هذا هو الأسلوب المتبع عادة. وللأسف ليس هناك أي فريق جدّي وأساسي في لبنان يطرح القضايا الاقتصادية ـ الاجتماعية كحزمة واحدة مع القضايا الأمنية والعسكرية والسياسية. بل إنه وفي كثير من الأحيان هناك تبسيط لكل هذه الأمور، كأن يقال إن التردي الاقتصادي، والهجرة، وعيش أكثر اللبنانيين تحت خط الفقر، والبطالة سببها عدم الاتفاق السياسي وهذا يقع عاتق على الفريق الآخر... إن الجميع تقريباً منساقون في هذا الاتجاه بالنقاش..

• هل يوحي ذلك بأن القوى الوطنية لم تستطع حتى الآن أن تعدّل الكفة، بمعنى تنوير مختلف جماهير الشعب بهذه القضايا، أي أن هناك تقصيراً أو عدم قدرة على توعية جماهير الشعب بهذه المخاطر الجدية، بل حرف للنقاش عن أصوله؟

وسائل الإعلام في لبنان متعددة جداً وقوية، ويملكها الرأسمال اللبناني، والقوى الرأسمالية لها مصلحة في القفز فوق القضايا الاجتماعية والاقتصادية والقضايا الطبقية والدخول في متاهات النقاشات السياسية العقيمة غير المجدية. ومن جانب آخر فإن المقاومة، وهي الفريق الأقوى في المعارضة، لديها صوت إعلامي منخفض. وكانت دائماً تطرح القضايا العسكرية والأمنية، والصراع مع إسرائيل،كأولوية مطلقة وتقفز فوق القضايا الاقتصادية، على اعتبار أن هذه المرحلة باعتقادها تفرض التشديد على القضايا الأمنية والعسكرية، أي الصراع مع إسرائيل والولايات المتحدة. ولكن في الفترة الأخيرة بدأ البحث في هذا الموضوع وهذا شيء جيد جداً، لأنه ينبغي أن ينظر إلى هذه المشاكل البنيوية السياسية ـ الأمنية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية ككل.

• وهذا يعني إثبات مقولة إن تغليب العامل الوطني على العامل الاجتماعي يضعف العامل الوطني أيضاً؟

هي في الحقيقة عامل واحد .. حزمة واحدة، أنا ضد القول: إما الاهتمام بهذه الناحية أو تلك، لأنه في عصر الامبريالية الجديدة، وهذا ينسحب تماماً على الواقع اللبناني، فإن هذا الاستتباع للولايات المتحدة له أوجهه المتعددة، وهذه الهجمة الامبريالية الأمريكية الصهيونية لها أوجهها المتعددة، المترابطة التي يتم الهجوم فيها في الوقت نفسه على كل المستويات (عسكرية ـ دبلوماسية ـ أمنية ـ سياسية ـ ثقافية ـ اقتصادية ـ ومالية وتجارية) وهي حزمة واحدة في النهاية. إن طبيعة الهجمة الامبريالية لا تستطيع أن تقول من خلالها: هذا هو مستواها الوحيد.

> **• الإنسياق مع الإمبريالية الأمريكية وحلفائها من البرجوازية المحلية أوصل لبنان إلى مأزق شامل**

• وهذا ما يتطلب الرد بشكل كامل وعلى المستويات كافة؟

نعم، ويجب أن يتم الرد حتى نستطيع أن ننتصر على هذه الهجمة، وأن يتم على جميع المستويات التي تتم فيها الهجمة، ولكن القول بتتابعية الرد، بمعنى أنه الآن عسكري وأمني.. وبعد ذلك يصبح اقتصادياً اجتماعياً هو قول خاطئ.

• من الواضح الآن أن ما يسمى بالتهدئة ليس إلا تخديراً سلمياً لمسار عدواني أمريكي صهيوني يستهدف المقاومة بكل مكان، هل توافقون على مثل هذا التحليل؟

أعتقد أن العدوان العسكري الصهيوني ـ الأمريكي الآن مستبعد عن إيران وسورية ولبنان بشكل خاص. لأن التردي والمأزق البنيوي الذي وقعت فيه الولايات المتحدة، وليس بسبب الدخول في الفخ العراقي، لم يبق لديها ولدى الكيان الصهيوني قدرات على شن الهجوم. هي الآن وسعت أفق وطرق عدوانها وعملها الامبريالي أكثر بكثير من طاقاتها المادية والعسكرية وبالتالي وقعت في العجز. فالجيش الأمريكي في العراق الآن منهك، تنقصه المعدات والإعداد والتمويل والدعم السياسي العالمي، أي أصبح في مأزق بنيوي شامل وهذا نتيجة لتطور الرأسمالية في مرحلتها الحالية، المرحلة الإمبريالية الأكثر احتكارية...

• إذاً هناك آفاق لهزيمة هذا المشروع ودحره؟

هذا أكيد، فالمشروع الآن في مرحلة الاندحار، وبالتالي إذا قرأنا ما جاء في تقرير المخابرات الأمريكية من أن إيران لا تصنع قنبلة نووية منذ سنة ٢٠٠٣، نجد أنهم يعرفون ذلك ولكنهم كانوا يكشرون عن أنيابهم، من أجل إخافة قوى الممانعة والمقاومة، ولكن في طور التراجع والانسحاب سيقولون إن إيران لا تصنع قنبلة. وكذلك الأمر فيما يخص سورية والهجوم الشرس عليها خلال السنوات الماضية ومن ثم التراجع عنه. فلماذا؟ هل لأن سورية عدّلت من سياساتها؟ هي لم تفعل. هم الذين أجبروا على التراجع وبالتالي عليهم هم أن يغيروا سياساتهم. والشيء نفسه في لبنان، دون نتيجة، وهو جزء من الهجمة الشاملة، والمقصود منها تحويل لبنان إلى خنجر في خاصرة سورية الرخوة، وهنا يأتي التهديد الإسرائيلي بأنهم سيضربون البقاع الغربي وحمص وحماة، وهذا بالعامي اسمه «هوبرة» فهم لديهم كل النية العدوانية والحقد، ولكنهم لا يستطيعون فعل شيء حالياً، ليس لديهم القوة.

• كيف تقدرون شكل اصطفاف القوى في لبنان بعد إنجاز الاستحقاق الرئاسي، وهل سيتوقف فريق ١٤ شباط عن تنفيذ أجندة المشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي في المنطقة؟

هم منسجمون وموظفون في هذا المشروع. ولكن هذه الأحداث لو أدت إلى انتخاب رئيس جمهورية وقيام حكومة جديدة فلن توقف الصراع، لأن هناك تياراً ينضوي تحت جناح الهجمة الإمبريالية، وهناك تيار آخر مقاوم مناضل يريد لبنان الديمقراطي العربي المتحرر ذا العقيدة والعلاقات البنيوية العميقة مع محيطه وخاصة مع سورية. إلا أن هذا الحل المطروح اليوم هو تحويل للصراع إلى صراع أقل حدّة حتى يتم برأيي إتمام التحولات الأساسية التي ستنتج عن هزيمة المشروع الإمبريالي الأمريكي الصهيوني في المنطقة. هذا يمكن أن يأخذ سنة ونصف أو سنتين ولكن هذا أيضاً سيحدث تطوراً لدى المعارضة باتجاه رؤية الصراع على كل المستويات، التي تشكل حزمة واحدة اقتصادية ـ اجتماعية بجانب القضايا الأمنية والسياسية والعسكرية، وهذا سيفرض على المقاومة البحث عن تحالفات جديدة على أسس وطنية، اقتصادية–اجتماعية شاملة وليس سياسية فحسب لأن في صفوف المعارضة والموالاة قوى يمينية برجوازية مرتبطة بالخارج.

• وهذا يحدده مستوى الارتباط الجدي بين الأمن الوطني والأمن الاجتماعي؟

هذه قضية أساسية جداً، هذه الهيمنة الامبريالية تحاول أن تسيّر لبنان تحت إيديولوجية الليبرالية الجديدة.. لأن الانسياق والانضواء تحت جناح الامبريالية الأمريكية، والطبقة المتحالفة مع البرجوازية المحلية اللبنانية أوصل لبنان إلى مأزق شامل، والخروج منه لا يكون إلا بالنضال الشامل وعلى جميع المستويات. ■■

ساركوزي المعجب بطبول الحرب

بصريح العبارة واصل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي النفخ في مزامير الحرب معلناً أن«خطر نشوب حرب على إيران قائم»، ومعتبرا بأن «إسرائيل قد تعتبر أمنها مهدداً فعليا بسبب البرنامج النووي الإيراني».

وفي حديث لأسبوعية «لو نوفيل اوبزرفاتور» الفرنسية قال ساركوزي «المشكلة بالنسبة لنا ليس في احتمال أن يشن الأمريكيون تدخلاً عسكرياً بقدر ما أن يعتبر الإسرائيليون أن أمنهم في خطر فعلاً»، موضحاً أن «خطر حصول الحرب قائم».

ويبدو أن المذكور يتمسك بما يراه مصلحة فرنسية في شن عدوان على إيران متحسباً فيما يبدو من أي تراخ أمريكي في ذلك في أعقاب تقرير الاستخبارات الأمريكية الأخير حول عدم وجود برنامج تسلح نووي إيراني منذ عام ٢٠٠٣. ■■

مزيد من العمل... كي يكسب الأغنياء مزيداً من المال!
إعادة قراءة ماركسية للأجور والأسعار والأرباح

مزيد من العمل؟

اعملوا أكثر كي تكسبوا أكثر! لقد أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية الأمر وأخذت الحكومة تنفذه بنشاط، فقدمت اقتراحاً بالتراجع عن تقليص زمن العمل والعودة إلى نظام ٣٩ ساعة عمل أسبوعياً حيثما تستطيع الشركات، وجعل المسنين يعملون أكثر، وفرض «نشاطات» على الحاصلين على الحد الأدنى للأجور والعاطلين عن العمل، وتقديم المراهقين للشركات كمتدربين... مزيد من العمل، مزيد من العمل... كما لو أنّه لم يكن هنالك منذ سنوات ملايين «المحرومين من العمل» وآلاف يقومون بعمل جزئي ممن يقومون بنوع من «عمل أقل!».

لكن من سيكسب أكثر؟ أولئك الذين يعملون أكثر؟

بالتجربة، الأشخاص الأكثر ثراءً هم دائماً أولئك الذين يكسبون أكثر! منذ ثلاثين عاماً تعدل فيها الحكومات المتتالية قانون العمل، يزداد باستمرار عمل الملايين أصحاب الأجر المحدود وسرعة هذا العمل وقسوته. أولئك الذين تمكنوا من الاستفادة من ٣٥ ساعة عمل أسبوعياً دفعوا في كثير من الأحيان ثمن ذلك الأمر مرونةً أكبر ونقصاً في الأجور مقارنة بارتفاع سعر المواد الأساسية، ولاسيما بعد الانتقال إلى اليورو.

لقد تعزز التفاوت وأصبح فرزاً اجتماعياً حقيقياً يتضمن فئات ميسورة رابحة، لديها سيارات ومساكن فاخرة وخدم يقدمون «خدمات شخصية»، تفرض أساليب حياتها واستهلاكها بوصفها «الحداثة»، التي يمثل ساركوزي مثالاً لها، مدعواً إلى يخت صديقه الملياردير ومانحاً نفسه علاوةً بنسبة ١٤٠ بالمائة، أو تلك التي يختصر نقدها في المنتديات البديلة في ضواحي المدن الكبيرة...

منذ ثلاثين عاماً، لم يعد من يكسبون المزيد من المال هم من يعملون أكثر! بل على العكس، فالأكثر ثراءً يستفيدون من القوانين المتعاقبة التي تحابي المستثمرين والمضاربين... كافة أولئك الذين دللتهم أولى إجراءات ساركوزي بمليارات الهدايا الضريبية.

بالتجربة، لا تكفي الرغبة في العمل لإيجاد عمل! مزيد من العمل، لكن أين؟ لا تقوم شركةٌ بتقديم فرص عمل ما لم تكن تحتاج إليها، ولا تقوم بساعات عمل إضافية ما لم يكن لديها عمل! وحتى إذا كان الأجر منخفضاً جداً، حتى إذا كانت الدولة تأخذ على عاتقها الإعانات الاجتماعية، أو كانت تدعم الأجور، فأرباب العمل لا يقومون بتقديم فرص عمل إلا حين تفرضها عليهم الحاجة الماسة! في المقابل، فهم أبطال في إلغاء الوظائف وفي الاستفادة من الأنظمة الحكومية القاضية بتخفيض كلفة العمل، قبل التقاعد، والبطالة التقنية، وعدم التثبيت، والدخل الأدنى للنشاط.

الأسوأ هو أنّ الرأسمالية لم تعد تحتاج للاستثمار في تنمية المجتمع. فبعد أن تخلصت من المنافسة التي كان يمثلها الاتحاد السوفييتي وبلدان الشرق، أشاحت بوجهها عن الحاجات الاجتماعية لتحصل على المال السهل في النفقات العسكرية وحاجات الرفاهية لبرجوازية وقحة أو تسليع كافة الممارسات الاجتماعية والثقافية، وجعلت كون ربع العالم في فقر مدقع يصبح المعيار في الأحياء الشعبية الغربية، مفقرةً جزءاً متزايداً من الفئات الوسطى مثلما يبرهن عليه وجود مليون عائلة أمريكية رمتها أزمة نقص العلاوات في الشارع.

لكن هل يمكن حقاً كسب مزيد من المال بمزيد من العمل دون أن يتعرض المرء للغدر؟

مزيد من العمل؟ لم لا، إذا كان ذلك يسمح حقاً بمزيد من الكسب! لكن من يقرر الأجور، وكيف؟ هل ترفع الشركات الأجور حين تستطيع أم حين ترغم على ذلك؟ لقد اشتهر زعيم ألماني قديم بنظريته القائلة: «أرباح اليوم هي استثمارات الغد ووظائف ما بعد غد». لكن ما نلاحظه هو العكس تماماً. منذ ذلك الحين، مثلت حصة الأرباح ١٠ بالمائة من الثروة التي تنتجها الأجور (١٨٠ مليار يورو سنوياً)، وعلى الرغم من ذلك فالاستثمارات لا تزيد، والبطالة لا تزال تنخر المجتمع! تستثمر الرأسمالية مليارات في الصين والهند وبلدان الشرق، لكن بأية شروط هي مستعدة للاستثمار في فرنسا؟ بأية أجور؟

تحليل كارل ماركس
حول مطالبات الأجر

منذ أكثر من قرن، دعا القادة النقابيون الإنكليز العمالَ لعدم النضال من أجل زيادة الأجور لأنّ التضخم سوف يستولي على الزيادات في كل الأحوال. كتب ماركس حينذاك نصاً ليبرهن على أنّ الأثر الوحيد لزيادة عامة في الأجور هو، على عكس ذلك، إعادة التوازن بين الأجور والأرباح وانتقال الاستثمارات إلى قطاعات مفيدة للحاجات الاجتماعية. لماذا؟ لأنّ «القيمة التبادلية» لسلعة ما، لا يحددها السوق أساساً بل كلفة الإنتاج! والعمل، بوصفه سلعةً في النظام الرأسمالي، كلفة العمل، وبالتالي الأجر، لا يحددها سوق العمل، بل كلفة إعادة تشكيل قوة العمل. بكلمات أخرى، لا يكفي استجلاب آلاف المهاجرين لتدفع لهم أجورٌ أقل إذا أخذ هؤلاء المهاجرون يعيشون نفس الشروط التي يعيشها بقية العاملين، فيذهبون إلى نفس المدارس والمستشفيات والمتاجر الكبيرة! فحينذاك، سوف تزيد أجورهم!

في الواقع، الأجر هو دائماً انعكاس لعلاقة القوى بين رأس المال والعمل... أياً كان مستوى الربح، وستحاول الرأسمالية دائماً خفض الأجور! ومن مصلحة العاملين دائماً النضال من أجل زيادة الأجور! هذا لا يزيد الأسعار، بل يخفض كتلة المال المحروق في «المؤونة» المالي والرفاهية!

إذن، مزيد من العمل لمزيد من الأجور؟

إذا عمل المرء أكثر دون زيادة أجر الساعة، هل ستؤدي هذه الزيادة في الأجر إلى زيادة قدرته الشرائية؟ إذا ما تبعنا منطق ماركس، إطلاقاً! فحين نعمل أكثر، سوف تزيد الشركة أرباحها. وهذا سوف يجتذب الممولين كي يزيدوا إيرادهم، كي يستثمروا المزيد في الأسواق السهلة، كي يبتعدوا أكثر من تلبية الحاجات الاجتماعية... في نهاية المطاف، سوف يزيد هذا العمل الإضافي في الأرباح والإيرادات ويجثم أكثر على حصة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي! سرعان ما سيلتهم تضخم سعر الحاجات الضرورية الساعات الإضافية القليلة مدفوعة الأجر في حين تسيل الأموال في المؤونة المالية، وحرائق البورصة، واستهلاك الرفاهية! باختصار، حين يعمل شخصٌ محدود الأجر أكثر بنفس أجر الساعة، ستزداد الأرباح، وبالتالي يصبح رأس المال أقوى كي ينقص القوة الشرائية أكثر!

ما يقترحه علينا ساركوزي شديد البساطة... اعملوا أكثر كي تزداد أرباح الأغنياء!

ينبغي أن يكون رد العاملين بأجر في كل مكان النضال لزيادة الأجور وتقليص زمن العمل وتقديم فرص العمل، وهذا يعني استعادة مبلغ ١٨٠ مليار تسرقه الشركات كل عام من الأجور منذ السبعينات، ودفع رأس المال إلى الاستثمار لصالح الحاجات الاجتماعية، لصالح تطوير المجتمع!

لكن كي يكون ذلك ممكناً، ينبغي أن نواجه دون وجل وسائل الإعلام والخطابات المسيطرة، وتبديد وهم «التوافق» الممكن مع ساركوزي، والمفاوضات التي ربما تصب خارج النضال. وحده «حصار» النظام يمكن أن يدفع البرجوازية إلى التنازل! وهو لا يتجلى في التصريحات الإعلامية الكبيرة، بل في بناء التجربة النضالية للتجمع الشعبي ودائماً من وجهة النظر الشيوعية!

■ **ترجمة قاسيون**

الأفق يتضح!

◄ رسالة القاهرة - إبراهيم البدراوي

• إن التحركات الواسعة لكل طبقات وفئات الشعب المصري تتزايد مستخدمة أساليب جديدة

الأرقام في مصر مشكلة. وهي مشكلة متعمدة، ولذلك فإننا لانثق بها، لأن أرقام الموضوع الواحد تتباين من جهة لأخرى ومن مسؤول لآخر.

لا يمر يوم إلا وتصريحات وبيانات مشفوعة بالأرقام من كبار المسؤولين حامله تحسناً هائلا في النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم وتراجع المديونية الداخلية والخارجية، وانخفاض أعباء خدمة الدين، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وزيادة الاحتياطي النقدي الخ. مثلما صدر في التقرير الأخير للبنك المركزي المصري عن الفترة حتى نهاية سبتمبر الماضي.

ولا أدري طالما أن الواقع الاقتصادي يتحسن في البلاد بهذه الطفرات فلماذا تحولت حياة غالبية الناس إلى جحيم نتيجة الغلاء الفاحش والدائم في أسعار الاحتياجات الأساسية؟ ولماذا تم طرح موضوع الدعم سواء أكان إلغاءً أو تقليصاً؟ ولماذا تتزايد الهجرة غير الشرعية، بما فيها الهروب للكيان الصهيوني؟ ولماذا تتزايد البطالة بين الخريجين الجدد وبين من وصلوا إلى سن العمل مضافاً إليهم المحالون للتقاعد المبكر؟

لقد أصبحت إضرابات عمال المصانع زاداً يومياً لاتخلو منه صحيفة، نتيجة تطور كيفي في أساليب الصراع الطبقي (الذي يستحيل تمويهه) والذي أصبح يدور تحت سقف المصنع مباشرة، وهو ما أدى إلى نجاحات في بعض المواقع، أبرزها عزل رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى. إلا أن المشاكل أكثر تعقيداً من حلول مؤقتة بالاستجابة لبعض المطالب دون أي أمل في عدول البرجوازية عن نهجها لأن تلك هي طبيعتها المتوحشة. ذلك أن جماعة كبار رجال الأعمال وتعبيرهم السياسي، ما يسمى «لجنة السياسات» التي تشكل القيادة المتربعة وصاحبة القرار داخل المدعو بالحزب الحاكم قد استكملت هيمنتها على السلطتين التنفيذية والتشريعية حتى بات ما يعطى باليمين يسترد مضاعفاً بالشمال بزيادات هائلة في أعباء الحياة اليومية.

ولذلك فإن طبيعة تحركات القوى غير العمالية قد طرأ عليها تغيير واسع، بينما كانت تنصب حركات الفئات الوسطى على مطالب الحريات السياسية والديمقراطية، وتراها اليوم قد اتسعت راهناً لمطالب اقتصادية اجتماعية نتيجة تدهور أوضاعها.

كان القضاء المصري الحديث منذ نشأته وعلى مدى عقود طويلة (ولا يزال) أحد مفاخر مصر، وهو يتمتع بسمعة دوليه طيبة للغاية، وكان ولايزال حريصاً على استقلاليته عن هيمنة الحكومة ولا يزال جسده الرئيسي معافى حتى الآن رغم التردي الشامل في البلاد. وقد خاض طوال السنوات الأخيرة معارك الاستقلالية والديمقراطية عبر مؤسسة «نادي القضاة». ولكن وضع القضاة الاجتماعي قد تردى إلى حد بعيد. وفي غمرة مقاومة القضاة لمشروع قانون أعده وزير العدل ينال من استقلالية القضاة ويعلي من سلطة الوزير عليهم في مخالفة دستورية سافرة، وكذلك في مطالبتهم بموازنة مستقلة لكل القضاة يتولى إدارتها المجلس الأعلى للهيئات القضائية كضمان للاستقلالية عن الحكومة، في غمرة ذلك كشف نادي القضاة عن التردي الشديد في رواتب جميع القضاة، وأعد مذكرة رفعها إلى مجلس القضاء الأعلى لتعديل الرواتب في موازنة عام ٢٠٠٨. وهي رواتب لا تتناسب إطلاقاً مع منزلة ودور وجهد القضاة، في وقت كشف فيه استجواب في مجلس الشعب منذ نحو ٣ سنوات عن أن شباباً يعملون في البورصة المصرية تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً يصل راتب الواحد منهم إلى ٢٧٠٠٠ جنيه في المتوسط أي ما يعادل رواتب عشرة قضاة مرموقين!! وبرر وزير المالية ومدير البورصة ذلك آنذاك بأن هؤلاء الشبان المحظوظين يعملون كخبراء في البورصة وبالتالي تتم معاملتهم مثل أقرانهم في البورصات الأمريكية والأوروبية!! ولاندري لماذا لاتتم معاملة القضاة أو غيرهم من العاملين كنظرائهم في أوروبا وأمريكا. ولذلك فإن القضاة قد بدؤوا الدخول في مرحلة جديدة كيفياً في تحركاتهم الواسعة وهي مرحلة يترابط فيها النضال الديمقراطي مع الاجتماعي.

وبموازاة ذلك تتكشف فضيحة الرشاوى التي تم منحها لأعضاء مجلس الشعب عن حزب الجماعة الحاكمة وحدهم دون غيرهم من الأعضاء والتي وصلت إلى ما يزيد عن ١٠٠ ألف جنيه لكل منهم، أدعى الأعضاء أنهم أنفقوها في إنجازات في دوائرهم، ولكن هذه الإنجازات امتدت إلى مساعدات في زواج أنصارهم أو علاجهم.. الخ . ويسأل الناس: أين دور الدولة إذن طالما توزع الأموال على البعض تحت شعار إنجاز أعمال في دوائرهم المليئة بالمشاكل، بينما تتقاعس الحكومة عن الإنجاز لصالح المواطنين.

وفي الوقت نفسه فإن حركة العاملين بالضرائب العقارية قد بلغت ذروتها بسبب التدني المروع في رواتبهم بالمقارنة مع باقي العاملين بالضرائب. فقد تم إغلاق كافة مقار الضرائب العقارية بالبلاد، وينخرط حوالي عشرة آلاف من الرجال والنساء في الاعتصام أمام مقر مجلس الوزراء وأعلنوا أنهم سيقضون عيد الأضحى المقبل في المكان نفسه رافضين تماماً إنهاء الاعتصام إلا بعد مساواتهم بزملائهم وأقاموا لذلك خيمة وهتفوا مطالبين بطرد رئيس الوزراء. وهو مشهد مشابه لاعتصامات المعارضة اللبنانية في بيروت.

إن التحركات الواسعة لكل طبقات وفئات الشعب تتزايد مستخدمة أساليب جديدة ومكتسبة لخبرات جديدة. وهو ما يشير إلى ما يلي:

١. أن سلطة رجال العمال الكبار الليبراليين الجدد تتعمق شموليتها بالهيمنة المطلقة على مجلس الشعب بكل الوسائل بما فيها استخدام الرشوة، كما تعمل على الهيمنة على القضاء بتشريعاتها من ناحية وعبر سياسة الأجور وتدني رواتب القضاة من ناحية أخرى.

٢. أن الحالة الموضوعية تتطور ببزوغ جدل الوطني والطبقي والديمقراطي، وهو ما يؤكد تصاعد هذا الوضع في المستقبل القريب بتداعياته الإيجابية على النضال الشعبي العام.

٣. أن كل محاولات السلطة للالتفاف على المشاكل أو إحداث الانقسامات داخل مختلف القوى الناهضة لن تجدي نفعاً في المرحلة القادمة.

٤. ونتيجة لذلك، وبالنظر إلى الأساليب الجديدة في الحركة، فإن مقدمات أكيدة للعصيان المدني قد بدأت تلوح في الأفق.

٥. ومن هنا فإن الصعوبات الناجمة عن تشرذم التحركات، خصوصاً في غياب اليسار (المرتد والمقايض) المبتعد عن خبرته التاريخية في لملمة وتنظيم حركة الجماهير، هذه الصعوبات سوف تنحسر ببزوغ يسار حقيقي نظيف يقوم بالدور المنوط به تاريخياً.

إن البلاد على شفا عصيان مدني تؤكده التطورات المتسارعة. والمخلصون للوطن والشعب لابد أن يكونوا في سباق مع الزمن. ■■

«أنابوليس» يمطر رصاصاً وجرائم

ها قد انتهت «همروجة» الحشد الدولي ـ والعربي ضمناً ـ في «أنابوليس»، وعادت الوفود إلى بلدانها بين واهم بتحقيق إنجاز ما من هذا المحفل الدولي المدروس بعناية من قبل مستضيفه، وبين عارف بأن ما سمّي مؤتمراً دولياً لحلّ القضية لا يعدو كونه حلقةً جديدةً في إستراتيجية تل أبيب وواشنطن الرامية إلى إغلاق القضيّة الفلسطينيّة، وخلق وقائع على الأرض تفضي إلى شطب الحقوق الوطنيّة الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس...

منذ «أنابوليس» وحتى الآن، تصاعدت وتيرة الجرائم العسكريّة الإسرائيليّة ضدّ الشعب الفلسطيني في الضفّة والقطاع المحتلين، وسقط في هذه الفترة الوجيزة ٤٣ شهيداً وأكثر من مائتي جريح و٦٥ معتقلاً من صفوف المقاومين، دون المساس بأي من المساومين الذين لم يخرجوا بأية عبرة أو إستراتيجية تذكر من مسار أوسلو وأخواته، وما يزيد في الطين بلّة أن رموز المساومة والتفريط ماضون هبوطاً في الرضوخ لشروط التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني، وتنفيذ ما جاء في الطبعة الأصليّة لـ«خارطة الطريق» من بنود مهينة، وفي مقدمها إخماد المقاومة وتسليم القضيّة الوطنيّة الكبرى إلى «عهدة الرباعيّة الدوليّة» والتي قال ممثلها «طوني بلير» على وقع اجتياح جنوب القطاع: «إننا نتفهم احتياجات إسرائيل الأمنيّة»!.

يوم ٢٠٠٧/١٢/١١ سئل «محمود عباس» عن إمكانيّة مقاطعة المفاوضات الثنائيّة مع الكيان الصهيوني بعد كلّ ما اقترفه الجيش الإسرائيلي من جرائم في غزة، فأجاب بالحرف: «تحدثنا مع السيدة ليفني (وزيرة الخارجية) في أمرين؛ وقف الاستيطان، والخطة التفاوضية بيننا وبينهم. نحن سنذهب ونقول رأينا، وفي ضوء ذلك نرى. قدّمنا طلبين ونريد أن نسمع الجواب منهم»! لقد جاء الجواب الإسرائيلي سريعاً وعلانيةً، ودون دبلوماسيّة تحفظ حتى قليلاً من ماء وجه السائل، حيث أعلن الناطق باسم الخارجيّة الإسرائيليّة: «إن إسرائيل لن توقف بناء ٣٠٠ وحدة سكنيّة في مستوطنة جبل أبو غنيم قرب القدس، العاصمة الأبديّة لدولة إسرائيل، وعلى السلطة أن تنفذ البند الأول في خارطة الطريق، ألا وهو: محاربة الإرهاب الفلسطيني..»!.

... ومع كل ذلك، ذهب الوفد الفلسطيني المفاوض بزعامة «أحمد قريع» (ممول مادة الإسمنت لجدار الفصل العنصري) إلى فندق الملك داوود بعيداً عن أعين الإعلام ليلتقي زملاءه في الوفد الإسرائيلي، في الوقت الذي لم تجفّ فيه بعد دماء ثمانية شهداء من المقاومة في قطاع غزّة.

... وللتعليق على حقيقة ومستوى مسؤوليّة قيادة السّلطة في رام الله أمام هذه الواقعة، من المفيد التذكير بما قاله المناضل الفلسطيني الراحل الدكتور «حيدر عبد الشافي» يوم أُبعد عن قيادة الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد: «الشعب الفلسطينيُ لم يتعبّ يوماً من النضال والمقاومة، بعكس الكثير من قياداته التي خضعت لشروط المحتلّين عبر بوابة المساومة..»!

إذا كان عباس وفريقه غير قادرين حتى على التغيّب عن اجتماع ثنائيّ واحد مع الجانب الإسرائيلي الذي أمطر القطاع والضفّة بالرّصاص والجّرائم العسكريّة الموصوفة بعد «أنابوليس»، فكيف لهؤلاء أن يتصدّوا لاستعادة الحقوق الوطنيّة المشروعة للشعب الفلسطيني، والتي لا يمكن الوصول إليها إلا عبر خيار المقاومة وتثمير نتائجها الميدانيّة لتحسين شروط أي وضع تفاوضي مفترض؟!

يوم قيل لـ«بنيامين نتنياهو»، كيف تعلن عن إقامة مستوطنة «جبل أبو غنيم» بمحاذاة القدس عشيّة جولة المفاوضات مع الفلسطينيين في «واي بلانتيشن» ١٩٩٧ أجاب: «إن ما يرفضه قادة العرب اليوم يقبلونه غداً، شرط رفض مطالبهم والصّمود في وجههم»!

... من شديد الأسف أن هذه الإستراتيجيّة الصهيونيّة مستمرّة، ويخضع لها النظام الرسميّ العربيّ الذي لا يجيد إلا جلد شعوبه وإخماد مقاومتها إرضاءً للتحالف الإمبرياليّ ـ الصهيونيّ، تحت زعم «الواقعيّة والخلل في موازين القوى»..

وإذا كان فريق السلطة في رام الله، أحد المكونات الصغيرة في النظام العربي المتهالك، فإن مصدر الخطر يكمن الآن في محاولات الإمبرياليّة الأمريكيّة وحليفتها إسرائيل الصهيونيّة الإجهاز على جميع المقاومات في المنطقة، عبر خلق تحالفات جديدة مع النظام الرسميّ العربيّ الرجعيّ، ضدّ كل شعوب هذا الشرق العظيم حتى لا تلتزم بخيار المقاومة الشاملة، وتعي ذاتها ومهمتها التاريخية، والمتمثلة بحقّها في تقرير مصيرها والسيطرة على ثرواتها وإلحاق الهزيمة التاريخية بالمشروع الإمبراطوري الأمريكي، بدءاً من منطقتنا بالتوازي مع نضالات الشعوب الأخرى في جهات الأرض الأربع!.

■ **حمزة منذر**
h.monzer@kassioun.org

إضراب جديد لموظفي الضرائب في مصر

حتى العاشر من الشهر الجاري استمر لليوم السابع على التوالي اعتصام أكثر من عشرة آلاف من موظفي الضرائب العقارية في مصر مطالبين وزارة المالية بضمهم إليها ومساواتهم بالعاملين في الوزارة.

وكان الموظفون قد أنهوا اعتصامهم السابق في الشهر الماضي بمبنى اتحاد النقابات العامة قبل ذلك بوعد من رئيس الاتحاد بتنفيذ مطالبهم قبل يوم ١٢/٣ وهو مالم يحدث، ما دفع الموظفين للتحضير لاعتصام أكبر وأقوى فجاء أضعاف العدد الذي شارك في الاعتصام السابق من ١٤ محافظة.

وعلى الرغم من مساعي حسين مجاور والعديد من المسؤولين والقيادات الأمنية بإقناع الموظفين بإنهاء اعتصامهم مرة بالتهديدات وأخرى بالمزيد من الوعود الزائفة، لم يفلح كل ذلك في ثني الموظفين عن عزمهم على مواصلة الاعتصام وإصرارهم على إقالة إسماعيل عبد الرسول رئيس المصلحة.

ورغم معاناة الموظفين من البرد والنوم في الشارع وتوفير الطعام ورغم التبرعات التي تأتيهم من الكثير من الجهات والأفراد إلا أن موقف النقابة معهم كان مخزياً للغاية. وفي التعليق على ذلك صرح كمال أبو عيطة من قيادات الاعتصام بأن حساباً قوياً مع النقابة سيكون بعد مرور هذه الأزمة، مذكّراً بأن صعوبة الأوضاع المعيشية للموظفين وفقرهم دفعا بـ٢٦ منهم للانتحار في العام الماضي. وتساءل: ماذا ينتظر منا المسؤلون؟ إما أن ننتحر أو نلجأ إلى الرشوة والفساد أو الجوع، مؤكداً أن لا بديل للموظفين سوى الاستمرار في الاعتصام حتى تستجيب الحكومة إلى مطالبهم العادلة.

■ **مجموعة التقدم البريدية**

تجليات إستراتيجية بوش في العراق: التسول للعراقيين.. والانتحار لجنوده

ذكر تقرير لشبكة أوروك أن موجات الشحّاذين من المواطنين العراقيين من مختلف الأعمار ومن الجنسين باتوا يزدحمون عند تقاطعات الطرق العراقية كظاهرة واسعة في المجتمع العراقي ومحصلة جديدة من محصلات الاحتلال ووكلائه في السلطة الدُميّة.

وبات من الطبيعي أن تجد متسولاً يحرج خطيبين لدى خروجهما من محل لصياغة الذهب، وفي تعليقها على هذه الظاهرة، ذكرت الناشطة سلوى عباس أن ظواهر الفقر، والتهجير وتصاعد البطالة ساهمت في الزيادة المتصاعدة لأعداد المتسولين، في وقت يتجه فيه الوضع الاقتصادي عموماً نحو المزيد من التدهور.

قالت امرأة عجوز تحتضن طفلين: ماذا أفعل؟ أنا مطلّقة وليس لديّ مهنة ولا أحد يرعاني ويجب أن أُوفر شيئاً لهذين الطفلين، طفلي ابنتي، بعد أن قُتل زوجها في انفجار. وليس لنا مصدر آخر للحصول على دخل سوى الاستجداء...

من جانبه ذكر الصحفي الأمريكي المستقل مارك ويتني أن البنتاغون تتكتم على الرقم الحقيقي للقتلى والمصابين الأمريكيين في الحرب على العراق، الذي يتجاوز حالياً ١٥.٠٠٠ جندي، في حين أكدت شبكة CBS News أن بمقدورها إثبات ذلك.

وقالت إنه عندما أراد قسم التحقيقات لديها أن يعدّ تقريراً عن عدد المنتحرين في الجيش الأمريكي، وقدم طلباً على أساس قانون «حرية العمل الإعلامي» إلى وزارة الدفاع، تلقى بعد أربعة أشهر وثيقة تقول إنه بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٧ بلغ عدد المنتحرين ٢٢٠٠ جندياً، من ضمنهم جنود في الخدمة الفعلية.

وقد قامت البنتاغون (وزارة الحرب الأمريكية) بإخفاء الحجم الحقيقي لوباء الانتحار المتفشي في صفوف الجيش الأمريكي لأن التحقيق الشامل في معلومات انتحار الجنود التي جمعت من ٤٥ ولاية، أظهر أنه فقط في عام ٢٠٠٥ كان هناك على الأقل ٦٢٥٦ جندياً منتحراً، من بينهم أولئك الذين خدموا في القوات المسلحة. ويعني هذا ١٢٠ شخصاً أسبوعياً في سنة واحدة.

وإذا أضفنا ٦٢٥٦ شخصاً هم المنتحرون في عام ٢٠٠٥ إلى قتلى وإصابات الحرب المسجلين رسمياً والمقدر عددهم بـ ٣٨٦٥ شخصاً، فسنحصل على مجموع ١٠١٢١.

ومع تقييم أرقام مماثلة للمنتحرين في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ يتضح أن الرقم الإجمالي للقتلى الأمريكيين جراء حرب العراق حسب الأرقام المعلنة تجاوز الآن ١٥٠٠٠ جندي من الشباب والشابات في تلك الحرب التي لم تُبرّر حتى الآن منطقياً أو أخلاقياً. ■■

روسيا لن تحد من قواتها على الحدود

اعتباراً من الساعة ٠٠.٠٠ بتوقيت موسكو، مساء الثلاثاء ١٢/١١، علقت روسيا كل نشاطها فيما يتعلق بتطبيق المعاهدة الخاصة بالقوات التقليدية في أوروبا التي تشكل واحدة من أهم الركائز الأمنية في القارة العجوز وتحد من التسلح في منطقة تمتد من المحيط الأطلسي إلى منطقة الاورال.

ففي مواجهة التوسع العسكري لحلف شمال الأطلسي على حدودها وخصوصاً مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في بولندا والتشيك وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرسوما في هذا المعنى في تموز الماضي.

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية أن «المعاهدة لم تعد تتناسب مع الوقائع المعاصرة ومع مصالح روسيا الأمنية» مؤكدة مع ذلك أن موسكو تبقى «على استعداد لمواصلة الحوار» وتأمل أن تتحلى الدول الأعضاء في المعاهدة «بالواقعية السياسية والرغبة في إيجاد حلول تكون مقبولة من الجميع».

وأكدت الوزارة أن روسيا «لن تكون (خلال فترة التعليق) مقيدة بالحد من كمية الأسلحة على حدودها».

وقد شهد العام ١٩٩٩ في اسطنبول «تكييف» الاتفاقية التي تحد من انتشار الدبابات والطائرات والأسلحة الثقيلة في أوربا، حيث أخذ في الاعتبار «اختفاء» الكتلة السوفييتية الذي تبعه دخول دول من هذه الكتلة إلى الحلف الأطلسي مثل بولندا وجمهورية التشيك.

لكن خلافا لروسيا لم تصادق دول الحلف على الصيغة المنقحة متذرعة ببقاء القوات الروسية في جورجيا ومولدافيا حيث ردت موسكو من جهتها أنها أوفت بالتزاماتها في هذه المناطق مضيفة أن هذه المسائل ليست مرتبطة بمعاهدة القوات التقليدية. ■■

«الشرق الأوسط الجديد».. حدود تصنّعها الحروب الأميركية..

◄ ألان غريش

يشكّل التهديد بتدخّل عسكريّ تركيّ ضد مقاتلي حزب العمّال الكردستاني PKK الذين لجؤوا إلى العراق آخر مرحلة في صعود التوتّر في الشرق الأدنى. فمن أفغانستان إلى الصومال، مروراً بالعراق ولبنان، لقد غيّرت «الحرب ضد الإرهاب» التي أطلقها الرئيس جورج والكر بوش هذه المنطقة برمّتها في الأعماق. ولكن ليس كما حلم به مخططو واشنطن الاستراتيجيون. فما يشكّل اليوم خصوصيّةً في «الشرق الأوسط الكبير» هو إضعاف هياكل الدول، وتكاثر النزاعات، والتدخّل المتزايد للقوّات العسكريّة الغربيّة، ودور المجموعات المقاتلة. ورغم اجتماع أنابوليس (في الولايات المتحدة) حول السلام الإسرائيلي الفلسطيني، ما زال هذا الملف في طريق مسدود، لمدى وضوح انحياز الإدارة الأمريكية، ولمدى رسوخ التصلّب الإسرائيلي. أمّا الانقاسامات بين فتح وحماس فهي لا تساعد في البحث عن حلّ.

■ المحور الاستراتيجي الجديد

«قبل عشرة أعوام، كانت أوروبا هي محور السياسة الخارجية الأميركية. وهكذا كانت الأمور، منذ نيسان /أبريل ١٩١٧، عندما أرسل وودرو ويلسون مليون رجل إلى الجبهة الغربيّة، وصولاً إلى تدخّل الرئيس (وليم) كلينتون في كوسوفو في العام ١٩٩٩ . وخلال جزء كبير من القرن العشرين، كانت أوروبا هي محطّ اهتمامنا الأوّل والحيويّ. (...) الآن، كلّ شيء تغيّر. (...) وسيشغل الشرق الأدنى، عند الرئيس (جورج و. بوش) ووزيرة الخارجية (كوندوليزا رايس)، وسيحتلّ لدى من سيخلفونهما، المكان الذي كانت تشغله أوروبا عند مختلف الإدارات خلال القرن العشرين». هذا ما صرّح به في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ السيّد نيكولاس بورنز، نائب وزيرة الخارجية الأميركية.

وكما ردّده مراراً الرئيس بوش، «ما يرتسم من خلال الشرق الأوسط الكبير هو أكثر من نزاع عسكريّ. إنها الحرب الأيديولوجية المصيريّة لزمننا هذا. فمن جهة، هنالك من يؤمنون بالحرّية والاعتدال؛ ومن الجهة الأخرى، المتطرّفون الذين يقتلون الأبرياء والذين يعلنون عن نيّتهم بالقضاء على نمط عيشنا».

هكذا منذ ١١ أيلول/ سبتمبر، أصبح «الشرق الأوسط الكبير» – وهي منطقة غير واضحة المعالم، تمتدّ من باكستان إلى المغرب مروراً بالقرن الإفريقيّ– المنطقة الأساسيّة لانتشار القوّة الأميركية وحلبة المواجهة الأساسيّة، لا بل حتى الوحيدة، لما يصفه البيت الأبيض بالصراع العالميّ. ونظراً إلى مصادرها النفطيّة، وموقعها الاستراتيجيّ ووجود إسرائيل، فكثيراً ما وردت المنطقة ضمن أولويّات الولايات المتحدة، خاصّةً منذ العام ١٩٥٦ والضمور التدريجيّ لنفوذ فرنسا والمملكة المتّحدة. فوفق شرح فيليب دروز– فينسان في تحليل حذق لـ«اللحظة الأميركية» في الشرق الأوسط، باتتَ هذه المنطقة تشغل مكان أميركا اللاتينية في كونها «حديقة خلفيّة مباشرة» للولايات المتحدة؛ مع منحى إضافيٍّ، لم يسبق لأميركا الجنوبية أن شهدته من قبل، وهو أن تكون حلبة صراع حيويّة لحرب عالميّة ثالثة.

وبحكم ذلك لقد تغيّر المشهد. لا شكّ أنّ ذلك كان هدفاً استراتيجيّاً للبنتاغون وللمحافظين الجدد، لكن قد تراودنا شكوك في أن تكون النتائج مطابقة لأحلامهم في إعادة قولبة المنطقة لإحكام هيمنتهم عليها على نحو طويل الأمد – كما فعل القادة الفرنسيّون والبريطانيّون بعد الحرب العالمية الأولى.

■ تورّطٌ مباشر للجيوش الغربيّة في أفغانستان والعراق ولبنان

لقد تحوّل هذا «الشرق الأوسط الكبير» إلى «منطقة حروب مفرطة»، تتميّز بعدد نزاعاتها الدامية وتزامنها – وأيضاً بالتورّط المباشر للجيوش الغربيّة. فأفغانستان تغوص في الفوضى، في حين تغوص في وحولها الجيوش الأميركيّة وجيوش منظمة حلف شمال الأطلسي. ويشهد العراق، في الوقت نفسه، مقاومةً لاحتلال خارجيّ ومواجهات طائفيّة وإثنيّة أوقعت مئات الآلاف من الضحايا – أكثر من الإبادة الجماعيّة في رواندا، وفق بعض المراقبين– فتحت جراحات سيكون من الصعب أن تلتئم.

لبنان دخل في حرب أهليّة صامتة، بين حكومة السيّد فؤاد السنيورة والمعارضة المجتمعة حول حزب الله والتيار الوطني الحرّ بقيادة الجنرال ميشيل عون؛ ويمكن للمواجهة مع إسرائيل أن تستأنف في أيّة لحظة، بالرغم من وجود فرق عسكرية كبيرة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان. وفي فلسطين، سرّعت حركة الاستيطان والقمع، ليس فقط تجزئة

> **«الشرق الأوسط الكبير» حلبة صراع حيويّة لحرب عالميّة ثالثة..**
>
> **الهدف الاستراتيجي للبنتاغون وللمحافظين الجدد، إعادة قولبة المنطقة لإحكام هيمنتهم عليها على نحو طويل الأمد.**

الأرض، بل أيضاً تفكّك المجتمع والتداعي الذي ربما لا عودة عنه للحركة الوطنيّة. ومنذ التدخّل الإثيوبيّ، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، بدعم من واشنطن، اكتسبت الصومال المكانة المشبوهة عندما اعتُبرت "الجبهة الجديدة للحرب على الإرهاب". ويمكننا أيضاً ذكر دارفور والنزاعات في باكستان و«التهديد الإرهابيّ» في المغرب العربيّ أو احتمال تصادم جديد بين سورية و«إسرائيل».

من الآن فصاعداً، باتت هذه الصراعات، التي لكلّ منها تاريخٌ خاصّ وأسبابٌ محلّية، مندرجةً ضمن رؤية أميركيّة تُكسبها «معنىً ما». ففي أيام الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة (على غرار الاتّحاد السوفيتي) تنظر إلى كلّ أزمة من خلال منظور المواجهة بين الشرق والغرب. وهكذا، لم تكن نيكاراغوا في السبعينيات والثمانينيات حلبة صراع للجبهة الساندينيّة ضدّ ديكتاتوريّة عنيفة، من أجل بناء مجتمع أكثر عدالةً، بل بلدٌ من المُحتمَل أن يميل لجهة إمبراطوريّة الشرّ، أي الاتّحاد السوفيتي – وهو تفسيرٌ دفع ثمنه الشعب النيكاراغوي عشرة أعوام من الحروب والدمار. وفيما يخصّ واشنطن، لم يعد هنالك من مشكلة فلسطينيّة أو أزمة دولة في الصومال أو عدم توازن طائفيّ في لبنان، بل مواجهة عالميّة بين الخير والشرّ. وفي المقابل، يغذّي هذا الخطاب خطاب تنظيم القاعدة حول حرب تتجدّد باستمرار ضدّ «الصليبيّين واليهود».

في النهاية، تحوّلت هذه الثنائية التبسيطية، جزئياً، إلى نبوءة تحقّق ذاتها؛ تتلاعب فيها الفعاليات المحليّة بهدف تعزيز مواقعها. ومثال الصومال يوضّح الأمور بهذا الصدد: إذ أنّ الحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية، المؤلّفة من قادة حرب فاسدين وغير قديرين، قد «باعت» إلى البيت الأبيض فكرة أن البلد تحوّل إلى حقل ينشط فيه «الإرهاب الدولي». لذا شجّعت واشنطن التدخّل العسكري لأديس أبابا للتخلّص من المحاكم الإسلامية التي استولت على مقديشو قبلها بستّة أشهر. وهكذا أُهملَت الديناميّات الداخلية لمصلحة تحاليل شموليّة. لذا فإن هذا الاجتياح لبلد مسلم من قبل أثيوبيا، وهي بلدٌ مسيحيّ، سيعطي المصداقية لأكثر المجموعات الإسلاميّة تطرّفاً.

مثالٌ آخر، هو لبنان، الدولة الهشّة التي ترتكز على سيمياء طائفيّة دقيقة. تصعّب الحكومتان الأميركية والفرنسية، بدعمهما الحاسم معسكراً ونصف البلد ضدّ النصف الآخر، الوصول إلى أيّ حلّ محلّي. ولم يعد البلد سوى حلبة صراع بين الغرب وحلفائه من جهة، وإيران وسورية من جهة أخرى – وقد تبدو أيّة تسوية، علماً أنها ضرورية، «انتصاراً للشرّ».

إن تعدّدت الحروب، فإن هنالك ألف رابط يُحاك فيما بينها. أسلحةٌ، رجال، تقنيّات، تعبر الحدود التي أصبحت مخروقة أكثر فأكثر، أحياناً مع مرور مئات آلاف اللاجئين الذين دفعت بهم ضراوة الحروب إلى المنفى. وهكذا، بدأت تنتشر في أفغانستان، منذ سنتيْن، أشكال للمواجهة أبصرت النور في العراق، خاصّة العمليّات الانتحارية (وهي لم تكن معروفة أثناء الاحتلال السوفيتي) –ونجد الأساليب نفسها في الجزائر اليوم– أو استخدام القنابل المحليّة الصنع (improvised explosive devices, IED) التي تستهدف ناقلات الجند.

في مخيّم نهر البارد، في لبنان، مئات المحاربين، من بينهم العديد من الأجانب، تدرّبوا في العراق، صمدوا أمام الجيش اللّبناني لأكثر من ثلاثة أشهر. هكذا، آلاف المقاتلين العرب، والباكستانيّين، والقادمين من آسيا الوسطى، الذين تدرّبوا في العراق، بدؤوا يتوّزعون هنا وهناك – فلنذكّر بأنّه، بعد الحرب ضدّ السوفيت في أفغانستان، التحق محاربون آخرون، تدرّبوا على أيدي المخابرات الأميركية والباكستانية، بالمجموعات الإرهابيّة في مصر والجزائر أو سواها، وكوّنوا العديد الأكبر لتنظيم القاعدة. ومن جهة أخرى، غذّت هذه الحروب عمليّات تهريب مربحة: إذ أنّ مئات الأسلحة التي أُعطيَت للقوى الأمنيّة العراقية، باتت الآن بحوزة مجرمين في تركيا...

■ مناطق كاملة تفلت وحدها، مغذيّة طموحات استقلاليّة أخرى

ضمن هذا الإطار، تشهد دول المنطقة، التي أضعفتها عقودٌ من الديكتاتوريّة والفساد، على تقلّص لدور الدولة. بل في بعض الحالات اختفت الدولة بكلّ بساطة، كما في أفغانستان. وفي العراق، لم يأت التقهقر الحاليّ نتيجة الحرب فقط، بل أيضاً نَتيجة نحو ثلاثة عشر عاماً من الحصار (١٩٩٠–٢٠٠٣) أفرغت الدولة من فحواها. هذه هي الفترة التي بدأ يتعزّز خلالها التأثير السلفيّ في البلد، خاصّةً من خلال الطرقات السرّية مع الأردن التي كان يُنقل عليها، إضافة إلى الطعام والأدوية، الأسلحة والأفكار المتطرّفة. ولا يمكن لأيّة دولة مجاورة –لا السعودية ولا إيران ولا تركيا ولا سورية– ألاّ تكترث لعدم استقرار على حدودها: لذا، تتدخّل كلّ منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، دفاعاً عن مصالحها الخاصّة. ففي لبنان، لم تفلح محاولات إعادة بناء سلطة مركزيّة. وفي فلسطين، السلطة مستمرّة فقط بفضل مساعدات عسكريّة واقتصادية أجنبيّة ودعم الحكومة الإسرائيليّة. أراض بأكملها، من كردستان الإيرانيّة إلى غزّة، تفلت وحدها مغذّيةً طموحات استقلالية أخرى، من آكراد تركيا إلى بالوش إيران وباكستان.

لم يسبق للدور الذي تقوم به المجموعات المسلّحة أن كانَ بهذه الأهمّية، وهو ما يزيد تعقيد أيّة مفاوضات. ففي أفغانستان، كما في العراق أو الصومال، هذه المجموعات هي التي تدير الدفّة. في لبنان، حزب الله؛ وفي غزّة، حماس هي المسيطرة. وقد برهنت هذه المنظّمات عن فعّالية خطيرة. فها هي، في العراق، تفشّل أعظم جيش غربيّ، وفي أفغانستان تعجز فرق شمال الأطلسي عن القضاء عليها. وفي لبنان، لم يقم حزب الله فقط بمقاومة الاعتداء الإسرائيليّ مّدة ثلاثة وثلاثين يوماً، بل غيّر قواعد اللّعبة: فللمرّة الأولى منذ فترة ١٩٤٨ أُرغم قسمٌ كبيرٌ من سكان إسرائيل على مغادرة منازله.

«جيل ثالث» من المجاهدين الإسلاميين يظهر اليوم في فلسطين وحتى حركة حماس، المحصورة داخل غزّة، أصبحت قادرة على ضرب مدينة إسرائيليّة كسديروت. فاستخدام أسلحة بدائيّة لكن فعّالة وقابلة للاستبدال بسهولة (قنابل محليّة الصنع، صواريخ قسّام، أسلحة مضادّة للدروع، الخ.)، يرسم حدود القوّة الأميركيّة والإسرائيليّة. ويضع زييف شيف، كاتب الافتتاحيات العسكريّ، الذي اختفى مؤخّراً، من صحيفة هَآرتز الإسرائيلية، محصّلةً واقعيّة: «حتى ولو صرّحنا عشرات المرات بأنّ حماس تتعرّض للضغط العسكري وبأنها تريد وقف إطلاق النار، فذلك لن يلغي حقيقة انهزام إسرائيل فعلياً في معركة سديروت. (...) فقد اختبرت إسرائيل في سديروت شيئاً لم تشهده أبداً منذ حرب الاستقلال، وربّما إطلاقاً: إذ توصّل العدوّ إلى إسكات مدينة بأكملها وأوقف فيها أيّة حياة طبيعيّة».

■ الدفع إلى «التطرف»

الطريق المسدود سياسياً في فلسطين، وتفكّك الدول، والتدخّلات العسكريّة المتعاقبة للولايات المتّحدة، تمهّد لشعور باليأس الانتحاري وتقدّم حججاً للمزايدة المتطرّفة من تنظيم القاعدة. فعقب خطف صحافيّين في غزّة من قناة «فوكس نيوز» الأميركية، على يد مجموعة لا تزال مجهولة الهويّة، نشرت صحيفة «الوطن» السعوديّة، في ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، مقالاً حول «الجيل الثالث» من المجاهدين الإسلاميّين الذي بدأ يظهر في فلسطين والذي أصبح ينتقض حماس وحركة الجهاد الإسلامي. ويخصّه الكاتب بالميّزات التالية: لا يتمتّع بقاعدة شعبيّة واسعة؛ يرفض أيّة تسوية؛ لا يشعر بأنه مرتبط بقوانين اللّعبة السياسيّة؛ ولا يستهدف فقط الإسرائيليّين؛ إذ لا تقتصر مطالباته على فلسطين. إنّ قدرة المجموعات، التي تدّعي انتماءها إلى القاعدة، على التوسّع داخل العراق وأفغانستان والتفرّق في المخيّمات الفلسطينيّة في لبنان والتمركز في المغرب أو الصومال، تؤكّد على التأثير الذي تمارسه عقيدة متطرّفة في وقت تتشقّق فيه الحدود الإقليميّة.

فالقوميّة التي قولبت المنطقة منذ الحرب العالميّة الأولى، أصبحت عرضةً للانتقاد بفعل انبعاث الهويّات الإثنيّة– الدينيّة – وهو انبعاثٌ تشجّعه واشنطن، عن غير وعي أو نتيجة تخطيط مسبق. فالجنرال ديفيد بتراوس، القائد الحاليّ للجيوش الأميركية في العراق، كان على رأس الفرقة ١٠١ المحمولة جوّاً التي سيطرت على الموصل في العام ٢٠٠٣. إحدى أولى قراراته كانت بإنشاء مجلس مُنتَخَب بالاقتراع، لتمثيل المدينة: هكذا وُضعَت صناديق منفصلة للأكراد والعرب والتركمان والمسيحيّين، الخ. لقد اختفى «العراقيّون».

> **يجب أن تصبح المنطقة وفق السياسة الأميركيّة فسيفساء من «الأقليّات»، عبر دفع الجميع إلى طوائفهم، على حساب الانتماء الوطنيّ من أجل تقويض سيادة الدول وخلق صراعات لا نهاية لها..**

■ من أجل أقليات متصارعة

تقليص المنطقة إلى مجرد فسيفساء من «الأقليّات»، بات يسيطر على السياسة الأميركيّة بمجملها؛ وهو يدفع كلّ واحد إلى التماهي مع طائفته، على حساب أيّ انتماء وطنيّ (أو آخر)، ويقوّض سيادة الدول ويُفضي إلى صراعات لا نهاية لها: في العراق اليوم، في سورية أو إيران غداً؟ كما يشجّع على جميع أنواع التدخّلات الأجنبيّة، الإقليميّة والدوليّة، التي يتلاعب كلٌ منها بالأطراف المحلّية، لما فيه خدمة مصالحها الخاصّة. وقد أدّت إسرائيل في الواقع، منذ الثمانينيات، دوراً أساسياً في بلورة هذه الإستراتيجيّة.

خلال الولاية الأولى للرئيس بوش، لم يتردّد المحافظون الجدد في اعتماد إستراتيجيّة «الفوضى الخلاّقة» في الشرق الأدنى. وفي حين كان لبنان ينهار تحت قذائف الطيران الإسرائيليّ، خلال حرب صيف ٢٠٠٦، كانت للسيّدة كوندوليزا رايس الجرأة لتصرّح بأنّ «ما نراه هنا، هي عذابات ولادة شرق أوسط جديد، ومهما فعلنا، يجب أن نكون متأكّدين بأننا نعمل لنمشي قدماً باتجاه هذا الشرق الأوسط الجديد، وليس للعودة إلى الشرق الأوسط القديم». إن كانت الصلافة في تصريح كهذا قد أثار، في تلك الفترة، بعض الانتقادات القاسية، فقد كانت وزيرة الخارجية الأميركية على حقّ، بمعنىً ما: ما يولد أمام أعيننا، منذ ١١ أيلول/ سبتمبر، هو «شرق أوسط جديد» بحقّ، وهو إضافة إلى أنّه لا يشبه أبداً ما تصوّره المسؤولون الأميركيّون، أصبح عامل عدم استقرار هام وطويل الأمد للسياسة العالميّة برمّتها.

■ **لوموند ديبلوماتيك**

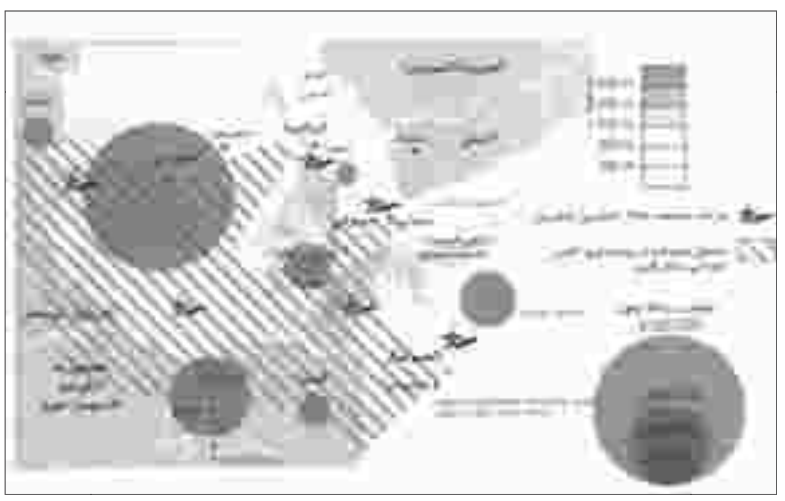

> **تسعى إدارة البيت الأبيض لإشعال مواجهات طائفيّة وإثنيّة في كل مكان من أجل إحداث الشرخ اللازم في جميع دول الشرق، وبين جميع شعوبها..**
>
> **الطريق المسدود سياسياً في فلسطين، وتفكّك الدول، والتدخّلات العسكريّة المتعاقبة للولايات المتّحدة، تمهّد لشعور باليأس الانتحاري وتقدّم حججاً للمزايدة المتطرّفة..**

أوس أحمد أسعد في: «غابة المفردة، نشيد الغبار الطلق»

عتبات الدهشة المتصدّعة

◄ ياسر اسكيف

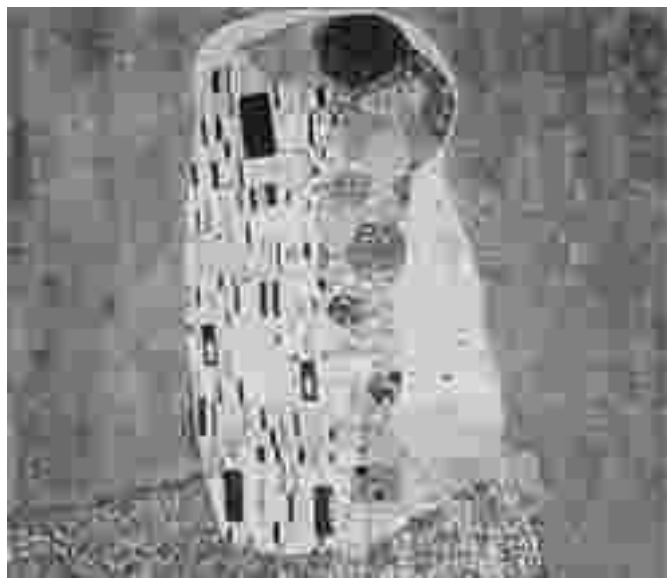

منذ البداية، وبعيداً عن العنوان الذي لا بدّ أن يستدعي عنواناً أدونيسياً شهيراً: «مفرد بصيغة الجمع»، وضعتني «الارتجالات!» المدروسة جداً، والمنحوتة بحرفنة بعيدة كلّ البعد عن أيّة روح تلقائية، أمام توجّس يخصّ مقدرة النصوص على الوفاء بالوعود التي أطلقها الشاعرُ والوفاء لها. وأقصد بـ«الارتجالات» تلك المداخل التي تصدّرت الكتاب: امتنان – كلّ مكان لا يؤنث لا يعوّل عليه – أشدّ من حفاوة أبيض من تقديم.

لقد وعد الشاعرُ بأنه سيقدّم لسيّده الشعر «ذكورة تليق بأنوثة هذا العالم» ص(٥) وأرى بأنه حنث بوعده منذ الصفحة الأولى إذ استخدم مفردة «ديوان» كوصف، أو تعريف، لكتابه. فالذكورة التي تليق بأنوثة هذا العالم هي ذكورة لا مرجعية أبداً، ذكورة فردية، غريزية، ارتجالية، بعيدة كلّ البعد عن المكرّس والممارس من معاني الذكورة. في الوقت الذي تفيد فيه، أو تنطوي عليه مفردة «ديوان» أنها الاجتماع، والاكتمال، والتبويب، والترتيب، والتحكم، والسيطرة، وتأكيد كلّ ما هو ذكوري بالمعنى الذي لا يليق بأية أنوثة، إذا أجمعنا على أن الكثير من الأنوثة شفافية، وتلقائية، وجمال، وسلام.

ومن خصائص الانتصار للأنوثة، بعيداً عن الاستخدام الملغّز والمبتذل للغة، التأكيد على أن المحسوس والملموس والمعاش من خصائص الأنوثة هو مصدر اللغة التي تقدّم النصّ وليس العكس. الأمر الذي يساهم في تعزيز قيم ذكورية ترى في الانفصال الجنسي ضرورة طبيعية. وليس اصطفاء معيارياً وتكريساً لشرعيّة غير مكتسبة بالجدارة.

«الضوءُ والحبقُ/ سليلا خصركِ/ الأهيفان/ يضرمان الفداحة/ أقصى الفداحة/ وإذ يغيران/ تغير النفحة/ على إرثها الطيب/ ينداح خفر إلى احتماله/ وتشرق أنثى».

الأنثى تشرق من متوالية أفعال يبدؤها الضوء والحبق. ولولا انديا ح «الخفر» إلى احتماله لما حصل الإشراق، فالسببية في الأفعال السابقة واضحة تماما. إن إشراق الأنثى مرتبط بالتتالي السببي للأفعال الواردة في المقطع السابق، وكأنما الأنوثة مرتهنة في وجودها لسابقة لها، سابقة هي صفة، أو صفات تحدّدها وتجوهرُها، صفات افترضها وصاغها الذكر المشتهي، الذكر ذاته الذي وضع المقاييس التي تُختار على هديها ملكات الجمال، تلك المقاييس التي أضافت، إلى ما يقدّمه المقطع السابق، الذكاء والتلقائية وغيرها! والجميل، مهما راوغت اللغة الذكورية وجرّبت حيلها، يبقى أدنى سوية بكثير من قدرته على خلق أنثى، في الوقت الذي يمكن فيه لأية أنثى أن تكون منبع الجميل ومصدره. قد يقال هي امرأة بعينها. وهذه تجربة الاحتكاك مع هذا التعيّن!

وفي العودة إلى النصوص التي نقصد الاقتراب من كونها، عبر الحوار مع منطقها وآليات بنائها، وفي المحصّلة مع سوية الجدّة في مُقترحها. نجد أنفسنا إزاء نصوص تتخذ فيها اللغة المصدر الشعري الأول. ذلك أن هذه النصوص لا تفصح عن تجربة حسيّة إنسانية تحيل إلى الحياة، كحيّز لاختباراتنا، وتنسجم مع ما يقترب من أنوثة هذا العالم، بل التجربة في اللغة وفي التصوّر كحدين نهائيين. ولا يفيد في إعادة الحياة إلى تلك النصوص «نهدان بطران يطعنان القميص ويجرحان عزلته، أو نهدان يعظّمان الصباح، أو حتى النهدان اللذان يقصد بهما الشاعر حديقة» ذلك أن الأنوثة ليست تشريحاً أو«مورفولوجيا» بقدر ما هي احتفاء خفيض النبرة بالعابر خلسة من جمال لم تنطبع على عنقه خشونة الأصابع التي رسمت بصماتها قسوة هذا العالم.

«كي أفسرك ابتكرت الغموض» يكتب الشاعر. وإذ نقرأ يتأكد ما أحسسناه من وقوع الشاعر في شرك المتاهة اللغوية، بعيداً عن النبض الشعري المتوفر في جزئيات الحياة، وحراك تجربته في المستوى الميتافيزيقي الافتراضي بعيداً عن العياني الشخصاني. والمتمعن في الجملة السابقة لن يجد ما يتعدى السذاجة شعرياً ومنطقياً. بل وعن غير قصد إساءة بليغة للمرأة، أو أي مخاطب آخر. فالذي يبتكر الغموض كي نفسّره هو من الوضوح لدرجة يمكننا معها أن نعتبره لا شيء. وتفسيرنا له، مستندين إلى الغموض الذي ابتكرناه، يأتي كشكل لإدعاء الخلق والإيجاد.

وفي مقاطع، أو جمل كثيرة، من النصوص التي احتوتها المجموعة يتعزّز لدينا الإحساس بأن اللغة، اللغة ولا شيء آخر، هو من يتحرك فارضاً سيطرته «محض رقّة / وينثال البياض / آن للسهو / أن / يسرد الغابة / من وعلها».

شيء واحد يمكنني قوله. آن للشعر أن يتقاعد من اللغة. وآن للقارئ أن يخلص من تورطه في لعبة «التأويل والتأويل المضاعف» الذي تقوم به الكلمة «الشعرية» والذي يحتفي به د. خالد حسين على الغلاف الأخير للمجموعة.

■■

ربّما!

صحافة الـ «ستوك»

في مقارنة الكتابة الصحفية بمهن أخرى سترى أن النجار يهلك وهو يجمع خشبة إلى أخرى، وقبل انقصام ظهره بين المطرقة والمنشار، يكون باب. والحلاق يصاب بالدوالي من وقوفه الانتحاري على إخراج الزبون بأجمل ما يكون. والدهان تتقطع منه الأنفاس، ومن وخز روائح المواد الكيماوية، بينما يبحث عن لون يناسب روح البيت الذي يطليه. أما كتبة الجرائد فيتسلون بتحبير أوراق لا تعني أحداً، لا شكلاً ولا مضموناً، حتى جعلوا من الصحافة بضاعة مغشوشة غير صالحة للاستهلاك البشري، والغريب أنها تمر دون عوائق من التموين!!

مقالات الكتب ما هي إلا مقتطفات عشوائية من الكتب نفسها، لا يتورع كتابها عن لحام هذه القطع بأدوات العطف، فقط لا غير، وحين يقع الكتاب بين يديك تتبين أن المقالة المنشورة عنه ليست أكثر من مقاطع مسروقة دون ذكاء، وكأن العين قلبت الكتاب وانتقتها اليد، دون أن تكون هناك قراءة تقنعك بفنية العرض.

في السينما والمسرح يعاد حكي الحكاية، ولا تعطى الشخصيات والبناء الفني أية أهمية، إنك تتلقى الأحداث بشكل ملخص، دون أن توضع كلمة (لماذا) إزاء كل خطوة أو موقف، ناهيك عن تجاهل التقنيات في الصورة، وطريقة الإخراج، وكأن العمل الفني مجرد حكاية تروى وحسب.

أنكى الكتابات تلك التي تدخل عالم الفن التشكيلي، فتشعر قارئها بالغباء أمام عدم قدرته على فك الألغاز والشيفرات الطلسمية، فإلى الآن لا أستطيع فهم (الحراك اللوني الكثيف) و(صراع الأشكال الفوراني).. إلى آخر الهذيان. مع أن التشكيل يقف على الضفة الأخرى للغة، ويحاول زعزعة كيانها بحيث تصبح الرؤية العينية طريقة التخاطب.

لا نحتاج هذه البضاعة لأنها، بمنطق اقتصاد السوق، لا تقدر على إغرائنا كبضائع أخرى، في صحف أخرى، بمواصفات قياسية، ولها مميزات النخب الأول.

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

سافو في: «لا العسل تشتهيه نفسي ولا النحل»

هكذا كان الجسد ما قبل الميلاد

◄ حسن شتيوي

«لا العسل تشتهيه نفسي ولا النحل» كتاب صدر حديثاً عن دار كنعان بترجمة طاهر رياض وأمنية أمين. الكتاب هو جزء من أعمال للشاعرة الإغريقية سافو التي ولدت في جزيرة ليسبوس ما بين «٦١٠ ـ ٥٨٠ ق.م».

مدحها الشعراء الإغريق والرومان في حياتها، ووصفها أفلاطون بـ «الحكمة»، ومن جهة أخرى حمل عليها الكثيرون لجرأتها الأدبية فوصفوها بالسحاقية بسبب حميمية علاقتها بثلاث من صديقاتها كتبت لهن بعضاً من أشعارها، ولم يشفع لها قبح منظرها، وهي التي كانت ذات بشرة سمراء وملامح نسائية خشنة، وقامة قصيرة من النيل منها، ولكن هذا كله لم يكن عائقاً أمام زواجها من رجل ثري يدعى «سوكولاس».

أنتجت سافو خلال حياتها تسعة كتب، فُقد جلها مع حلول القرن الثامن، ولم يبق من كتاباتها سوى مقتطفات شعرية متناثرة على ورق البردي، وما احتواه الكتاب المترجم هو شيء من ذلك.

تركت سافو نصاً أدبياً يفتك بالجسد، يثير شهواته وغرائزه الجسدية، حين تأخذ القارئ إلى الجسد بحميمية الكلمة. تسأل الشاعرة نفسها ماذا تستطيع أن تمنح صديقتها «أفروديت» غير حلاوة لسانها، قائلة لها «إنني أحب ذلك الذي يداعبني وأؤمن أن للحب نصيباً من ألق الشمس وعفتها..» ص١٦

ترسم صديقتها كتفاحة حان قطافها من أعالي الأغصان.. رائحتها مثل الزنبق البري.. وتناجيها برقة «إنني ما زلت حزينة على فقدان بكارتي» لأنها تعتبرها ملكاً لها وليس لصديقتها وزوجها.

تواصل سافو التعبير عن مكنوناتها وحبها لصديقتها، ذاكرة لمساتها التي مررتها على جسد صديقتها فأخذتها الرجفة.. أصابتها الرعشة، لحظتها أخذها البكاء وصرخت: «تعالي يا صديقتي..واخلعي عنك قميص نومك..واغتسلي بالماء لأنه ما زال قميصك الأصفر في خزانة ملابسي!!» ص ٦٢

من يقرأ الكتاب يتعرف على شاعرة كانت جريئة في التعبير عن مكنوناتها وحبها للجسد، وأكثر جرأة ممن يعرفن بالشاعرات المعاصرات اللاتي يدعين الحداثة في هذا الزمن، فهي وبكل بساطة تمتلك الجرأة التي تنطلق من عاطفة لا تبالي بقول ذاتها.

سافو الإباحية استطاعت أن تلغي كل كتابة محرمة في زمن سطوة وبلطجة قانون الحياة الذي يكتبه الآخرون.

«كانت سافو امرأة فذة عجيبة، لأني لا أعرف أنه قد وجدت في جميع العصور التي وصل إلينا علمها امرأة أوتيت معشار ما أوتيت من النبوغ في فن الشعر»، هذا ما نقله ديورانت في المجلد الثاني من كتابه «قصة الحضارة» عن المؤرخ اليوناني الكبير «سترابون»، أما ديورانت فيقول عنها «إن الأقدمين إذا ذكروا لفظ الشاعر فإنهم يعنون (هوميروس)، كذلك لفظ الشاعرة يعنى به سافو»

■■

نقد كالعادة.

أقام المركز الرّوسي بدمشق أمسيةً نقدية لرواية «مزار أبو طاقة» لفاديا سعد بمشاركة النّاقدين د.ماجد أبو ماضي وعمر كوجري... وعلى جري العادة في هذه الأمسيات كنّا مع رأيين متناقضين تماماً، ففي حين شنّ كوجري هجوماً كاسحاً على النصّ، مارس أبو ماضي تقريضاً مماثلاً، أمّا نحن الجمهور - فخرجنا من المولد دون نقد..

بدأ كوجري مداخله برزانة نقدية وسرعان ما تخلى عنها تحت وطأة الانفعال، ليرخي العنان لانطباعاته السلبية، بالمقابل ذهب أبو ماضي مذهبه المعهود في المديح المجاني، واستدعاء أفكار من خارج النص لتدعيمه بشكل زائف...

بين المداخلتين، الشرسة هجاء، والشرسة مديحاً، كان النقد في عداد الغائبين...

تراث

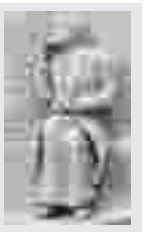

غربة أبي حنيفة

ينسب الكثيرون أنفسهم إلى الفقه الحنفي ومؤسسه أبي حنيفة النعمان، إلا أن الصورة الحقيقية لهذا الفقيه المجتهد قد ضاعت وسط أكداس من التراث الفقهي اللاحق الذي حنط ما أنجزه أبو حنيفة في صيغ جامدة لا حياة فيها، في فترة حرم فيها الاجتهاد وهو الأساس الذي قام عليه مشروع ابي حنيفة الفقهي.

لا تنبع فرادة أبي حنيفة مما أحدثه من أحكام فقهية مازلنا نجترها كما هي منذ أكثر من ألف عام، بل تنبع من الثورة التي أحدثها في تاريخ التشريع الإسلامي بعد فترة قصيرة نسبياً من نشأته لم تتجاوز المئة والخمسين عاما.

فقد استطاع أبو حنيفة إخراج العقل الفقهي من تبعيته التامة للنص الديني وإيصاله إلى فضاء الاجتهاد القائم على المنطق العقلي، من خلال تأسيسه في المباحث الفقهية لاستعمال القياس (الاستنباط العقلي لأحكام فقهية في قضايا لم يرد فيها نص، من خلال قياسها بأحكام قضايا ورد فيها نص تشترك معها بالعلة) والاستحسان (تجاوز القياس والأخذ بما هو أفضل للناس)، وهكذا تجاوز أبو حنيفة منطق الفقهاء التقليدي في محاولتهم حشر حياة الإنسان ونشاطاته ضمن الحدود الضيقة للنص الديني، إلى توسيع النصوص وجعلها أكثر مرونة لتصبح متوافقة مع حياة الإنسان بكل تطوراتها، بل وتجاوز النصوص عند الضرورة والأخذ فقط بالرأي العقلاني الذي يتجاوب مع حاجات الناس ومصالحهم.

لقد عاش أبو حنيفة في مدينة الكوفة في نهاية العصر الأموي وبداية العصر العباسي، وكانت الكوفة في ذلك العصر تضج بالنشاط الاقتصادي والتيارات الفكرية والسياسية المتصارعة، فجاء فقه أبي حنيفة ليجعل التشريع الإسلامي متجاوباً مع هذه البيئة الغنية والحية، ومن هنا أتت فتاواه الفقهية الجريئة في الكثير من القضايا كجواز تولي المرأة للقضاء، وإحلاله شرب النبيذ ضمن حدود معينة، وتعديله لأحكام الخمس رغم ورود نص قرآني واضح وقطعي فيها: (الخمس ضريبة تفرض على غنائم الحرب والمعادن والأحجار الكريمة، وقد أسقط أبو حنيفة حصة أقرباء النبي منها والتي تنص عليها الآية القرآنية)... الخ مما يجده المتعمق في احكام الفقه الحنفي.

ولم يكن أبو حنيفة من فقهاء السلاطين الذين يعج بهم التاريخ الإسلامي، وبالتأكيد لا شبه بينه وبين فقهاء الإعلام النفطي المعاصرين، فقد كان سلوكه قائماً على مقاطعة السلطات الأموية والعباسية الظالمة، ودعم كل الثورات التي خرجت ضدهم وطالبت بالحرية والمساواة كثورتي «زيد بن علي» و«إبراهيم بن عبد الله الحسني» رغم اختلافه معهما بالمذهب، وقد رفض أن يستلم أي منصب رسمي في الدولة رغم كل الضغط الذي تعرض له من الخلفاء، وهذا كان أحد أهم الأسباب المباشرة التي أدت إلى مقتله في سجون أبي جعفر المنصور ثاني خلفاء بني العباس.

إن غربة أبي حنيفة في عصرنا بعد أن أصبح اسمه من المقدسات لهي من أعجب مفارقات التاريخ، فهذا الفقيه الذي تعرض لكل أنواع الاتهامات والتشهيرات في عصره، وقتل على يد أرباب الدولة، يبدو أكثر إضطهادا وغربة في أيامنا هذه، فالأحكام المتميزة التي وضعها للمجتمع الإسلامي في القرن الثاني الهجري جرى تأبيدها والتعامل معها على مبدأ أنها صالحة «لكل زمان ومكان»، وتم ذلك على حساب نسيان منهجيته وروح فكره التجديدي على يد من يدعون أنهم تلامذته وأتباعه، لتصبح «الحنفية» إحدى تجليات العقل الديني المتزمت بالضد من مساعي مؤسسها ورغبته.

■ محمد سامي الكيال

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2007/12/12) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

أنا والسينما وأبي!..

◄ طارق عبد الواحد

كنت في الصف الأول الإعدادي، عندما تعرفت على السينما لأول مرة. حصل ذلك عن طريق الصدفة الوطنية!. كانت صفوف مدرستنا (كما صفوف المدارس الأخرى) قد دعيت إلى المشاركة في مسيرة حاشدة من النوع الذي تعرفونه، في مدينة حمص، ذلك النوع من المسيرات الذي يُطلق عليه في وسائل الإعلام.. المسيرات العفوية لجماهير شعبنا، ورغم التحضيرات الكثيرة والتعليمات القاسية بضرورة الالتزام بخطة المسيرة.. إلا أننا – نحن الطلاب- تسربنا بعد دقائق قليلة، بعفوية كاملة، وتفرقنا زرافات زرافات، لأجد نفسي مع مجموعة من زملائي في الصف أمام..السينما!..

وقتها، أصبتُ بالإحباط فقد كنت من الذين لا يملكون نقوداً، لذلك لم أستطع الدخول. وفي اليوم التالي، كان البعض يتحدث عن الفيلم بتلك الحماسة التي تثير الغيرة، فما كان مني إلا أن تركت المدرسة، ورجعت إلى البيت، ثم تدبرت أمري، وفي الساعة الحادية عشرة كنت أمام سينما الأوبرا في حمص.

الفيلم كان هندياً، ولم يكن ذلك يعني لي شيئاً، بعد.

في الأيام التالية واظبت على ارتياد السينما، وكانت الأفلام في معظمها هندية. وفي ذلك الوقت بدأ يحدث ذلك التحول الكبير في نفسي، ذلك الانتقال الأجش. انتقال الطالب المتفوق المهتم بقراءة الدين والتاريخ (الناصع) والنوادر والشعر.. إلى الطالب الذي قرر فجأة أن يصبح بطلاً هندياً يقاوم الأشرار والظالمين ويناصر الضعفاء والفقراء. إن عبارة من قبيل: أصلح الله الأمير وأبقاه، لم تعد تعني بالنسبة لي الجرأة والحكمة، ورغم أنني واظبت على قراءة التراث دون حماسة لاثقة.. إلا أن السبب كان – ببساطة- هو أنني لا أملك من النقود ما يكفي لأقطن في السينما نفسها!..

هكذا تبدلت أحلامي ومواقعي، وانتقلت من المقاعد الأمامية في الصف (المخصصة للشاطرين) إلى المقاعد الخلفية، وصادقت الكسالى والمشاغبين..

أحببت السينما كثيراً، وأحببت الهند لدرجة أنني فكرت بالسفر إليها مشياً على الأقدام طالما أنه لا يوجد معارك ها هنا، ثم على الأقل لا بد من مساعدة الأبطال..

كانت مراهقتي من النوع الصعب، من النوع الذي تكون عليه مراهقة البطل الهندي، وكان طبيعياً أن اصطدم بأبي على ذلك النحو الشائك والمعقد، وكنت كبطل هندي أميل إلى أمي التي لم تكن تساعدني على أداء الدور بشكل صحيح ومؤثر.. رغم شعري الطويل وسلسال الفضة في رقبتي!..

في تلك الأيام كبرتُ، ونضجتُ كشخص متأثر بالحكمة الهندية على الطريقة السينمائية، وهذا يعني أن نهاياتي كانت محفوفة بالمخاطر دائماً، بالموت على وجه التحديد، بكل تلك الجرعة التراجيدية الزائدة.. حيث لا بد من مواجهة المصير. وكنت أحس بذلك الشعور الغامض الذي لم أستطع ترجمته على الإطلاق، وفيما بعد.. كان علي أن أنتظر خمسة عشر عاماً قبل أن أقرأ تلك العبارة لأحدهم: من العار على المرء أن يموت موتاً طبيعياً، ومن العار عليه أن يعجز عن دفع أحدهم لقتله!..

في تلك الأيام كبرت، وعرفت الكثير، وبدأت أفقد دهشتي!

كانت علاقتي مع أبي مستعصية على نحو غريب، واستمر الحال على هذا المنوال لسنين قادمة، علاقة كيميائية غامضة مجرد التفكير فيها يسبب الصداع.

أما علاقتي مع السينما فقد كانت وطيدة: الصورة الملونة التي تخترق الجدار والظلمة الباردة، والأبطال الذين يمضون إلى المعارك كالذاهبين إلى البحر..

في إحدى المرات، في العشرين من عمري، كنت في صالة سينما بانتظار الفيلم القادم، مبللاً بالضجر والملل من الفيلم الهندي الموشك على نهايته.

وفي لحظة ما رأيته..أبي! كانت عيناه معلقتين على الشاشة الكبيرة. تقدم وجلس على بعد مقعدين مني، ولم يعرفني بسبب انتقاله إلى الظلمة المفاجئة، وما كان علي سوى الانسحاب إلى مقعد خلفي يمكنني من رؤيته ويحول دون رؤيتي..

لم أتابع الدقائق الأخيرة من الفيلم. كنت أتابع أبي وهو يشاهد المشاهد الأخيرة المؤثرة، حيث كان البطل يصر رغم جروحه الدامية ونزيفه القاتل على الوصول إلى المعبد النائي ليقرع الأجراس، ليخبر أمه: إنني ها هنا!. وسوف تأتي الأم وتحضن ابنها في الهزيع الأخير من الموت. المشهد كان جليلاً.. لدرجة يمكن معها سماع صوت الدموع في عيون المتفرجين..

وكان أبي، وكنت.

لعل أبي يحلم هو الآخر أن يكون بطلاً هندياً.. في جميع الأيام القادمة، حاولت بتواطؤ داخلي أن يكون أبي ذلك البطل الذي يحلمه، لكن من دون أن يغير ذلك من وصفي الذي انطبع في ذهن الآخرين..كابن عاق.

tariqawahid@yahoo.com ■

نموذجان للمقدم على الشاشات العربية: الاستعراضي والثرثار

للوقوف على صورة المقدم في الشاشة العربية، لا بد من فحص نماذج مثلها أشخاص معينون، استطاعوا إكسابها صفات وخصائص محددة، ولما انتشرت صارت أساليب، يوضح استعراضها الواضح منها والمرتبك.

النموذج الأول يمثله فيصل قاسم معد ومقدم البرنامج الشهير«الاتجاه المعاكس» وهو نسخة معربة لأصل غربي، استطاع مقدمه بفضل نوعية حضوره أن يجعل منه حديثا للناس، في فترة معينة، قبل أن يتدهور ويتراجع، ويمكن أن نضع اللائمة بحق عمره الطويل، ذلك أن التلفزيون لا يركن إلى صيغة ثابتة، نظراً لطبيعته المتحركة. نموذج فيصل قاسم المتدفق، اللماح، السريع البديهة، آغرى المقلدين، وهم حين استنسخوه وقعوا في الفخ، فظهرت صفات أخرى، كانت مضمرة بسبب انشغال المشاهدين بشتم المتصهين الفلاني، أو مسح الأرض بالسلطوي العلاني، لتظهر، فجأة، صفات الاستعراضي، الثرثار، الاستفزازي حين لا يتطلب الأمر ذلك، فأضحى التقليد تشويها للصورة الأصلية، والتي اعتراها الوهن بعد الإفراط في البهلوانية.

النموذج الثاني تراه في تلك البرامج التي تعمل على استضافة أكثر من ضيف، لتعرض لمشاهدها كل الآراء الممكنة في موضوع ما، يمثل هذا التيار سامي حداد، الذي أوقع برنامجه في أسر الثرثرة، وحين تناقلته الفضائيات الأخرى، أخذته بعجره وبجره، فهذا زافين، وذاك نضال زغبور، وكلاهما يتحدث أكثر من ضيوفه، حتى يراودك أن هؤلاء الضيوف جميعاً يحاورون المضيف، وبالمناسبة لم يظهر برنامج من هذا النوع بعد. النموذج الأكثر شيوعا هو نموذج «خليك بالبيت» وما لف لفه «حديث الأربعاء» و«قريب جدا» و«روافد» و«طيب الكلام» ففي هذه البرامج يتحول المقدم إلى شاعر مع الشعراء، وإلى سياسي كهين مع السياسيين، وإلى فيلسوف مع الفلاسفة، وربما لو استضاف أميين لضاهاهم جهالة، اللهم إلا إذا لعب دور ممثل الرأي الآخر، كما درجت الموضة، أما الإعلامي المهني فما يزال غائباً. ■■

صفر بالسلوك

● لقمان ديركي

دوري الفوتبول السوري

العمى شو بيلعب حلو هاللاعب، رهيب وفنان وذكي.. وباصه مرتب وخطير.. بس مشكلته وحداوي.

يا عيني شو لعيب ومعلم وشوطته متل النار.. وطلعته قوية ونطته عالية.. وراسه تمام.. بس أهلاوي.

يا سلام شو بيشوف حواليه منيح.. وشو بيوزع طابات منيح..وشو بيرجع منيح، وشو بيقدم منيح ..بس حطيني.

يا ليل شو أنيق..وشو ساحر..وشو رهيب لما بيفوت بين عشرة وبيصير بوجه الكول..بس عرباوي.

يا لالالي شو عنده مهارات .. بيفتّل وبيسحب بالطابة شي خمسين متر.. وبيبعت قذائف عالكول..بس كرماوي.

يا لطيف شو كدع..شو صخرة دفاع.. شو قاتل حاله .. شو فدائي.. شو ركيض.. شو مخلص.. بس جهادي.

يا ستار شو بطل.. وشو سريع.. وشو بيشوف الملعب منيح..وشو بيحب جمهوره..بس فتوة.

يا رب الأرباب شو لذيذ ورايق ..شو هداف..بس ابعت له الطابة وشوف شلون بيجيبها كول..بس تشريني.

يا اللّه شو أكابر بلعبه وراقي..وشو عنده كونترول وعيون..وشو دقيق..بس وثباوي.

يا كريم شو كريم والطابة اللي بتصل لأجره بتروح لقرنة أحلى عالسريع بس شعلاوي.

يا قدير أقدارك الحلوة شو صاحب طريقة بلعبه وشو أستاذ..بس جبلاوي.

يا حلاوة شو معاصر وشو موديرن..وشو بيعطي.. وشو بيجيب نتائج بس طلعاوي.

يا حسافة شو بيهدّي..وشو بيغب لعب وشو بيفتح باصات عالطويل..بس يرموكي.

يا حرام شو هجوم خطير وفوتاته بتاخد العقل وبتجيب اكوال..بس جيشاوي.

يا ليلي يا عيني عليه شو بيتحمل مسؤولية وشو بيحمل مباراة..بس شرطاوي.

يا ليلي ويا عيني عالدوري السوري..أحلى دوري بالعالم، أحلى فوتبول..بس سوري.

سوري إي نعم سوري..هي مشكلته..أنو سوري.. مع أنو نحنا سوريين كمان، بس متل ما بنشوف وبنحس وبنتصرف.. بنعتقد أنو مشكلته هي أنو سوري، لو ما كان سوري..كان أحسن واحد بالعالم، بس سوري، لو ما كان سوري كان بطل العالم، بس سوري، لو ما كان سوري كان أحسن مدافع بالعالم، وأحسن مهاجم بالعالم، وأحسن لاعب خط وسط بالعالم، وأحسن حارس مرمى بالعالم، بس للأسف مو ممكن لأنو سوري، وكل شي لعيونك يا سوريا بيصير، ولعيونك الدم والروح، بس سوري.. سوريا .. ما فيني أقبل أنو يكون في حدا بيعرف وبيفهم وبيعطي وبيتألق ويكون بنفس الوقت سوري، ليش ما يكون أنا، طالما أنا سوري، سوري سوريا، يا أنا بكون أحسن سوري.. يا .. سوري..آسف.. سوري.. والله بحبك يا سوريا .. عن جد .. بس المشكلة أنو أنت سورية، والمشكلة الأكبر أنو أنا سوري.سوري. ■■

مختارات

ماذا يفعل الأدب؟

لطالما كان الأدب بالنسبة لي السبيل إلى فهم نفسي قليلاً بالدرجة الأولى. لقد ساعدني لكي أعي أنني هنا، أنني أعيش هنا، ولكي أقبل هذا الوعي من دون أن يثقل كاهلي أو يصيبني بالجنون. الأدب يعينني ككاتب وقارئ على السواء. إنه أعمق ما يمكن أن نعيشه. هو لا يغيّر الحياة، بل يوقظها، وبذلك يغيّر حياتنا. يغيّرنا نحن. منذ أدركت ما هو رهان الأدب بالنسبة لي، أصبحت شديد الانتباه إلى الأدب في ذاته، وشديد التطلب إزاءه. ماذا يفعل الأدب؟ إنه يفجّر كل الصور والأفكار النهائية في العالم. لقد تغيّرتُ بفضل الأدب، وعندما تغيّرت تحت تأثيره، أدركت أنني بدوري أستطيع أن أغيّر الآخرين بأدبي.

بيتر هاندكه
«صحبة لصوص النار»

فرقة «شطرنج» المسرحية

سؤال بحجم الكارثة!!

◄ علي نمر

على مدى يومين متتالين وبحضور جمهور كبير، وتحت يافطة«الثقافة هي الحاجة العليا للبشرية»، شهد المدرج الثامن في كلية الصحافة عرضاً مسرحياً لـ«فرقة شطرنج» بعنوان«محاولات» وهو عرضها الأول في إطار إعادة الحياة للمسرح الجامعي الذي أكل عليه الدهر وشرب.

يتضمن العرض المسرحي ثمانية أفكار قُدم في كل منها مشهد مستقل، فالفكرة الأولى التي أتت بعنوان«الصحوة» تمثل علاقة الأغنياء بالفقراء، وما بينهما من بون شاسع. الفكرة الثانية كانت اسماً على مسمى وهي «ديون». الثالثة «خيال» عن فراق الحبيبة وخذلان العاشق. أما المشهدان الرابع والخامس فكانا بمثابة تلطيف للأجواء، حيث يمثلان حالة الحياة الشامية بسلطة المرأة،

وفي أحايين بسلطة الرجل. أما المشهد السادس فجاءت فكرته بعنوان«سبع ثوان». فكرة وإخراج. نوح عثمان.. والمشهد تحدث عن غدر الأصدقاء والأحباب معاً، بطريقة فنية عالية. المشهد السابع هو بعنوان«حب صامت» وقد تناول الحب الذي يبدأ وينتهي من طرف واحد. فيما كان المشهد الأخير«مابنعرف» مجسّداً، برمزية وذكاء، الواقع السياسي، من خلال توظيف الإشارات والرموز التي تحمل المعاني الكثيرة عن حياتنا المنهوبة، ولعل كاتب الفكرة قصد من ورائها ضياع الهوية الإنسانية والمواطنية، بتوجيه سؤاله إلى الحضور ليجيء الجواب كصرخة ألم واحتراق، ومن الجميع في الوقت ذاته«مابنعرف».

على العموم جاءت باكورة«شطرنج»مبشرة، خاصة وأنها اختارت لغة مسرحية غير يسيرة، تنوس بين الكلام والإيماء. وبالإضافة إلى مضامين المشاهد، تكون وضعت القدم في الاتجاه الصحيح. جميع الأفكار والمشاهد، باستثناء السادس، من أخراج وتأليف شبال برزنجي، وبهجت محمد والتمثيل بالإضافة إلى المؤلفين سناء إسماعيل، فتاح فتاح، لوند سليمان، ودلوفان عبد الرزاق. ■■